إسناد الأفعال إلى الضمائر

(دراسة في البنية والتركيب)

أعداد

أمجـــــــد عيســـــى قـــاســـم

طلافحـــــــــــة

بكالوريـــــــس لغة عربية - جامعـــة اليرمـــوك

١٩٩٣

إشـــــراف

الدكتـــــور علـــــي الحمـــــــــد

١٩٩٥

إسنـاد الأفعـال إلى الضمـائر

(دراســـــة في البنيـــة والتركيـــب)

إعداد

أمجـــد عيســـــى قـــاســـــم

طلافـــــحة

بكالوريس لغة عربيـة - جامعة اليرمـوك-١٩٩٣

قدمـت هذه الرسـالة استكمـالاً لمتطلبـات درجة الماجستيـر في

جامعة اليرموك

كليـة الآداب - قسـم اللغة العربيـــــة

تخصـص اللغـة والنحـــــو

١٩٩٥

لجنـة المناقشـة

الدكتـور علـي الحمـد .....رئيســـاً

الأستاذ الدكتور حنا حداد .....عضـــواً

الدكتـور فوزي الشايـب .....عضـــواً

بسم الله الرحمن الرحيم

المحـــــتويـــات

الإهداء .....ج

المقدمة .....د-و

الفصل الأول — إسناد الماضي إلى الضمائر ١-٣٧

إسناد الصحيح إلى الضمائر ١-٨

إسناد المعتل العين إلى الضمائر المتحركة ...٩-٢٦

إسناد المعتل اللام إلى الضمائر المتحركة ...٢٧-٣٣

إسناد المعتل اللام إلى الضمائر الحركية ٣٣-٣٧

الفصل الثاني — إسناد المضارع والأمر إلى الضمائر ٣٨-٨٨

أولاً — إسناد المضارع إلى الضمائر ٣٨-٧٤

تمهيـــد ٣٨-٤١

إسناد المثال إلى الضمائر ٤٢-٥٣

إسناد الأجوف إلى الضمائر.....٥٤-٥٩

إسناد الناقص إلى الضمائر ٥٩-٧١

أ - إسناده إلى ضمائر الإفراد ٥٩-٦٥

ب- إسناده إلى الضمائر الحركية ٦٥-٧١

إسناد المضارع إلى نون النسوة ٧٢-٧٤

ثانياً — إسناد أفعال الأمر ٧٥-٨٨

تمهيـــــد.....٧٥-٧٧

الإسناد إلى ضمير المفرد ٧٧-٨١

إسناد المهموز الفاء ٨٢-٨٤

إسناد الأمر إلى الضمائر الحركية ٨٥-٨٨

الفصل الثالث توكيد الأفعال المسندة إلى الضمائر ...٨٩-١٠٩
أولاً إسناد الأفعال المعربة ٨٩-١٠٤
الإسناد إلى ضمائر الإفراد وجماعة
المتكلمين.....٨٩-٩٥
توكيد الفعل المنتهي بألف الاثنين ٩٦-٩٧
توكيد الفعل المنتهي بياء المخاطبة ...٩٨-١٠٢
توكيد الفعل المنتهي بواو الجماعة ...١٠٢-١٠٤
ثانياً إسناد الأفعال المبنية المؤكدة بالنون ..١٠٤-١٠٩
الخاتمة.....١١٠-١١١
الملخص بالعربية ١١٢
الملخص بالانجليزية ١١٣
المصادر والمراجع ١١٤-١١٩

الإهـــــــداء

إلـــى أحب الناس إلـــى نفســـــــي ..

أمـــــي وأبـــــي

إخوتـــي وأخـــواتـــي

غرام وعيسى وساجـــدة

إلـــــى ...

المقـــدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علـى المبعوث رحمـة للعـالمين، محمـد، وعلـى آلـه وصحبه أجمعين، ومن تبع هداه إلى يوم الدين، وبعد .

فهذا البحث يعالج موضوع إسناد الأفعال إلى الضمائر وما يرافق ذلك من تغيرات صوتية ذات أثر في بنية الفعل المسند، وأخرى تركيبية تتعلق بمسألتي بناء الفعل وإعرابه عند إسناده.

ولقد بدأت فكرة هذا البحث عندي، يوم أن درست علـى شيخي مسـاق أصـوات العربيـة وتصريفاتها، إذ كان من بين المواضيع التي اقترحها للتكابه فيها، موضوع التغيرات التـي تطرأ علـى الفعل عنـد توكيده بـالنون، فاستهوتني الكتابـة فيـه، وبعد القراءة والاطلاع وجدت أنـه موضوع قابل للتطوير ليصبح موضوعاً لرسالة الماجستير، فاستشرت في ذلك شيخي وغيره من أساتذتي، وتوصلنا إلى الفكرة التي آل إليها عنوان البحث أخيراً.

والحقيقة أن القضايا التـي درسـها البحـث قـد ناقشـها اللغويـون العـرب مـن السـلف، وقدمـوا إيضاحاتهم وتصوراتهم في تفسيرها، فوفقوا في بعضها، وأخفقوا في بعضها الآخـر، وحتـى تلـك التي وفقوا فـي تفسيرها نجد أن الدقـة كـانت تنقصهـم أحيانـاً، أمـا حديثـاً، فليس هنـاك دراسـة متخصصة ومفصلة في هذا الموضـوع- فـي حدود مـا أعلـم-واقتصـرت التوجيهـات علـى آراء متفرقة، قد تكون في بحوث، وربما كان بعضها معارضـاً لبعضهـا الآخـر. لذلـك فقد جـاءت هذه الدراسـة لتعرض مـا قيل فـي هـذه القضايـا،وتناقشـها، فرفضـت بعـض الآراء وقبلـت بعضهـا، واعتمدت على بعضها في إعطاء آراء جديدة، وكان كل ذلك مدعمـاً بالأدلـة والحجـج التـي كـانت كافية، من وجة نظري، لقبول رأي أو ردّه، أو الإفادة من رأي في إعطاء آخر.

وكان من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراستي هذه كتـاب سيبويه، وشـرح المنصـف لابن جني، وشرح الممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الشافية للأستراباذي، وغيرها مـن كتـب الـتراث. كمـا كـان من المصـادر الحديثـة، بحـوث الدكتـور فـوزي الشـايب المختلفـة وكتـب الدكتور عبده والدكتور عبد الصبور شاهين، وغيرها مـن الكتب العربيـة والأجنبيـة والمترجمـة، والبحوث المتفرقة.

وجاء هذا البحث في ثلاثـة فصول، تحدثـت فـي الأول منهـا عـن إسـناد الأفعـال الماضيـة إلـى الضمائر المختلفة، فعرضت لإسناد الصحيح منها والمعتل مجردها ومزيدها، وما كان منها مبنياً للفاعل أو المفعول.

وقسمت الثاني إلى قسمين، تحدثت في القسم الأول عن إسناد الأفعال المضارعة إلى الضمائر، وفي القسم الثاني عن إسناد أفعال الأمر إلى الضمائر، واتبعت في القسمين ما اتبعته في الفصل الأول.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن إسناد الأفعال المؤكدة بالنون إلى الضمائر، وجاء هذا الفصل في قسمين أيضاً؛ تحدثت في الأول منهما عن إسناد الأفعال المعربة المؤكدة بالنون، وفي الثاني عن إسناد الأفعال المبنية المؤكدة بالنون.

ولقد كانت أكبر مشكلة واجهتني أثناء البحث هي عدم وجود تجانس في حجم المواد التي تتحدث عن الأفعال، ففي حين كانت المادة التي تتحدث عن الفعل الماضي غزيرة، كانت تلك التي تتحدث عن الأمر شحيحة جداً ويبدو أن السبب في ذلك أن الأمر معدود فرعاً على المضارع في أحكامه، فمتى تحدثوا عن المضارع، فإن ذلك يعني بالضرورة أن ما يتوصلون إليه من أحكام تطبق على الأمر أيضاً. وهذا دفعني إلى أن أدمج الحديث عن إسناد المضارع وإسناد الأمر، قبل تأكيدهما، في فصل واحد. وبعد تأكيدهما في فصل آخر، ولولا هذه المشكلة، لجَعلت كل فعل في فصل مستقل قبل تأكيده،وآخر بعد تاكيده.

ولقد اعتمد البحث على الرموز التالية في الكتابة الصوتية :

/ أ / ء	/ ب / b	/ ت / t	/ ث / t̲
/ ج / J	/ ح / ḥ	/ خ / h̲	/ د / d
/ ذ / d̲	/ ر / r	/ ز / z	/ س / s
/ ش / š	/ ص / ṣ	/ ض / ḍ	/ ط / ṭ
/ ظ / d̲	/ ع / ʿ	/ غ / ġ	/ ف / f
/ ق / q	/ ك / k	/ ل / L	/ م / m
/ ن / n	/ هـ / h	/ و / w	/ ي / y

الفتحة القصيرة "	a "	الفتحة الطويلة "	ā "
الكسرة القصيرة "	i "	الكسرة الطويلة "	ī "
الضمة القصيرة "	u "	الضمة الطويلة "	ū "

وحق علي، أن اتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي الحمد، الذي رعى هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن خرج بهذه الصورة، والذي أعطاني الكثير من وقته وجهده، على الرغم من كثرة مشاغله، ولم يأل جهداً في تقديم النصح والتوجيه والعون، ولما غرسه في نفسي من روح المثابرة وحرية البحث، فكان يتسع صدره للآراء

المضادة، حرصاً منه على تنمية روح التفكير المستقل عند تلامذته، فعلمني من سلوكه الأخلاق قبل أن يقدم المعرفة. فله مني كل شكر وجزاه الله خيراً وأمدّ في عمره.

كما اتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور فوزي الشايب، الذي حبب إلي هذا الفرع من العلوم منذ أول مساق درسته عليه في مرحلة البكالوريس، وهو مساق الصرف، ثم في المساقات الأخرى وبما قرأته من بحوثه ومقالاته التي أسهمت إسهاماً كبيراً في بناء ثقافي في هذا العلم. وها هو يأبى إلا أن يبقى متفضلاً، فيوافق على أن يكون عضواً في مناقشة هذه الرسالة ليقوّم الاعوجاج فيها، فله مني خالص الشكر والعرفان.

واتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حنا حداد، الذي شرّفني بموافقته على المشاركة في مناقشة هذه الرسالة، وتقديم الإرشاد الذي كان وسيبقى دالماً محل تقديري واهتمامي.

واتقدم بالشكر ايضاً إلى أستاذيّ الكريمين، الدكتور عبد الحميد الأقطش والدكتور فيصل صفا على كل ما قدماه إليّ من توجية وإرشاد.

وفي النهاية أشكر شقيقي مجدي وشقيقتيّ شيماء وعصماء، والأصدقاء فائز الجولاني وزياد رواشدة، وصادق طلفاح، ومضر طلفاح، كما أشكر السيدين نضال أبوأحمده وخليل الأصبحي من مركز مأرب للبرمجيات على ما بذلاه من جهد في طباعة هذه الرسالة.

وبعد، فلست أدعي أنني قد بلغت الكمال في عملي هذا، حاشا لله، فالكمال له وحده، فإن كنت قد وفقت فيه فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى، فما لي حيلة سوى التذرع بباكورة التجربة وصعوبة الخوض في مسائل الصرف، وعذري أنني اجتهدت، فأرجو ألاّ أحرم أجر المجتهد المخطئ، وصدق العماد الأصفهاني حين قال :" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه إلا قال في غده : لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"(١).

وما توفيقي إلا بالله.

أحمد طلافحة

---

(١) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي، ج ، ص

الفصل الاول

إسناد الماضي إلى الضمائر المختلفة

إسناد الصحيح السالم [1] إلى الضمائر

قد تكون مسألة البناء من أهم المسائل التي يجدر بنا أن نناقشها عند الحديث في هذا الموضوع، فقد اتفق القدماء على أن الفعل الماضي في الأصل مبني، وأن بناءه على الفتح، قال الشيخ خالد الأزهري : " فالمبني من الأفعال نوعان أحدهما [2] الماضي مبني باتفاق ، وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثياً كان كضَرَبَ أو رباعياً كدحرج أو خماسياً كانطلق أو سداسياً كاستخرج [3] .

ولكنهم كانوا قد أقروا مبدأ آخر، وهو أن أصل البناء السكون ، قال الصيمري : " واعلم أن أصل البناء السكون، وأن ما حرّك مما يستحق البناء فلعله ... "[4] .فما هي العلة في العدول عن بناء الماضي على السكون – التي هي الأصل في البناء – إلى الفتح ؟

قدّم العلماء عدداً من الأسباب لهذا العدول ، نجدها في كتب التراث، فقد قال سيبويه : "والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم:"ضرب"، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَل . ولم يسكنوا آخر " فَعَل " لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع " ضارب " إذا قلت هذا الرجل ضارب . وتقول:إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعل كما أن المضارع فعل ، وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف " [5] . "وبعضهم قال : إنما بُني الماضي على حركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو قال، وطرد على الباقي " [6]، فهذا تعليل البناء على حركة، فلماذا كانت هذه الحركة هي الفتحة ؟ لقد تحسب لهذا السؤال الكثير من العلماء، وحاول كل واحد تقديم التفسير الذي يراه لذلك، فهذا السيرافي يقول : " إن قيل : لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية ؟ وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن هناك أفعالاً يشبه إسنادها في الماضي إسناد الصحيح السالم، وهذه الأفعال هي : الصحيح المهموز بأنواعه الثلاثة : المهموز الفاء (أكل) ، والمهموز العين (سأل) ، والمهموز اللام (قرأ) ، إضافة إلى المعتل الفاء (وعد ويبس) .

(٢) الثاني الأمر ، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، ج١، ص ٥٤ .

(٤) التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، ج١، ص٧٨. وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح،الجرجاني، ج١ ، ص ١٢٥ – ١٢٦ .

(٥) الكتاب، سيبويه ، ج١ ، ص١٦ . وانظر : المقتضب، المبرد ، ج٤ ، ص ٨١ . وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني ، ج١،ص١٣٦ وانظر : شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ج١ ، ص ٥٤ .

(٦) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ يس الحمصي ، ج١ ، ص٥٤ .

فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة ، غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معرباً ، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع . والضرب الثاني : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي . والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو فعل الأمر، الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه ، وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبني على حركة،لما أن المتحرك أمكن من الساكن ، وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات "[1] ويرى الأستراباذي أن سبب اختيار الفتحة هو ثقل الفعل فقال : " وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً ، إذ لا نجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصاله ، ومعنى ، بدلالته على المصدر والزمان وبطلب المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً "[2]

وأما الفراء، فيرى أن بناء الماضي على الفتح كان حملاً على التثنية، إذ إنهم قالوا "ضرب" لقولهم "ضربا"[3] ولقد رد ابن عصفور هذا الرأي لأن فيه حملاً للأصل على الفرع.[4]

ولكن هذا الأصل قد يُعدل عنه أيضا ، فنجد أفعالاً مبنية على الضم وأخرى على السكون، وهذا لا يغير شيئاً من كون الفتح هو الأصل في بناء الأفعال الماضية عندهم، قال ابن يعيش : " فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضم عارضان ".[5] أما البناء على الضم فيكون،كما يرون عند اتصال واو الجماعة في الأفعال نحو "ضربوا" وذلك لمناسبة الواو[6].

وأما البناء على السكون، فيكون عند اتصال واحد من ضمائر الرفع المتحركة نحو " ضربْت "، وسبب البناء على السكون ، عندهم ، كراهية توالي أربعة متحركات، قال خالد الأزهري : " وأما ضربت ونحوه مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز، فالسكون فيه عارض أوجبه كراهيتهم – أي العرب – توالي أربعة متحركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة " الواحد "[7] وأضاف الصيمري ولم يجز إسكان الأول لإنه لا يبتدأ بساكن. ولا إسكان الثاني ، لأنه به يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا لام الفعل فأسكن لذلك "[8] .

---

(١) السيرافي / على حاشية الكتاب، سيبويه ، ج١ ، ص١٦ (الهامش) وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ، ج١ ، ص١٣٦ . وانظر : أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص ٣١٥-٣١٦ .

(٢) شرح الكافية في النحو ، الأستراباذي ، ج٢، ص٢٢٥ .

(٣) انظر : سرّ صناعة الإعراب، ابن جني ، ج١، ص٩٤-٩٥ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٩٤ .

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص٦ .

(٦) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، ج١ ، ص٥٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ج١ ،ص٥٤-٥٥ . وانظر : شرح الكافية، الأستراباذي ، ج٢، ص ٢٢٥ .وانظر : التبصرة والتذكرة : الصيمري ، ج١ ، ص١٠٦ . وانظر : الإيضاح في علل النحو الزجاجي ، ص ٧٥ .

(٨) التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، ج١ ، ص١٠٦ .

ويعلل ابن جني ذلك بقوله " وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكُره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد ، فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ "[1] .

وأما ابن مالك فيرى أن سبب البناء على السكون هو تمييز الفاعل من المفعول في مثل " أكرمْنا وأكرمَنا " ثم حملت الضمائر الأخرى على " نا "[2] .والحقيقة أن توالي أربعة متحركات ، وإن كان ثقيلاً، إلا أنه لا يكفي للقول بانه السبب في تسكين لام الفعل، والواقع اللغوي يؤيد ذلك من جهتين ، الأولى ، أننا نقول " شكرك " " وضربك"، فلم يمنع ثقل توالي أربعة متحركات من أن ترد بعض الكلمات على نمطه ،فإن قال قائل: إن ضمير النصب ليس كالجزء من الكلمة، فإننا نقول: إن توالي المتحركات الأربعة قد تحقق في ما هو جزء من الكلمة، وذلك نحو"قَتَلَهْ" و "فَجَرَهْ" و "فَسَقَهْ"، ولم يكن في ذلك ما يمنع ، هذا علاوة على أننا ننكر عليهم ما ذهبوا إليه من أنهم عدوا ضمير الفاعل كالجزء من الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك مع ضمير المفعول. فإن كان ضمير الفاعل ضرورياً في إكمال الجملة تركيبيا، فلا مشاحة في أن ضمير المفعول ضروري في إكمال الجملة دلاليا، ثم إن توالي أربعة متحركات له الأثر الصوتي نفسه، سواء أكان في كلمة واحدة أم في كلمتين منفصلتين متتابعتين. ومن جهة ثانية، فإن هناك بعض الأفعال التي لا يتوالى فيها أربعة متحركات ومع ذلك فقد سكنت فيها لام الفعل ، مثل استخرجت وغيرها، فلابد من البحث عن علة أخرى تفسر هذا الأمر.

بدأ الخلط عند القدماء يوم عدّوا أن فعلاً مثل " ضَرَبَ " ، هو فعل مجرد من اللواصق الضميرية، ثم راحوا يعللون سبب عدم ظهور المضمر فيه ، فقال الصيمري : " وإنما لم يظهر الضمير في الفعل إذا كان الفاعل واحداً، وظهر إذا كان اثنين أو أكثر ، لأنه معلوم أن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ، وقد يجوز أن يخلو من الاثنين أو الجماعة، فاستتر الضمير في الموضع الذي لا يشك فيه ، وظهر في الموضع الذي يحتاج فيه إلى البيان "[3] ، وقال الأستراباذي : " واستتر ضمير الغائب والغائبة ، لأنه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدماً في الأصل، بخلاف المتكلم والمخاطب ، أرادوا أن تكون ضمائر الغيبة أخصر من ضميريهما فابتدأوا في المفرد بغاية التخفيف وهي التقدير ، دون أن يتلفظ بشيء منه "[4] ، فالتعبير " عن بنية الفعل في جميع الأوزان الصرفية يتم دائماً بإسنادها إلى المفرد المذكر الغائب ، الذي يعتبر اللغويون العرب أن لاحقة الإضمار الدالة عليه مستترة ، ومعنى ذلك أن الفتحة القائمة في آخر الفعل جزء من صيغته تدل على علامة بنائه[5] ، فإلى أي حد ينسجم هذا الكلام والواقع اللغوي ؟ وهل حقاً يوجد فعل خال من اللواصق الضميرية ؟

الحقيقة أن وجود مثل هذا الفعل ما هو إلا ضرب من الخيال ، " فالضمائر فقط تخرج الأفعال من حيز الوجود

---

(١) الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ص ٣٢١-٣٢٢ .

(٢) همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ١٩٧.

(٣) التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، ج١، ص ١٠٥ ، وانظر : الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ، ص٨٥ ، وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣ ، ص ٨٧ . وانظر : أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٨٤ .

(٤) شرح الكافية ، الأستراباذي ، ج٢ ، ص٨ .

(٥) الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة ، دراسة صرفصوتية ، تقريد السيد عنبر ، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مجلد ٤ ، عدد٢ فبراير ١٩٨٦، ص ٥٩ .

بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل "[1] ، إذ إننا عندما نسمع فعلاً مثل ضَرَبَ أو دَرَسَ، فإننا نعرف أن هـذا الفعل مسند إلى الغائب المفرد، تماماً كما نعرف أن ضربت مسند إلى المتكلم الواحد وضربتما مسند إلى المخاطب المثنى وضربن إلى جماعة النسوة ، وضربا إلى الاثنين الغائبين وضربوا إلى جماعة الذكور .فالشيء المشترك بين هذه الأفعال الأخيرة أنها تشتمل على لواصق ضميرية تدل على الشخص والجنس والعدد، في حين أن الفعل الأول " ضَرَبَ " لا يشتمل ، كما يرى القدماء، على أي لاحقة تدل على الشخص والجنس والعدد ، والحقيقة أنه يشتمل على لاصقة ضميرية ولكنها من نوع آخر، فالفعل " ضَرَبَ " مركب من أصل فعلي هو " ضَرَبْ " بالإضافة إلى اللاصقة " a – " أي الفتحة القصيرة التي تشير إلى الشخص والعدد والجنس"[2] . قال بروكلمان : " تُفرّق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة، يبنى أحدهما بزيادة مقاطع ، في نهاية أصل آخر ، يختلف عن الأمر، بالتدريج المطرد للحركات فيه – وهو الماضي[3] . وقال أوليري : "لا بد من ملاحظة أن الفتحة الأخيرة في الفعل الماضي لاحقة شخصية مثلها في ذلك مثل "ت/t a" تماماً"[4] . وهذا يعني أن الماضي المجرد من الضمائر مبني على السكون، ولكن هذه الحالة ليست أكثر من تصور ذهني ، يستدعيها الواقع اللغوي، ولا يمكن أن تتحقق إلا بالضمائر، كما ذكرنا، إذ هي التي تخرج الأفعال إلى حيز الوجود الفعلي ، ومن غيرها يبقى الفعل فكرة تجريدية لا وجود لها على مستوى الواقع .

وبهذا فقط نستطيع أن نعلل سبب سقوط الفتحة عند اتصال الفعل بالضمائر المتحركة أو الحركية[5] ، إذ إنها تسقط لا لكراهية توالي المتحركات ، وإنما تسقط لأن وجودها يعني أن الفعل مسند إلى ضميرين، فلو قلنا "دَرَسَتُ " فهذا يعني أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب المذكر و المتكلم ، وهذا غير ممكن . هذا علاوة على أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[6]، فاتصال الضمائر بالفعل تعيده إلى أصله من البناء على السكون، وهذا يعيدنا إلى ما قالوه قديماً من أن أصل البناء أن يكون على السكون، والماضي بذلك لم يخرج عن هذا الأصل .ويبدو أن نظام الكتابة العربية كان سبباً وراء هذا الخلط الذي حصل، فعدم وجود رموز خاصة للحركات جعلهم يهملونها وينكرون أي قيمة وظيفية لها، قال ريمون طمان : " اهتمت الكتابة العربية منذ القدم بالأصوات الصامتة فقط، فرمزت لها برموز خاصة، ولكنها لم تهتم بالأصوات الصائته وخاصة القصيرة منها"[7] وقال رمزي البعلبكي : " ويظهر البحث التاريخي أن الكتابات السامية بدأت بكتابة الصوائت الطويلة قبل الصوائت القصيرة "[8] .

---

(١) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، د.لوزي الشايب ، ص١٢٥. مجلة كلية الاداب، جامعة الملك سعود ١٩٩١ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٢. وانظر :فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ١١٨. وانظر: محاولة لسنية في الإعلال ، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، مجلد ، عدد٣ . وانظر : الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة ، تقريد السيد عنبر، ص٧٨ .

(٣) فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص ١١٣ .

(٤) Comparative Grammar of the Semitic Language , O' Leary, p 229

(٥) انظر : الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، تقريد السيد عنبر ص ٧٨ .

(٦) الأشباه والنظائر، السيوطي، ج٢، ص٢٠٤ .

(٧) الألسنية العربية "٦" ، ريمون طحان ، ص٦٦ .

(٨) الكتابة العربية والسامية، رمزي البعلبكي ، ص ٣٢٣ .

ونلاحظ عدم وجود فرق بين "دَرَسَ ودرسا" إلا أن الفتحة في الأول قصيرة وفي الثاني طويلة، ولكن لما كانت الفتحة الطويلة ممثلة في الكتابة العربية برمز خاص فقد عدها القدماء ذات وظيفة نحوية، فهي ضمير الاثنين . في حين أن الفتحة ، شأنها في ذلك شأن باقي الحركات القصيرة قد رمز لها برمز يكتب فوق الصوامت وعدوها تابعة لهذه الصوامت، فأنكروا أية قيمة وظيفية لها ، قال الدكتور فوزي الشايب:" وهذه التبعية الخطية التي فرضتها رسوم الكتابة العربية والسامية عامة قد أوحت إلى القدماء فكرة تفوُّق الصامت وأهميته وتبعية الحركة ودونيتها، فالتبعية الخطية ترتب عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية"[1]. وهناك أمر آخر جعلهم يوغلون في إهمال هذه الفتحة وإنكار أي قيمة وظيفية لها، وهو مجيء الاسم الظاهر بعدها،فنقول شَرِبَ زيد وجاء محمد، في حين أن الاسم الظاهر لا يأتي بعد اللواصق الضميرية للمتكلم أو المخاطب، وذلك لأن " أعرف المضمرات المتكلم لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً كناية الغائب لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة "[2] فضمير الغائب وإن كان من المعارف ، إلا أنه يبقى مبهماً ما لم يتقدم ما يفسره، قال ابن الحاجب : " سر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر لفظاً أو معنى أو حكماً أن الضمائر ملبسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات ، لأنك إذا قلت : "قاموا" وما أشبه احتمل الزيدين والعمرين والمسلمين والمشركين، فأرادوا أن لا يعيدوها إلا على ما تقدم ذكره رفعاً لهذا الالتباس[3].ومثل ذلك عندما نقول " شَرِبَ " إذ إننا نفهم أن الفعل مسند إلى مفرد مذكر غائب، ولكن هذه اللاصقة الضميرية (الفتحة) لا تقدم لنا أية معلومات عنه[4]، لذلك فلا بد من اسم يوضحه ويزيل الإبهام عنه .ولقد أصر القدماء على أن يكون هذا الاسم سابقا للضمير، ولا يجوز أن يكون لاحقا له ، كي لا يعود الضمير على متأخر، ثم راحوا يؤولون كلام العرب ، مما جاء فيه الضمير متقدماً على الاسم وهو ما عرف بلغة "أكلوني البراغيث"[5]، قال سيبويه :واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضربني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قامت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[6]، فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو علامتا تطابق يؤذنان بالتثنية والجمع وعليه جمهور النحويين[7]، وذهب بعضهم إلى أن الاسم الظاهر مبتدأ والفعل والضمير خبر ، وذهب الآخرون إلى أن الواو والألف ضمائر وأن ما بعدها بدل منهما[8] .

---

(١) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، د. فوزي الشايب : ص٨٠،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة العاشرة ، عدد ٣٠ ، ١٩٨٦ .

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣ ، ص ٨٤-٨٥ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ، ابن الحاجب ، ج٢، ص ٧٧١-٧٧٢ .

(٤) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، د.فوزي الشايب، ص ١٣٦ .

(٥) انظر شرح المفصل،ابن يعيش،ج٣،ص٨٧.وقد أسماها ابن مالك بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة،انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ابن مالك ص٤٤ .

(٦) الكتاب، سيبويه ، ج٢،ص٤٠ . وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج٣،ص٨٨ .

(٧) انظر:شرح المفصل، ابن يعيش،ج٣،ص٨٨.وانظر رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي،ص١١٧،وانظر:شرح الكافية،الاستراباذي، ج٢، ص٤٠٢ .

(٨) انظر : الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ج١، ص١٣٤، وانظر رصف المباني، المالقي ، ص ١٧-١٨ .

والحقيقة أن الذي دفعهم إلى الاختلاف إلى هذه التأويلات هو إقرارهم وجوب عود الضمير على متقدم ، لذلك فإن كل ما جاء خلافاً لهذه القاعدة حكم عليه بالقلة والضعف[1] والرداءة[2] بالرغم من وجود نصوص لا يمكن التغاضي عنها ، ممثلة بنصوص قرآنية أو شعرية أو نثرية[3]، فقد قال الله عزوجل : " وأسروا النجوى الذين ظلموا "[4]، وقال : " ثم عموا وصموا كثير منهم "[5]، ومن الأمثلة عليها

قول الشاعر[6] : ولكن ديافيٌ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقول الآخر[7] :

يلومونني في اشتراء النخيـــــــل أهلي فكلهم يعذل

وقال غيره[8] :

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واعية

وقد وصفها ابن يعيش بقوله : " وهي لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " [9] وقال السهيلي :" أُلفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها نحو مـا جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم " وقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه " ونحو قولـــه :" يخرجن العواتق وذوات الخدور " ونحو " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل".... ، وهذه لغة بعض العرب ، قيل طيـىء، وقيل هم أزد شنوءة (أو بالحارث)[10] ويعبر عنها بلغة أكلوني البراغيث "[11] .

ولما كانت هذه اللغة قليلة ، عندهم ، فلا بد من تعليلها ، ولنستمع إلى البطليوسي يعللها قائلاً : " ويرى أهل النظر من النحويين أن أصحاب هذه اللغة إنما فعلوا ذلك ، لأن في الأسماء أسماء لا تظهر فيها علامة للتثنية، ولا للجمع نحو " من " و " ما " ألا ترى أنك إذا قلت : قام من في الدار ، احتمل أن تريد واحداً أو اثنين أو جماعة ، فألحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصاً على البيان ، ثم حملوا مالا إشكال فيه على ذلك ليكون الحكم واحداً في الجميع "[12] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ، ص ٤٧٨ .

(٢) البحر المحيط ، أبو حيان، ج٣، ص٣٦.

(٣) انظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، عبده الراجحي ، ص ١٨٧ .

(٤) سورة الانبياء ، آية ٣ .

(٥) سورة المائدة ، آية ٧١

(٦) انظر : شرح المفصل ابن يعيش ، ج٧، ص٧ .

(٧) ينسب إلى أحيحة بن الجلاح ، انظر مغني اللبيب، ابن هشام ، ص٤٨٠. وينسب إلى أمية بن أبي الصلت انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣،ص٨٧ .

(٨) لم يذكر قائله. انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣ ، ص٨٧ .

(٩) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣، ص٨٧ .

(١٠) انظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص ٤٧٨ .

(١١) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣ ، ص٨٨ (الهامش)

(١٢) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ، ص ٨٢-٨٣ .

لكن الحكم على لغة بأنها شاذة أو قليلة ، بالرغم من وجودها في عصر الفصاحة ونزول بعض الآيات القرآنية عليها، وورود كثير من النصوص الأدبية على طريقتها ، حكم جائر ولا بد من تعديله، قال ديفيد كريستال: " في اللغات لا توجد لغة أفضل أو أسوأ من الأخرى، وإنما توجد لغات مختلفة فحسب ، ومع ذلك يمضي الناس في الحديث عن ذلك كأنهم في سباق لغوي لا يملّون منه "[1].

ولا بد لنا كي نصحح هذا الجور من الرجوع إلى المبدأ الأول الذي قرروه ، وهو وجوب عود ضمير الغيبة على متقدم ، فالغرض من عود الضمير على اسم سابق، عندهم هو إزالة الإبهام عن هذا الضمير وتوضيحه ، وهذا الأمر قد يتحقق بتقدم الاسم الظاهر أو تأخره على حد سواء ، بل إن تأخره، أو ما يعرف بلغة أكلوني البراغيث ، هي الأسلوب الأصيل، كما يرى الدكتور فوزي الشايب[2] – والحق عندي ما يرى – فالمطابقة بين ضمائر الغيبة والأسماء المفسرة كانت تمثل " مرحلة تاريخية من حياة هذه اللغة هي المرحلة الأولى ، ولكن العربية قد تخطت هذه المرحلة وتجاوزتها في مراحل تالية من تاريخ حياتها ، غير أن بقاياها ظلت حية عند بعض القبائل العربية "[3] ثم يقول :"فالذي حصل هو أن العربية أخذت – من باب السهولة والتيسير – تكتفي بتثنية المفسر وجمعه ، ومن ثم أبقت على الضمائر مفردة إذا ما تلاها المفسّر لأن المفرد أدل على الجنس من المثنى والجمع، فالواحد مترجم عن الجميع، وليس الجميع بمترجم عن الواحد "[4] .ثم إن المطابقة بين الضمير والمفسر ليس أمراً تنفرد به اللغة العربية عن غيرها من اللغات، بل إنه موجود في كل اللغات السامية، قال الدكتور رمضان عبد التوّاب : " غير أن مقارنة اللغات السامية ، أخوات العربية تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات، أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع "[5] .وبناء على ما تقدم، فإن ظهور الاسم بعد الفتحة في نحو " شَرِبَ محمد " لا يعد دليلاً على عدم ضميرية الفتحة ، ما دام المقصود من ظهور الاسم هو التوضيح وإزالة الإبهام الذي يكتنف هذا الضمير، سواء تقدم عليه أو تأخر عنه ، وما دام هذا الاسم قد ظهر في حالات اللواصق الضميرية للمثنى والجمع للسبب نفسه، أضف إلى ذلك أن الضمير قد عاد على متأخر في أبواب كثيرة من أبواب النحو مثل باب نعم وبئس وباب " رب " وفي ضمير الشأن أو القصة ، كما أن الضمير ربما لا يكون له موضّح متقدم أو متأخر في مثل قوله تعالى : " إنا أنزلناه في ليلة القدر "[6] وقوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب "[7] إذ عاد الضمير على ما تقرر في النفوس، فأن يعود على ما هو متأخر أولى[8] ما دام المقصود من ذلك التوضيح وإزالة الإبهام .

---

(١) التعريف بعلم اللغة ، ديفيد كريستال ، ص٥٢ .

(٢) انظر : الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، د. فوزي الشايب ، ص ١٤٠ .

(٣) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. فوزي الشايب ، ص ١٤١ .

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب ، ص ٦٩ .

(٦) سورة القدر/ آية ١ .

(٧) سورة ص / آيه ٣٢

(٨) انظر : الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، د. فوزي الشايب ، ص ١٣٧ .

ولكنني أرى أن تلك الفتحة ، وإن كانت ضميراً، إلا أنها لا تدل إلا على الشخص والعـــدد وأما الجنس فإن علامته عدمية " Zero morpheme " في مقابل وجود علامة التأنيث " التاء " في نحو " درســـت هند " .وهذا يعني بالضرورة أنني أختلف مع الذين يقولون بأن تاء التأنيث ضمير[1] بدعوى أنها المقابـــل المؤنث للاحقة المذكر (a –)[2] ، إذ إنها حقيقة ليست المقابل المؤنث للفتحة، بدليل أن الفتحة ما تـزال موجـودة في نهايـة الفعـل نحو " درسَت هند"،فالفتحة تدل على الشخص والعدد، في حين أن الجنس يحدده وجـود أو عـدم وجـود التـاء في نهاية الفعل .

وفي نهاية البحث في هذا الموضوع، لابد لنا من أن نصحح بعض الأحكام السائدة والمتعلقة ببناء الفعـل الماضي على السكون أو الضم بسبب اتصاله بالضمائر المتحركة أو بواو الجماعة، إذ تبينا أن الأصل في بنـاء الماضـــي أن يكون على السكون، وهذا يلغي القول بأن السكون عارض في حالة اتصال الفعل بضمير الرفع المتحـــرك، كمـا يلغي القول بأن الفعل يصبح مبنياً على الضم عند اتصاله بواو الجماعة، إذ إن الفعل حقيقة يبقى مبنيـــــاً على السكون، وأن الضم الذي يظهر في نهايته في نحو " ضربوا " ما هو إلا الواو نفسه " ū " إذ يشكل آخر الفعـل الساكن مع الضمة الطويلة (ū) مقطعاً جديداً وذلك كما يأتي :–

ḍaraba + ū (هـ) ——سقوط الفتحة——→ ḍarabū

والكلام نفسه يقال عند اتصال الفعل بألف الاثنين " الألف / ā- " وذلك كما يأتي

ḍaraba+ā ——سقوط الفتحة——→ ḍarabā

---

(١) انظر : همع الهوامع ، السيوطي ، ج٦، ص ٦٤ .

(٢) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. لوزي الشايب ، ص ١٣٤ .

(٣) افترضت أن الفعل في الأصل مسند إلى الغائب المفرد ، لأن الفعل بدون إسناد لا وجود له في الواقع اللغوي .

إسناد الفعل المعتل العين إلى الضمائر المتحركة[1]

يُعدُّ موضوع إسناد الماضي المعتل العين (الأجوف) إلى الضمائر المتحركة، من أهم القضايا التي ناقشها علماء العربية على اختلاف أزمنتهم، فلا نكاد نجد كتاباً من كتب النحو أو الصرف التراثية إلا ويتطرق إلى هذه القضية، ولا نكاد نسمع بعلم من أعلام النحو أو الصرف إلا وقد أدلى بدلوه فيها، محاولاً تفسيرها وتعليل التغيرات التي تطرأ على الفعل عند الإسناد، حتى وصفت بأنها " من أكثر القضايا الصرفية التي لعب فيها الخيال دوراً "[2] .

وقصة هذه القضية تبدأ يوم أن رأى سيبويه أنّ بناء " فَعَل " الأجوف بنوعيه الواوي واليائي يُنقل إلى " فَعُل " و " فَعِل " على الترتيب ، فقال :" وأما قلت فأصلها "فَعُلت" معتلة من "فَعَلت" ليغيّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل ، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قَوَلت، لكانت الفاء إذا هي أُلقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل ، فلذلك حوّلوها إلى فَعُلت فجُعلت معتلة منها "[3] ثم قال :" وأما بعت، فإنها معتلة من "فَعِلتُ تفعل"، ولو لم يحولها إلى فعلت لكان حال الفاء كحال قلت "[4].

وللسائل أن يسأل هنا : ما الذي جعلهم يفترضون هذا النقل من بناءٍ إلى آخر ؟

لم تغب عن بالهم إجابة مثل هذا السؤال ، فهذا ابن جني يقول : " فإن قيل : ولم نقلت " قُلت " إلى " فَعُلت " و " بعِت " إلى " فَعِلت " ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عمّا كانت عليه ؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف، ألا ترى أن " ليس " لمّا لم يُريدوا فيها التصرّف لم يغيروا حركة الفاء ، وذلك قولهم " لست " ، فلما كانت القاف في " قلت" مضمومة والباء في " بعت " مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في " قال ، وباع " دلّك ذلك على أن الفعل متصرف ، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما ، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضرباً واحداً من الحكم كـ " ليت " ولا كـ " ليس " الذي ليس متصرفاً، ألا ترى أنك لو قلت: " قَلْت وبَعْت " لجرى مجرى " لست " ولم تكن ثم حركة غريبة تدلّ على العين المحذوفة ، وأن الفعل متصرف "[5] .فالنقل من البناء الأصلي إلى بناء مفترض، عند ابن جني، كان للتمييز بين الفعل المتصرف وغير المتصرف من جهة ، ومن جهة أخرى ؛ لأن عدم النقل يؤدي إلى اللبس ، فلا نعرف ما إذا كانت الفتحة التي على الفاء هي الفتحة الأصلية أو أنها حركة العين التي نقلت إليها .وأما الأساس الذي استند عليه اختيار بناء " فَعُل " للواوي الذي أصله " فَعَل " ، وبناء " فَعِل " لليائي الذي أصله " فَعَل " فهو تمييز الواوي من اليائي من باب فَعَل ، ولنستمع إلى ابن عصفور يقول في هذا :" وحُوّلت حركة العين من ذوات الواو إلى الضمة ، ومن ذوات الياء إلى الكسرة ؛ ليحصل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، لأن الضمة تدل على الواو لأنها منها ، والكسرة تدل على الياء لأنها أيضاً منها "[6] .

---

(١) أقصد بالضمائر المتحركة الضمائر الصامتة المفرد منها والمثنى والجمع .

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي د. فوزي الشايب ، ص ٥٣، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ج٤، ص ٣٤٠ . والظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٤٣٠. وانظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٤٢ .

(٥) المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٣٤-٢٣٥ . وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٤٤١ .

(٦) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٤٤١-٤٤٢ . وانظر : المنصف ، ابن جني ، ج١، ص ٢٣٥ .

وقبل ابن جني ، ذهب سيبويه إلى هذا الرأي ، وقاسه على مضارع المعتل اللام، فقال : " وكانت " فَعُلت " أولى "بفَعَلت" من الواو من "فَعَلْت" ، لأنهم حيث جعلوها معتلة محولة الحركة، جعلوا ما حركته منه أولى بـه ، كما أن "يغزو"حيث اعتلّ لزمه "يفعُل"،وجُعل حركة ما قبل الواو من الواو، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منـه" (١) .

ومثل ذلك قال في بعت، إلاّ أنه يقيسه على يرمي(٢) .فمسألة النقل من بناء إلى آخر حدثت لتفسير الضـمة عـلى الفاء في مثل " قُلْت " مما أصله فَعَل، وتفسير الكسرة على الفاء في مثل "بِعت" مما أصله"فَعَل" ولكن المشكلة تكون محلولة عندهم ، إذا ما كان البناء في الأصل على " فَعُل " مثل " طوُل " أو كان على " فَعِل " مثل " كَيِد وخَوِف"؛ إذ إنهم هنا لا يتكبدون عناء النقل من بناء إلى آخر وتفسير هذا النقل ، وعليه فإن بابي " فَعُل "و"فَعِـــل" يمران بخطوتين حتى يصلا إلى الصورة النهائية " طُلْت " و"كِدْت " و " خِفْت " ، في حين إن باب " فَعَل " يمـــر بثلاث خطوات ولنستمع إلى ابن عصفور يلخص ذلك بقوله :" فإن أُسند الفعل (يقصد معتل العين) إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، فإنه لا يخلو أن يكون على " فَعِل " أو " فَعُل " أو فَعَل " ، فإن كان على " فَعُل " أو " فَعِل " بضم العين وكسرها ، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتحذف العين لالتقاء الساكنين، اعني حرف العلة مع ما بعده، فتقول :" خِفْت ، وكِدت ، وطُلت " فتكسر الفاء من " فَعِل " وتضم الفاء من " فَعُل " (٣) .ثم يقول : " فإن كان الفعل على " فَعَل " فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو ، فإن كان من ذوات الواو حوّلته إلى " فعُل" بضم العين ، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء ، فتقول : " قُلْتُ " و " قُلْتَ " . وإن كـــان من ذوات الياء حوّلته إلى "فَعِل " بكسر العين ، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء فتقول : " بِعتُ " و بِعْتَ "(٤) .

ويبدو أن اللغويين القدامى كانوا مضطربين في هذا التفسير ، ونلمح هذا الاضطراب في هـــذا القول لابن عصفور :" فإن قيل فلأيّ شيء لما حذفوا العين ، نقلوا حركتها إلى الفاء ؟ فالجواب أنهم لما اضطـروا إلى الحذف، كان الأسهل عندهم ألاّ يحذفوا الحرف بحركته، وأن يبقوا الحركة التي كانت في العين ، فنقلوهـــــا إلى الفاء لذلك"(٥). إذ يدل هذا القول على أن نقل الحركة قد تم بعد حذف العين ، في حين أن كـــل مـا قيل في هذا الخصوص يدل على أن الحذف قد تمّ بعد نقل ؛ نتيجة لالتقاء الساكنين (العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، واللام التي سكنت لاتصال الضمير بها) . فإذا كان الحذف قد تم أولاً ثم نقل الحركة ، فما هو المسوّغ لذلك الحذف ؟!

وهناك أمر آخر يجعلنا نحكم عليهم بالاضطراب ، وهو أنهم قالوا في غير موضع إن الواو واليـــاء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين(٦) ، " وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية " قَولت وبَيعت " وفي الصيغة

---

(١) الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٣٤٠ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٠ .

(٣) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٢٣٩-٢٤٠ . وانظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٤١ . وانظر الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، ج٣، ص ٢٧٧-٢٧٨ .

(٥) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٤٤٠ .

(٦) انظر في ذلك المنصف ، ابن جني ،ج١ ، ص ٢٣٤ . وانظر :الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٣٨. وانظر شرح الشافية الأستراباذي، ج٣ ، ص ٩٥، ص ١٥٧ .

الجديدة المزعومة وهي " قَوُلت وبَيِعت "، فلم عُطّلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين ؟! "[1] .

وقد تنبه ابن جني إلى ذلك ، فحاول الخروج من هذا المأزق بطريقة لا تقل غرابة وخيالاً عن القول بنقل " فَعَل " إلى " فَعُل وفَعِل " ، ولنستمع إليه يقول :" فأصل " قُلْت " و " بِعت " ، " قَوَلت " و " بَيَعت " فنقلت " قَوَلت " إلى " قَوُلت " لأن الضمة من الواو ، ونقلت " بَيَعت " إلى " بَيِعت " لأن الكسرة من الياء ، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت " قُلت " و "بِعت "[2] .فهو قد أهمل القانون الصرفي أولاً ، ثم تذكره وعاد وطبقة بعد نقل بناء " فَعَل " إلى بنائي " فَعُل " وفَعِل " . ولم يكتف بذلك ، بل لقد تخيل وجود حركة على الألف وقام بنقلها إلى الفاء ، وفي ذلك ما فيه من التوهم والخيال . أما الأستراباذي فإنه يرفض كلياً القول بنقل بناء " فَعَل " إلى بناء " فَعُل " أو "فَعِل " ، فيقول :" وباب "فعُلَ" المضموم العين ، و " فَعِل " المكسور العين في الأغلب يختصُّ كل منهما بمعنى مخالف لمعنى " فَعَلَ " المفتوح العين ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لا لفظية ولا معنوية ، أما المعنى فلأنه لا يدّعي أحد أن قلت وبعت تغيّرا عمّا كانا عليه في المعنى ، وأما اللفظ ، فلأن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوي والآخر يائي ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسر فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرتكب ضم العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء ، وأيش المحذور في ذلك ؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً ؟ وهو ان كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركت بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تُقلب ألفاً ، "فقولت" بالفتح يجب قلب واوه الفاً ، وكذا لو حولت الفتحة ضمة ، وكذا بيعت بالكسر والفتح "[3].فالضمير ، في رأيه ، يلحق الفعل بعد حدوث الإعلال والقلاب الواو أو الياء ألفا ، ثم يقول : " فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها (أي بالافعال) وجب تسكين اللام لما هو معلوم ، فسقطت الألف في جميعها للساكنين"[4] ، ثم ما كان منها مضموم العين في الأصل ، فإنهم ضموا فاءه ، وما كان منها مكسور العين كسروا فاءه ، وأما ما كان مفتوح العين فإنهم اجتلبوا ضمة بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها على الفاء بدلاً من الفتحة اذا كان واوياً ،.وما كان يائياً ، اجتلبوا له كسرة على الفاء بدلاً من الفتحة[5] .

فالملاحظ أن الأستراباذي كان متسقاً في فكره مع القوانين الصرفية التي وضعوها ، ولكنه لم يستطيع أن يقدم تفسيراً مقنعاً للضمة التي نراها على فاء الفعل في مثل " قُلت " ولا للكسرة في مثل " بِعت " سوى أن وجودهما للتمييز بين الواوي واليائي . في حين أن الكسرة التي نراها في مثل : " خفت وهبت " والضمة التي

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب ، ص٣٤.

(٢) المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٣٤ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي ، ج١ ، ص ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه ، ج١، ص٨٠ .

نراها في مثل " طُلت " فإنهما للتمييز بين بنائي " فَعِل وفَعُل " ، فقد قال في هذا : " إن بنية الفعل يُبقى عليهـــا وتُراعى قدر الإمكان ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين لأن اختـــلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يكن هذا التنبيه في " فَعَل " المفتوح العين نحو قول وبيع ، لأن حـــركتي الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه ، ونبهوا على البنية في فَعِل وفَعُل فقط ، فقالوا في فَعِـــــل نحـــو خاف وهاب : خِفت وهِبت . وسووا بين الواوي واليائي لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية وقالوا في فَعُل نحو طال فهو طويل : طُلْت ، والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو "[1] .

ولقد حظيت هذه المسألة حديثاً بنصيبها من جهود اللغويين ، من عرب ومستشرقين[2] ، فهذا برجشتراســـر يرى أن حركة الفاء في الماضي حُملت على حركتها في المضارع ، فيقول :" ومما خالفت فيه العربية اللغة الساميـــة الأم أن الأفعال الجوفاء شبهت حركة ماضيها بحركة مضارعها في مثل قمت على قياس يقوم،وسرت على قيـــاس يسير"[3] . ويأخذ د. فوزي الشايب على هذا الرأي–والحق معه– عدم اطراده ، إذ إنه لا يصدق في مثل خفـــت وهبت[4] أما وليم رايت ، فإنه يميز ثلاث حالات في هذه القضية :[5]

١. " إذا تحركت الواو والياء بالفتح ، وكان ما قبلهما مفتوحاً ، فإنهما يحذفان مع حركتيهمـــا ، ولكنهمـــا يكونان من القوة لدرجة يقويان معها على تغيير حركة الفاء من فتحة إلى ضمة إذا كان واواً (مثـــل قَوَمْت التي تصبح قُمت) ، ومن فتحة إلى كسرة إذا كان ياء (مثل سَيَرت التي تصبح سِرت) " .

٢. " وإذا كان الواو مضموماً والياء مكسوراً وما قبلهما مفتوح ، فإنهما يُحذفان مع حركتيهمـــا ولكنهما يكونان من القوة لدرجة تكفي لتغيير حركة الفاء من فتحة إلى حركة مجانسة للعلة الساقطة (مثل طوُل،،،ت التي تصبح طُلت ، وهيبت التي تصبح هِبت) " .

٣. " وإذا كان الواو مكسوراً وما قبله مفتوح ، فإنه يحدث به ما حدث في الحالتين السابقتين ، (أي إن الواو وحركته يحذفان)، ولكن تأثير الكسرة يكون كافياً لدرجة تُغيّر معها حركة الفاء من فتحة إلى كسرة ، مثـــل : خَوِفت التي تصبح خِفْت ".

والحقيقة إن في هذا الرأي مبالغة بادية ، فما الذي أعطى هذا المقطع الساقط ، القوة ليُؤثر في مقطع قبله ؟! وإن سلمنا بصحة تلك الأقوال ، فأي عناصر المقطع هو المسؤول عن هذا التأثير ، هل هو شبه الحركة المتمثلة بالواو أو الياء ، أو هو الحركة المتمثلة بالضمة أو الكسرة ؟! إنه لا يوضح لنا ذلك . وبرجوعنا إلى الحالات

---

(١) انظر شرح الشافية الأستراباذي ،ج١، ص٨٠. وانظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، ج١، ص ١٩٧–٩٨ . للاحظ أن الأستراباذي وضع أساساً لتفسير حركة الفاء أكثر وضوحاً مما قاله بعض المحدثين ، كما سنرى، فهي عنده لمراعاة البناء ، فإن كان البناء واحداً كما في قول وبيع ، فإنه للتفريق بين الواوي واليائي ، انظر : شرح الشافية ، ج١ ، ص٨٠ .

(٢) عرض لهذه الآراء د. فوزي الشايب في بحثه : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، ص ٥٦–٥٧ .

(٣) التطور النحوي للغة العربية ، بيرجشتراسر ، ص ٦١ .

(٤) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي الشايب ، ص ٥٧ .

(٥) f Arabic Language , Wright , Vol ١, p ٨٤ - ٨٥

الثلاثة نجد أنه لم يعتمد أساساً واضحاً ومحدداً في تفسير هذا التأثير ، ففي حين أن العنصر المؤثر في الحالة الأولى هو شبه الحركة الواو أو الياء[1] ، نجد أن كلا العنصرين يدخلان في الحالة الثانية ، في إحداث هذا التأثير . وأما في الحالة الثالثة فإن الحركة وحدها (الكسرة) هي المسؤولة عن إحداث ذلك التأثير ، وليس لشبه الحركة (الواو) أي علاقة فيه[2] .

أما الدكتور فوزي الشايب ، فيرفض القول بالنقل من بناء إلى آخر رفضاً مطلقاً ، ويصفها بأنها " تدل على خصب في الخيال ، وقدرة فائقة في التأويل والجدال ، ليس للواقع اللغوي فيها أدنى نصيب "[3] ، ويرى أن هذه الأفعال بأبنيتها المختلفة " قوَل qawala ، وبيع /baya'a ، وطُول/ ṭawula ، وخوف / ẖawifa ، وهيِب/ hayiba ، في كل منها وقعت شبه الحركة بين حركتين قصيرتين ،ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما فتسقطان"[4]، وقد اعتمد في ذلك على ما قاله هنري فليش من أن الواو والياء إذا وقعا بين مصوّتين فإنهما يضعفان وينحوان نحو الاختفاء[5] ، ثم يضيف الدكتور الشايب فيقول : " فإن كانت الحركتان متماثلتين ، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة ، وبذلك نحصل على " قال وباع "[6] ، أما إن كانت الحركتان مختلفتين فلا يمكن إدماجهما في حركة واحدة ، ولا يمكن تتابعهما ، فتسقط الحركة التالية لشبه الحركة ، ويعوض عنها بمد حركة المقطع الأول[7] . وبعد ذلك تتم عملية إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر المتحركة ، وبهذا تكون الأفعال قَالْت وباعْت وطالت وخافْت وهابْت ، أي أن الإسناد يتم بعد حدوث الإعلال في هذه الأفعال، وهو بذلك يعتمد على الرأي الذي ذهب إليه الاستراباذي، والذي ذكرته سابقاً[8]، فالاستراباذي يرى أن الضمائر تلحق الفعل بعد انقلاب واوه أو يائه ألفا، إذ إنها في الفاعلية مثل الاسم الظاهر.

لكن الدكتور الشايب لا يأخذ ما يقوله الأستراباذي بجملته، بل يعدّله إلى الحالة التي تتفق والدراسات الصوتية الحديثة، إذ إنّ ما يحدث بعد اتصال الضمير بالفعل هو تشكّل مقطع من النوع ص ح ح ص - وليس التقاء ساكنين كما قال الأستراباذي - وهذا المقطع مرفوض في اللغات السامية كلها؛ لذلك فانه يقصَّر[9]، فنحصل على الأفعال، بالصورة الآتية: "قَلْت وبَعْت وطَلْت وخَفْت وهَبْت" ، ثم يحصل التمييز بينها ، كما يرى الدكتور الشايب،" فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر تُكسر فاؤه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتُضم فاء ما

---

(١) افترضت أنه قصد ذلك ، لأننا لا نستطيع أن نقول بأن العنصر المؤثر هو الفتحة ، إذ إننا لا نستطيع أن نتصور كيف يمكن للفتحة أن تؤثر في الفتحة فتحولها إلى ضمة أو كسرة .

(٢) افترضت ذلك لأنه لا يمكن أن نقول بأن الواو هي المسؤولة عن تغيير فتحة الفاء إلى كسرة .

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د . فوزي الشايب ، ص ٥٨ .

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) انظر : العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد هنري فليش ، ص ٤١ .

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د . فوزي الشايب ، ص ٥٨ .

(٧) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) انظرص١١، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ، ج١، ص٧٩

(٩) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،د.فوزي الشايب، ص٥٩. وانظر فقه اللغات السامية، بروكلمان ، ص٤٣.

ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية"قَلْت وبَعتِ وطَلْت وخفَتْ وهِبْت"[٩].والحقيقة أن هذا الرأي مّطرد في جميع الأفعال، وكان يمكن أن نكتفي به لو أنه قدم تفسيراً مقنعاً لتغيُّر حركة الفاء في هذه الأفعال من فتحة إلى ضمة تارة وكسرةٍ تارة أخرى، فهو يعتمد التمييز بين الأبنية أساساً لتغيير الحركة، ولكن ما الداعي لهذا التمييز؟! ولماذا احتجنا إليه في هذه الحالة فقط (حالة الإسناد إلى الضمائر المتحركة)،ولم نحتج إليه في حالات الإسناد الأخرى،كالإسناد إلى الضمير المستتر مثل: قال وباع وخاف وطال وهاب؟ فلو كان التمييز بين الأبنية هو السبب لكنّا بحاجة الى التمييز بينها هنا أيضاً. لكن هذا لا يحدث. ثم ألسنا في حاجة إلى التمييز بين ما كانت عينه واواً محركة بالفتح، وما كانت عينه واواً محركة بالضم، وبين ما كانت عينه ياءً محركة بالفتح وما كانت عينه ياءً محركة بالكسر ؟ بل ألسنا في حاجة للتمييز بين ما كانت عينه ياء محركة بالفتح أو الكسر ، وما كانت عينه واواً محركة بالكسر، وكذلك فإنه لا يوجد أساس واحد لهذا التمييز، إذ يكون مرة على أساس عين الفعل، كما في قَوَل وبَيَع، ويكون مّرة على أساس حركة العين كما في خَوِف، وتشترك كل من عين الفعل وحركته في تحديد حركة الفاء، في مرة ثالثة، وذلك كما في طَوُل وهَيب.

لكن الدكتور داود عبده يُضيء لنا الدرب الذي نسلكه في تفسيره ما يحدث في حالة الإسناد هذه، فهو يقدم لنا بديلاً أكثر إقناعاً من كل ما قيل، إذ يحاول معالجة هذه المسألة باستخدام قواعد النبر التي لم يتطرق إليها أحد من القدماء،وهو يتفق والقدماء في افتراضهم أصل هذه الأفعال، وبأن كلاً من"قَوَل وبَيَع" تنقل إلى "قَوُل وبَيِع"، فيقول: "... إنني لا أختلف مع قدماء اللغويين في البنى التحتية التي اقترحوها لأفعال مثل قال وقلت، وباعَ وبعت، وطال وطلت وخاف وخفت، وهاب وهبت، كما أنني أتفق معهم في أن العلة التي تلي عين الفعل (حركة عين الفعل) تتحول إلى ضمة مماثلة للواو في مثل قُلت، وإلى كسرة مماثلة للياء في مثل بعت"[١] .ثم يجمل الأمور التي يتفق فيها مع القدماء بقوله: " أستطيع أن أقول، إذا ، أنني أتفق مع قدماء اللغويين فيما يلي: أنّ أصل قال: قَوَل، وأنه يتحول إلى قَوُل، وأن أصل قلت: قَوَلت، وأنه يتحول إلى قَوُلت، وأن أصل باع: بَيَع وأنه يتحول إلى بَيِع، وأن أصل بعت: بَيَعت، وأنه يتحول إلى بيِعت، وأن أصل طال: طوُل، وأصل طلت: طَوُلت. وأن أصل خاف: خَوِف، وأصل خفت: خَوِفت، وأن أصل هاب: هَيِب"[٢].وهو يذهب أبعد من ذلك، إذ إنه لا يكتفي بنقل بناء فَعَل إلى فَعُل وفَعِل - بحسب عين فَعَل واواً كانت أو ياء - بل يرى أن هناك تغيراً يطرأ على الأفعال من مثل خاف فيقول:" وأما خَوِف، فإنها - فيما أرى - تتحول إلى خَيِف أولاً، أي أن الواو تتحول إلى ياء مماثلة للكسرة مما يجعلها غير مختلفة عن هَيِب أو بَيِع"[٣].وهو بذلك يحاول تفسير الاختلاف بين "قُلت" و"طُلت" من جهة و"خِفت" من جهة أخرى، على الرغم من أن العين فيها جميعاً واو، والتشابه بين "خفت" من جهة و"هِبت وبِعت" من جهة أخرى على الرغم من أن العين في الأول واو وفي الاثنين الآخرين ياء ولكن كيف تعمل قواعد النبر في تحويل حركة الفاء من فتحة إلى ضمة أو كسرة، كما يرى الدكتور داود عبده؟

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،د. فوزي الشايب، ص٥٩.

(٢) دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده ، ص١٤٢

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٣

(٤) المرجع نفسه، ص ١٤٤

لبيان ذلك فإنه طبق قواعد النبر على مجموعة الأفعال ذات العلاقة، وذلك كما يأتي[1]:

١. طَوُلْت (ṭawultu) ويكون المقطع المنبور فيه هو المقطع(wul)[2]

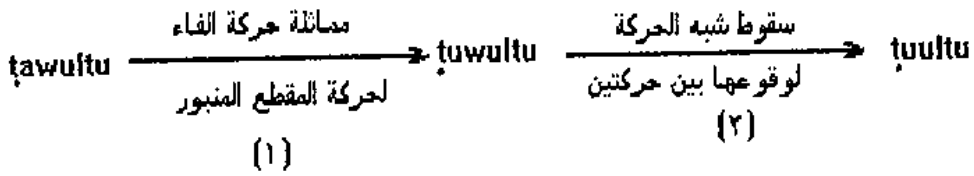

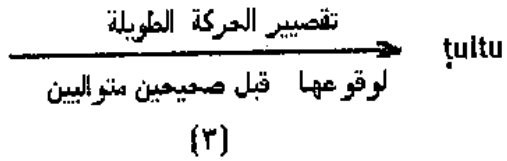

٢. هَيِبْت(hayibtu) ويكون المقطع المنبور هو المقطع(yib)[2].

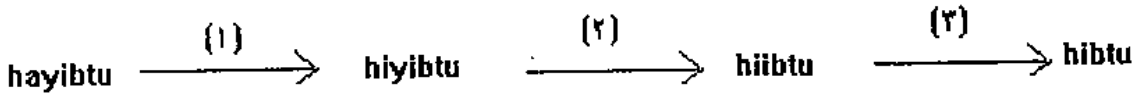

٣. "قَوَلت" تصبح "قَوُلت" ثم تتبع الخطوات في "طَوُلت".

٤." بَيَعت" تصبح "بِيعت" ثم تتبع الخطوات في "هِيبت".

أما "خوِف" فإنه يرى أنها تتحوك إلى "خَيِف"، كما ذكرت سابقاً[3]، وبذلك فإنها تتبع الخطوات في هَيب وبِيَع. ولقد كان الدكتور داود عبده موفقاً إلى حدٍّ كبير في اهتدائه إلى الحلّ الأنسب - كما أرى - لهذه المسألة، ولكن في الوقت الذي نجده فيه قد نجح في تفسير ما حدث في كل من "طُلْت" "وهُبت"،فإنه قد تابع القدماء في خيالهم حين افترض أن خَوِف تتحول إلى خيف، وذلك، في رأيه، من أجل أن تصبح مشابهة لكل من هَيب وبَيِع[4]. وأرى أنه لا داعي إلى هذا الافتراض لأن تطبيق قواعد النبر على هيئة الفعل الأولى(خَوِفت) تقود إلى النتيجة نفسها، وذلك كما يأتي:

خَوِفت(hawiftu) - فالمقطع المنبور هو المقطع(wif)[5]

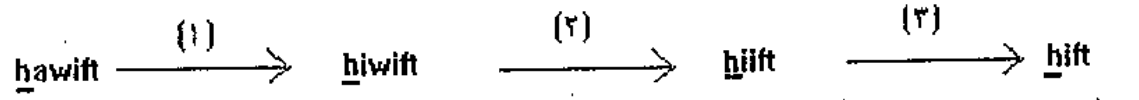

فليس هناك من داع إلى افتراض تحوّل الواو إلى ياء مماثلة للكسرة ما دام ذلك يقود إلى نتيجة واحدة.لكن الأمر يزداد صعوبة في تفسير ما حدث لكل من قَوَلت وبَيعت، إذ يتفق مع القدماء بأنهما ينتقلان إلى بنائي فَعُلت وفَعِلت، على الترتيب، وفي رأيي أنه لجأ إلى ذلك لأن تطبيق قواعد النبر عليها في صورتهما الأولى لا يؤدي إلى ما هو عليه واقعهما، من تحرّك الفاء في الأول بالضمة ، وفي الثاني بالكسرة، فكان أن افترض تحولهما إلى هذين البنائين، كي يسوّغ ذلك الواقع الذي نراهما عليه.

---

(١) انظر : دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، ص١٤٧– ١٤٨

(٢) انظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها، د. تمام حسان،ص ١٧٣

(٣) انظر ص١٤، وانظر: دراسات في علم أصوات العربية،داود عبده،ص١٤٤

(٤) انظر : المرجع نفسه، ص١٤٤.

(٥) انظر : الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس، ص١٧٢. وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٧٣

وهنا نعود ونكرر ما قاله الدكتور الشايب من أن عملية النقل هذه مجرد دعوى يعوزها الدليل ولا تزيد عن كونها ظناً وتخميناً[1].لكننا إذا ما أردنا حلّ هذه المسألة فما علينا إلاّ ان نلتمسه في ما قاله الكسائي منذ ما يزيد على الألف عام، فقد جاء في مجموعة الشافية "... قال الكسائي: أصل قلته قَوُلته، وقال سيبويه: لا يجوز ذلك لأنه لا يتعدى (قوله وأما باب سدته)[2] جواب على اعتراض آخر وهو أن يقال أصل سدته وقلته سوُدته وقوُلته بالضم كما هو مذهب الكسائي، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعُل متعدياً"[3] .نستطيع أن نطبق قواعد النبر على هذين الفعلين وما شابهما دون الحاجة إلى تخّيل بناء أصلي وبناء منقول إليه، وذلك كما يأتي:قُلت أصلها " قوُلت" "qawultu" ويكون المقطع المنبور هو(wul)

qawultu —(١)→ quwultu —(٢)→ quultu —(٣)→ qultu

بِعتُ أصلها" بيِعت" bayi'tu " ويكون المقطع المنبور هو(' yi)

bayi ' tu —(١)→ biyi ' tu —(٢)→ bii ' tu —(٣)→ bi ' tu

ولقد كانت مسألة الأصل في قال وباع محل اختلاف بين اللغويين قديماً، فعلى الرغم من أن معظمهم قد اتفقوا على أن الأصل فيهما "فَعَل" نجد الكسائي[4] قد عارضهم في ذلك كما سبق وأشرنا ، فراحوا يدافعون عن رأيهم ويحشدون الحجج والأدلة عليه، فقد جاء في المنصف:" وقال الخليل: يدلّك على أن أصله"فَعَلت" قولهم "قُلته" لأنه ليس في الكلام" فعُلت" متعدياً"[5] وقال ابن عصفور: " فإن قيل: فما الدليل على أنّ"قال": فَعَل في الأصل ثم نقل إلى "فَعُل"، وهلاّ ادّعي أنه"فعُل" في الأصل! فالجواب أن الذي يدل على أنه ليس بـ"فَعُل" في الأصل: تعديه نحو"قلته" و"فَعُل" لا يتعدى، ومجيء اسم الفاعل منه على"فاعل" نحو" قائل" واسم الفاعل من "فَعُل"إنما هو "فعيل" نحو "ظريف"[6] .ولكن هل تكفي هذه الأدلة لنقول أن فعلاً مثل "قال" أصله فَعَل دون فَعُل؟!

لقد كان السبب الرئيس لمنعهم أن يكون قال في الأصل "قَوُل"، عدم مجيء "فَعُل" ـ مما هو صحيح ـ متعدياً ، فقد قال الجاربردي: " منع أنه في الأصل مضموم العين، وذلك لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، ولم يجيء من الصحيح فعل بالضم متعدياً، فهو في الأصل بفتح العين"[7] فهل يصلح الصحيح من باب فَعُل أن

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. لوزي الشايب، ص ٥٨

(٢) يشرح هنا متن الشافية التي تقول:" وأما باب سدته، فالصحيح أن الضم لبيان ثبات الواو...". انظر مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط. الجاربردي،ج١،ص٤٤

(٣) مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط ، الجاربردي، ج١،ص٤٤ . وانظر: تذكرة النحاة، أبو حيان، ص ٧٣٠

(٤)انظر: مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، الجاربردي،ج١،ص٤٤

(٥) المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٣٦

(٦) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٤٤٢ . وانظر: المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٣٧

(٧) مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط ، الجاربردي ، ج١،ص٤٤

يُقاسَ عليه المعتل من بابه ؟! فإذا كان فَعُل من الصحيح لم يأت منه متعدياً، فهل نحكم على فَعُل المعتل بـــان يكون لازماً أيضاً؟! في رأيي، إنه لا بد من وجود خصوصيات لأبنية الأفعال المعتلة تجعلها مميزة عن مثيلاتها من أبنية الأفعال الصحيحة ، ومن هذه الخصوصيات قضية التعدي واللزوم، وبخاصة، ونحن نعرف أنّ الأفعال المعتلة لم يأتِ شيء منها على أصله لنقيس عليه المعتل منها، فلا بدّ من أن نعيد النظر في تقسيم الأفعال إلى متعدية ولازمـــة معتمدين في ذلك على الأبنية فقط؛ فلا نكتفي بالقول بأن كل ما كان على بناء فَعُل يكون لازماً، بل يجـــب أن نحدده بقولنا وكان صحيحاً. وعليه فـإن بناء "فَعُل" مما هو معتل يحتمل أن يكون متعدياً أو لازماً وإن كان يغلـب عليه اللزوم. وأما إذا ما عددنا تعدّي طال من الشاذ لأنه على فَعُل، وفَعُل لا يأتي منه المتعدي، فلماذا لا نعدُّ قال وما يشبهها[1] مما جاء متعدياً شاذاً أيضاً؟

ولقد وجد القدماء أنفسهم أمام مشكلة أخرى حين برزت لهم مجموعة من الأفعال مما يتحقق فيها هذا الشرط (أعني عدم التعدي)، فقد قال ابن جني:" فأمّا "قُمت وسُرْت و جُعت" وما كان نحوهن من غير المتعدى ، فـــلا يستمر فيه استدلال الخليل، لأنه لا يُقال:"جُعْته"، و "قُمته"[2]فهذه الأفعال لاتكون إلا لازمة، فما الذي منعها من أن تكون على فَعُل؟! لقد تنبهوا لذلك أيضاً فراحوا يبحثون عن علة أخرى تمنع مثل هذه الأفعال من أن تكـــون على بناء فَعُل، فوضعوا شرطهم الثاني، فقالوا: " وقولهم في اسم الفاعل" جائع وقائم" دون "جَويع، وقويم" يـدل على أنه ليس بـ" فَعُلت"[3] معتمدين على قولهم بأن اسم الفاعل من بناء "فَعُل" لايكون على "فاعل" بل عـــلى "فعيل"[4]. ومن أجل أن يطردوا قاعدتهم هذه فقد عدوا كل ما جاء من "فَعُل" على "فاعل" شاذاً؛ فقال ابـــن جني:"... و"فاعل" لا يجيء من "فَعُل" إلا شاذاً نحو" حُمض فهو حامض" ، " وفَرُه فهو فاره"و" خثُر فهو خاثـر"[5]. وأعود وأقول هنا، ما الذي يمنع من أن يكون قال ـ وما شابهه على بناء فَعُل وجاء اسم الفاعل منه شذوذاً عـلى فاعل، هذا إذا ما صرفنا النظر عن الخصوصيات التي قد تميز الصحيح من المعتل كما ذكرت سابقاً. وأما بعـت، فقد حاولوا إثبات أن أصله بَيَع دون "بِيع" معتمدين على مضارعه، فقد قال ابن جني:"ولو كان بِعت فَعِلـت" في الأصل كـ"هبت" لقالوا في مضارعه يَباع كما قالوا يَهاب"[6]وقال ابن عصفور:"فإن قيل: وما الدليل عـــلى أن "باع" فَعَل في الأصل ، وهلاّ ادعيتم أنه "فَعِل" بكسر العين في الأصل ، ولم تدعوا أن هذه الكسرة التـــي في "بعت" أبدلت من الفتحة ، فالجواب أن الذي يدل على ذلك أن المضارع "يفعِل" نحو " يبيع"، ويفعِل" لايكون مضارع فَعِل إلا شاذاً"[7].

---

(١) يوجد بعض الأفعال التي تشبه قال والتي جاءت متعدية مثل صاغ وزار والتي ستكون بناء على التراضي من بناء"فَعُل".

(٢)المنصف، ابن جني، ص٢٣٧

(٣) المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٣٧

(٤) انظر : الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٤٢. وانظر: المنصف، ابن جني، ج١، ص٢٣٧

(٥) المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٣٧

(٦)المصدر نفسه،ج١،ص٢٤٣

(٧) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٤٤٢

فهل يكفي هذا الأساس للقول بأن أصل باع فَعَل دون فَعِل؟! ولحن إذ نطرح هذا السؤال، فإننا نتذكر تلك المجموعة الكبيرة الأفعال التي جاء فيها مضارع فَعِل على يفعِل ومن هذه الأفعال:" وَمِق يَمِق، ووثِق يَثِق و ورِم يرِم، وورِث يرِث، ووري يرِى، ووفِق يفِق، ووغِم يغِم وومِق يَمِق، ووحِر صدره يحِر، ووغر يغِر ووغِم يغِم"[1]، فإن جاز لنا أن نعد الأفعال في هذه القائمة من الشواذ، فلا بأس في إضافة باع وما يشبهه إليها، فنعدها جميعاً من الشواذ. ولا أشكّ في أن وجود هذه الأفعال ـ وربما غيرها مما جاء مضارع فَعِل فيه على يفعِل ـ يعزز ما ذهبت إليه من أن أصل باع هو "بَيِع" دون "بَيَع"، كما أنه يدحض حجتهم التي جاؤوا بها والتي قالوا فيها أن المضارع من فَعِل لا يكون إلا على يفعَل. وذهب القدماء إلى أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين سواء أكانا عينين أم لامين[2] في نحو قال وباع ورمى وغزا، إذ الأصل فيهما قَوَل وبَيَع ورمَيَ وغزَوَ. وعدوا هذا الإعلال أصيلاً[3] وغيره محمولاً عليه[4].ولا شك في أن القول بانقلاب الواو والياء ألفين، بات مستهجناً ولا يؤخذ به، إذ إن الواو والياء ينتميان لجنس الصوامت، في حين أن الألف من جنس الحركات ، ولو كانت الواو أو الياء تنقلبان إلى شيء لانقلبتا إلى ضمة أو كسره[5] وليس إلى الف. ولتفسير ذلك نرجع إلى ما قاله علماء الساميات من أن الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين فإنهما تضعفان وتميلان إلى الاختفاء[6]، وبسقوطهما فإننا نفرق بين حالتين:

١. اذا كانت الحركتان متماثلتين كما في نحو"رَمَيَ/ramaya" و"غَزَوَ gazawa/"، فإن الحركتين القصيرتين المتماثلتين تلتقيان وتشكلان حركة طويلة[7] (فتحة طويله في هذه الحالة)، فنحصل على صورة الفعل رمى أو غزا.

٢. إذا كانت الحركتان مختلفتين، كما في نحو خوف/ ẖawifa ، وهيب/hayiba، فإن التقاءهما غير ممكن في العربية والساميات، فتسقط حركة الصوت السافط[8] ويستعاض عنها بمد حركة المقطع السابق للمحافظة على البنية الإيقاعية للكلمة، فنحصل على خاف/ ẖāfa ، وهاب/– hāba ويذهب أحمد الحمو مذهباً بعيداً في تفسير هذه الألف في نحو قال وباعَ وغيرها، فيرى أن هذه الألف ماهي إلا دليل على الشخص الغائب، في حين أن الفتحة لاحقة تدل على الجنس والعدد، فقد قال:"... لا مناص لنا من أن نقرر بان الفتحة في (قال) هي لاحقة حقيقة تدل على مادلت عليه بقية اللواحق مع الشخص الغائب، أي على الجنس والعدد. وهنا لابد أن

---

(١) انظر : المتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص ٤٣٤. والظر: المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٤٣.

(٢) انظر: المنصف، ابن جني،ج٢،ص١١٦. والظر:شرح الشافية،الأستراباذي،ج٣،ص١٥٧ وانظر: المتع في التصريف،ابن عصفور ،ج٢،ص٤٣٨.

(٣) انظر: شرح الشافية، الأستراباذي، ج٣،ص١٥٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه،ج٣،ص٩٦

(٥) الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس، ص٣٢ ـ ٣٣

(٦) انظر: المنهج العربية الفصحى،هنري فليش،ص٤١

(٧) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية،د. عبد الصبور شاهين،ص٨٦ ـ ٨٧

(٨) يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الحركتين كلتيهما تسقطان، ثم يقيس ذلك على قال وباع من باب الطرد على وتيرة واحدة، انظر المنهج الصوتي،ص٨٣. وهذا على فرض أن قال وباع فَعَل في الأصل. وقد ذهبت إلى غير ذلك. انظر ص ١٦

يرتسم في ذهننـــــا السؤال المشروع التالي: إذا كانت هذه اللواحق الخمسة[1] ـ باستثناء نون النسوه ـ تدل على الجنس والعدد فقط، فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن؟ إذ لابد من دال عليه. وجوابنا أن الألف في وسط الفعل (قال) هـــي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب. ونستطيع أن نبرهن على ذلك بأنه حيث دلت اللواحق على الشخص لم تظهر هذه الألف"[2].

والحقيقة أن هذا الرأي لا أساس له من الصحة، إذ لو كانت الألف في قال دليلاً على الشخص الغائب، والفتحة دليلاً على الجنس والعدد فقط، فما الذي يدل على الشخص في الأفعال غير المعتلة نحو كتبَ، والـــتي لا ألف في وسطها ، ولست أدري كيف غاب هذا الأمر عن ذهنه. فهل يعقل أن تكون الفتحة في نحو كتبَ دليلاً على الجنس والعدد والشخص، في حين أن وظيفتها في نحو قال تقتصر على الدلالة على الجنس والعـــدد فقـــط؟!

وأما سقوط الألف عند اتصال الفعل باللواحق الضميرية الأخرى، والتي اتخذها دليلاً على دعواه هذه، فقـــد بينت علته عند الحديث عن إسناد الأجوف إلى الضمائر المتحركة.

وهو يذهب المذهب نفسه في تفسير الألف التي نراها في الفعل الناقص نحو رمى وغزا، فيقول:" ومن جهـــة أخرى، فإن الألف في الفعل المنقوص هي الألف نفسها التي رأيناها في الفعل الأجوف وفي اسم الفاعـل[3]... .إن الألف لا ترد في الناقص الواوي أو اليائي إلا في صيغة الماضي عند إسناده إلى الشخص الغائب، مثل: (قضـــى) و(بكى)و(دعا)،... .هذا يعني أن الألف في الفعل المنقوص تسلك السلوك ذاته الـــذي رأيناه في الفعل الأجوف، لكنها لا تظهر هنا إلا مع المفرد المذكر، بينما تختفي مع المثنى والجمع والمؤنث بســـبب دخول لواحـق العـــدد والجنس على الفعل. أما مع المفرد المذكر فإن اللاحقة التي تدل على العدد والجنس، أي الفتحة، هي ذات طبيعة واحده كالألف بحيث تندمج معها وتختفي، لأنه لا يمكن تحريك الألف بالفتحه. فالألف في الفعل المنقـــوص دخيلة على جذر الفعل وتدل على الشخص الغائب وليست منقلبة عن واو أو ياء[4]".

ونحن، وإن كنا نتفق معه في أن الألف ليست منقلبه عن واو أوياء. إلا أننا نختلف معه في إنكار الأصل الواوي أو اليائي للفعل الناقص، إذ كيف نفسر ظهور الواو أو الياء عند إسناد الفعل إلى الضمائر الأخرى نحو" غـزوت ورميت"؟!كما أننا نختلف معه في أن هذه الألف دخيلة على جذر الفعل ، فقد بينا أنها ناتجة من التقاء فتحتين بعد سقوط الواو والياء، أولاهما جزء من جذر الفعل، وهي حركة عينه، والثانية هي اللاحقة الضميرية التي تدل على الشخص المفرد الغائب.

---

(١) يقصد "نا" في قلنا، "ت" في قلتُ، "تما" في قلتما، "تم"في قلتم، "تنّ". في قلتنّ. انظر محاولة ألسنية في الإعلال،أحمد الحمو،ص١٧٣

(٢) محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو،ص١٧٤

(٣) يرى أن الألف في اسم الفاعل نحو قائل هي نفس الألف التي نراها في قال. انظر: محاولة ألسنيةفي الإعلال،أحمد الحمو،ص١٧٦.ولا شك في أن الضعف في هذا الرأي بادٍ، ولا نحتاج إلى كبير عناء لإبطاله، إذ نعود و نقول هنا: لو كانت الألف في قائل هي نفس الألف في قال، فكيف نعلل ظهور الألف في أسماء الفاعلين مثل كاتب وشاكر وضارب وغيرها، وليس في أفعالها ألف كالتي في قال.

(٤) محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص١٧٦.

وأما المزيد من الأجوف ، فإن إعلاله ـ كما يرى القدماء ـ كان حملاً عـلى الثلاثي، قال ابن جني: "... .أقام وأمال إنما اعتلتا وإن كان قبل العين منهما ساكن لاعتلال" فَعَلَ" منهما قبل النقل، ألا ترى أن الأصل:" قام ومال " ثم نقلت الفعل بهمزة النقل فقلت: "أقام وأمال[1]". وشرط الاعتلال عندهم تحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله، وهذا الشرط غير متحقق هنا، إذ يرون أن الأصل في مثل هذه الأفعال هو"أقْـوَل أمْيَـلَ" كما أن أصل استراث واستعاذ هو استَرْيث واستعْوَذ[2]، فلم يتحقق بذلك شرط الإعلال، فكان أن نقلوا حركـة العين(حرف العلة) إلى الساكن قبلها، وهو ما عرف بالإعلال بالتسكين، قال سيبويه:" فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً، فإنك تسكن المعتل وتحول حركته إلى الساكـن....، وذلـك أجاد، وأقال، وأبان ،وأخاف،واستراث، واستعاذ[3]". ويكون بذلك قد تحقق شـرط الإعـلال إذ انفتح ما قبل حرف العله في اللفظ وهما متحركان في الأصل فيحدث الإعلال ونقلب الواو أو الياء ألفاً[4].

وأما إن كان ما قبل الحرف المعتل متحركاً، فإنهم يرون أنه يبقـى على حاله، ولا تنقـل حركة المعتل إليه، بل يعتل كما اعتل ما لا زيادة فيه، قال ابن عصفور:"... .فإن كان متحركاً[يقصد ما قبل حـرف العلة] وذلـك في " انفعل" و" افتعل" نحو"انقاد" و"اقتاد" و"اختار" فإنك تعامل ما بعد الساكن معاملة فعل على ثلاثة أحـرف.وذلك أن الأصل"انقود"و"اقتود" و"اختير"،فعاملت "قاد" من"انقاد"،و"تاد" من"اقتاد"،"وتار" من "اختار" معاملـة"قال" و "باع" فاعللت كما اعللتهما[5]". ففي هذه الأفعال نجد أن شرط الإعلال عندهم قد تحقق، إذ تحرك حـرف العلة وانفتح ما قبله، فا نقلبت الواو أو الياء ألفاً، وبذلك لاضرورة للقول بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبلـه في مثل هذه الأفعال.

ولقد استدل القدماء على هذا الأصل مما ورد من كلام العرب مصححاً، قال ابن جني"الدلالـة على صحـة دعواه[يقصدالمازني] في أن أصل"أجاد وأخاف: أجوَد وأخوف، واستراث واستعاذ : استريث واستعوذ " ماظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله،وهو قوله تعالى: " استحوذ عليهم الشيطان[6]" وقولهم صددت فأطولت الصدود[7] وقولهم استنوق الجمل[8]". وهذا"الركام اللغوي"[9] وإن كان يصلح للاستدلال على أن الاصـل في نحو أقـام واستعاذ أقوم واستعوذ، إلا أنه لا يصلح دليلاً على القول بنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن الذي قبله ، كما أنهم لم يقدموا دليلاً آخر على هذا الأمر، لذلك فإن القول بنقل الحركة من صوت إلى آخـر لم يعد صالحاً لتفسير الإعلال في هذه الأفعال.

---

(١) المنصف ، ابن جني، ج١،ص٢٦٠. وانظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٤. وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص٩٦

(٢) انظر: المنصف، ابن جني،ج١،ص٢٦٧. وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢، ص٤٧٩ ـ ٤٨٠

(٣) الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٤.

(٤) انظر: الممتع في التصريف،ج٢،ص٤٧٩ ـ ٤٨٠

(٥) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٧٣. وانظر الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٧

(٦) سورة المجادلة، آية ١٩.

(٧) انظر: المنصف،ابن جني ، ج١،ص٢٦٧

(٨) المنصف، ابن جني ، ج١،ص٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٩) بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ص٦٦. وانظر: لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب،ص٣٧٦

والذي حدث في رأيي، في هذه الأفعال، أن هذه السوابق قد اتصلت بالفعل بعد حدوث الإعلال فيه، وليس في صورته الأولى(صورة التصحيح)؛ فالهمزه في أقام قد اتصلت بالفعل قام وليس بالأصل" قَوَم"، كما ان سابقة المطاوعة"ن" في نحو"انقاد" قد اتصلت بالفعل قاد وليس بأصله"قَوَد"[1]. ولقد أشار إلى ذلك القدماء، فقال ابن عصفور:"فإن قيل:ولأي شيء أعل حرف العلة وما قبله ساكن، فالجواب أنه حُمِل عليه قبل لحاق الزيادة له، لأن الزيادة في"أقام" و "استقام" لحقت قام"[2]،ولكنهم عند التطبيق تجاهلوا هذا الكلام تماماً، وذهبوا إلى القول بنقل الحركة.

وعند إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر، فإنه يحدث فيها ما يحدث في الفعل المجرد الصحيح تماماً في جميع حالات الإسناد، باستثناء الإسناد إلى الضمائر المتحركة، فعند إسناد هذه الأفعال إلىالضمائر المتحركة: نحو"أقمت واخترت" فإن الأصل فيهما أقامْت واختارت، إذ تسقط الفتحة التي هي علامة للضمير الغائب، فيتشكل مقطع طويل مفرد الإغلاق من النوع (ص ح ح ص)وهذا المقطع مرفوض في العربية[3]، وللتخلص من هذا الوضع ، تلجأ اللغة إلى تقصير الحركة الطويلة، فنحصل علىصورة الفعل النهائية"أقمت واخترت".ولقد قال القدماء كلاماً قريباً من ذلك ، عندما ذهبوا إلى أن آخر هذه الأفعال يسكن للضمير، والألف قبله ساكنة، فتحذف لالتقاء الساكنين[4]. وهذا الكلام غير دقيق ، لأنه لايوجد التقاء لساكنين، إذ إن الألف ليست صوتاً ساكناً ـ كما كانوا يعتقدون ـ بل هي حركة طويلة، وكان نتيجة اعتقادهم هذا كثير من المغالطات، كان من أبرزها تفسير ما يحدث عند إسناد الفعل الأجوف المزيد إلى الضمائر المتحركة.

وهناك صيغتان مزيدتان من الفعل الأجوف ، لم يحدث فيهما الإعلال عند إسنادهما، وهما صيغتا، "فاعَل وتفاعَل"، فنقول قاول وبايع وتقاولَ وتبايع، فتقع الواو والياء بين حركتين، ولكنهما، مع ذلك،لم تسقطا. أما القدماءفيعزون ذلك إلىسكون ما قبلها –أي الألف ـ قال ابن جني:" إنما صحت هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في "قاولت وبايعت" كما قلبتهما في قال وباع وقبلهما ساكن،لوجب حذف إحداهما ولزال البناء[5]".

---

(١) ذهب الدكتور فوزي الشايب إلى أن همزة التعدية تتصل بالفعل في صورته الأولى نحو"أقوَم" ثم يحدث الإعلال في هذه الصورة فتصبح الفعل أقام

انظر من مظاهر المعيارية في الصرف العربي،د.فوزي الشايب،ص٨٧. وهذا قريب مما ذهبت إليه، والفرق بينهما أن الهمزة تتصل بالفعل بعد حدوث الإعلال فيه وليس في صورته الأولى. وذلك لأن كل سوابق الزيادة في الماضي تتصل به بعد حدوث الإعلال.

(٢) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٨٠. وانظر المنصف، ابن جني، ج١،ص٢٦٠

(٣) المقطع المديد من النوع"ص ح ح ص"مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف، أو إذا كانت بدايةالمقطع اللاحق من جنس نهاية هذا المقطع نحو دابّة وشابّة. انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين، ص٤٠ ـ ٤١.

(٤) انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢،ص٤٧٤.

(٥) المنصف، ابن جني،ج١،ص٣٠٢. وانظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٥ ـ ٣٤٦ وانظر: الممتع في التصريف ، ابن عصفور،ج٢، ص٤٧٦–٤٧٧

والحقيقة أن جزءاً مما ذهب إليه القدماء صحيح وهو الجزء المتعلق بزوال البناء، وأما قولهم بأن الألف ساكنه، فقد بينت سابقاً فساد هذا الرأي، ولقد كان حق الواو والياء في مثل" قاول وبايع" أن تسقطا لوقوعهمـــا بين حركتين، ولكن ذلك لم يحدث، لأن حدوثه يؤدي إلى زوال بناء "فاَعل"؛ إذ بسقوط الواو أو الياء تلتقي حركتان متجانستان، الأولى منهما طويلة والثانية قصيرة، فتمتص الطويلةُ منهما القصيرة ـ لأن الطويل لا يطول ـ وبـذلك يصبح الفعل" قال" فيزول بناء فاعل. ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

الحركة الطويلة تمتص القصيرة سقوط الواو /w/

qāwala ⟶ qāala ⟶ qāla

وأمّا بناء تفاعل، فقد كان القدماء مصيبين في تفسيـر عدم إعلاله، فذهبـوا إلى أن التاء تدخـل على بناء : "فاعل"[1] ولما كان بناء فاعل لا يعتل، لما ذكرته سابقاً، فإن بناء تفاعل أيضاً لا يعتل، فنقول تقاول وتبايع.والحقيقة أن كل سوابق الزيادة تتصل، بالفعل الماضي في صورته المعتلة، كما بينت ذلك في نحو أقام وانقاد واستقام وأخيراً تقاول.

بقي أن نقول: إن الاعتقاد بأن الألف صوت ساكن كان وراء فساد الرأي الذي ذهبوا إليه في تفسير سقوطها عند إسناد الفعل الناقص إلى الغائبة المفردة، واتصال تاء التأنيث به، إذ قالوا بأن الألف تسقط لسكونها والتقائها مع التاء الساكنه لنحو رمت وغزت[2].والحقيقة أن سبب سقوطها هو تكـون مقطـع مديـد مفـرد الإغلاق مـن النوع(ص ح ح ص) وهذا المقطع لا تسمح به العربيـة واللغـات الساميـة الأخـرى، كمـا قـال علمـاء الساميّات[3].فالأصل في رمت وغزت هو "رمَيَت وغـزَوَت" فوقعت اليـاء والواو بين حركتين فسقطتا والتقت الفتحتان مشكلتين الفتحة الطويلة(الألف) فأصبح الفعلان رماتْ وغزات، وللتخلص من هذا الوضـع، تلجأ اللغة إلى تقصير الحركة الطويلة[4]، فنحصل على الصورة النهائيه لهذين الفعلين رمت وغزت.

وعند بناء هذه الأفعال للمفعول، فإن العلماء العرب يتحدثون عن ثلاث لغات فيهـا، وهذه اللغـات هي، إخلاص الكسر ـ وهي اللغة الأصيلة[5]، نحو"قيل وبيع" واللغتان الأخريان دخيلتـان[6]عليها وهما إخلاص الضم نحو قول وبوع. والإشمام، وهي لغة لا تُضبط إلا مشافهة[7]. وأصـل" هذا كله"خُـوِف وبُيِع وقُوِل" لأنه بوزن ضُرب، فأرادوا أن يُعلوا العين كما أعلوها في خاف وباع وقال[8]".

---

(١) انظر: المنصف، ابن جني،ج١،ص٣٠٢

(٢)انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢، ص٥٢٥

(٣) انظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان،ص٥٩

(٤) انظر: دراسات في علم أصوات العربية،د.داود عبده،ص٤٥.

(٥) انظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٢. وانظر: المنصف، ابن جني،ج١،ص٢٤٩

(٦) انظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٢. وانظر: المنصف، ابن جني،ج١،ص٢٤٩.

(٧) انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٥٢

(٨) المنصف ابن جني،ج١،ص٢٤٩

فأما لغة إخلاص الكسر فنتجت من نقل حركة العين إلى الفاء، قال ابن عصفور:" ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء ، فيقول بِيْع، وأما "قُول" فينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فتصير الواو ساكنه بعد كسرة فتنقلب ياء، فيقول قِيل"[1]. وفي تعليله لما يحدث في هذه اللغة، يرى الفارسي أن هذا النقل للحركة قد تم" ليُعلم بذلك حركة العين، ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في"قلت" والكسرة في"بعت" علمت أن حركة العين في باع كسرة، كما تعلم أنها في "قُلت" ضمه. وإذا سمعت"قيل" و"بيع" علمت أن حركة العين الكسرة إذا بني الفعل للمفعول به على فُعِل[2]".وأما لغة إخلاص الضم - وهي لغة منسوبة إلى هذيل وبني فقعس ودُبير[3]. ويقال إنها حكيت عن بعض تميم[4] فنتجت من حذف حركة العين، قال ابن عصفور:" فمنهم من يحذفها [يقصد حركة العين] فيسكن الواو فتصير"قُوْل" ويسكن الياء، فتصير ساكنه بعد ضمة فتقلب واواً، فيقول:"بوع"[5]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللغة أقل اللغات الثلاث فصاحه[6]، ولم ترد فيها أي قراءة قط[7]. وجاء عليها بعض الشواهد الشعرية التي أوردها ابن جني[8]، ومنها قول الشاعر:

و ابتذلت غضى وأم الرحال وقول لا أهل له ولا مال.

وقول الآخر:. نوط إلى صُلْب شديد الحلّ وعُنُق كالجذع متمهل

وقول الآخر:. حوكت على نيرين إذا تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

كما أورد الأنباري[9] قول رؤبة: ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت.

وأما لغة الإشمام، فهي منسوبة إلى كثير من قيس وعقيل وبني أسد[10]. ووصفت بأنها لغة قليله[11]، ووصفها بعضهم بأنها لغة فاشية[12]. ولقد جاءت هذه اللغة نتيجة لأن ناطقيها أرادوا أن يبينوا أنها"فُعِل[13]" قال ابن جني:" وأما من أشم فإنه أراد البيان، وقد كان في الفاء ضمة، فإراد أن ينقل إليها كسرة العين، فلم يمكنه أن يجمع في الفاء الكسرة والضمة، فاشمّ الكسرة، فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة[14]".

---

(١) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٥١

(٢) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي،ج١،ص٢٦٣

(٣) انظر: البحر المحيط،ابو حيان الأندلسي،ج١،ص١٩١

(٤)شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري،ج١،ص٢٩٥

(٥) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٤٥١.

(٦) شرح الكافية، الاستراباذي،ج٢،ص٢٧٠.

(٧) انظر : الجمل في النحو، الزجاجي،ص٧٧، والنظر: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي،د.فوزي الشايب،ص٩٨، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت ، العدد ٣١، المجلد ٨، ١٩٨٨

(٨) انظر: المنصف، ابن جني،ج١،ص٢٥٠

(٩) انظر: أسرار العربية، الأنباري،ص٩٢

(١٠) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،ج١،ص١٩١

(١١) انظر: شرح الكافية ، الأستراباذي،ج٢،ص٢٧٠

(١٢) إبراز المعاني ، أبو شامة الدمشقي،نقلاً عن المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، د. فوزي الشايب،ص٩٩.

(١٣) انظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٤٢

(١٤) المنصف، ابن جني،ج١،ص٢٤٩

وقال مكي بن أبي طالب: "فمن أشمّ أوائلها الضم، أراد أن يبين أن أصل أوائلها الضم، كما أن من أمال الألف في "رمى، وقضى" ونحوه، أراد أن يبين أن أصل الألف الياء، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول؛ وأيضاً فإنها أفعال بُنيت للمفعول. فمن أشم أراد أن يبقي في الفعل ما يدل على أنه مبني للمفعول لا الفاعل[1]".وقرأ القراء بهذه اللغة كثيراً من الآيات، إذ قرأ بها هشام والكسائي[2]قوله تعالى:" وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغُيض الماء وقضي الأمر و استوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين[3]" وقوله تعالى:" فلما جاءت رسلنا لوطاً سُيء بهم[4] وقوله تعالى:" وجيء بالنبيين والشهداء"[5] وقوله تعالى:" وسُيق الذين كفروا إلى جهنم[6]". وقوله تعالى:" وحُيل بينهم وبين ما يشتهون[7]. ووافقهم ابن ذكوان في حُيل وسُيق وسُيء وسُيئت، في حين وافقهم نافع[8] في قوله تعالى" سُيء بهم"[9] وفي قوله"سُيئت وجوه الذين كفروا"[10] ولقد بينت من قبل[11]، أن القول بنقل الحركة من العين إلى الفاء رأي لا أساس له من الصحة ولا دليل عليه. وأما تفسيرهم للغة الضم، فإنه قد يكون تفسيراً مقبولاً، إلا أنه بحاجة إلى خطوة أخرى[12]، إذ إن إسكان عين"قُول" لايؤدي إلى لغة إخلاص الضم، بل يؤدي إلى تكون مزدوج هابط مرفوض في العربية من النوع"uw"، وللتخلص من هذا الوضع تحدث مخالفة بين عنصري المزدوج، فتسقط شبه الحركة ويستعاض عنها بمد الحركة السابقه[13] فيصبح الفعل قول/qūla/ومثل ذلك يحدث في "بُيع"، إذ بسقوط حركة العين يتكون مزدوج هابط من النوع"uy" فيحدث ما حدث في قول من سقوط لشبه الحركه"y" والاستعاضه عنها بمد الحركة السابقه.

وقدم الأستراباذي تفسيراً آخر لهاتين اللغتين، فأنكر القول بنقل حركة العين إلى الفاء، وقال بأنها تحذف؛"لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك . فيبقى"قُوْل" و"بُيْع" بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها، فيقول:"قول" و"بوع" وهي أقل اللغات، والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي، فيبقى"بيع"، لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخف من "بوع" ،ثم حمل "قول" عليه؛ لأنه معتل العين مثله،

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب،ج١،ص٢٣٠

(٢) انظر المصدر نفسه،ج١،ص٢٢٩

(٣) سورة هود، آية٤٤

(٤) سورة هود، آية٧٧

(٥) سورة الزمر،آية٦٩

(٦) سورة الزمر،آية ٧١

(٧) سورة سبأ،آية ٥٤

(٨) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج٢،ص٢٠٠

(٩) سورة هود،آية٧٧

(١٠) سورة الملك،آية٢٧

(١١) كان ذلك عند مناقشة آراء القدماء في مسألة إسناد الأجوف إلى الضمائر المتحركة.انظر :ص١٦

(١٢) انظر: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي،د.فوزي الشايب، ص١٠٠

(١٣)انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د.فوزي الشايب،ص٤٢٥

فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياء[1]".

والحقيقة أن هذا الرأي لا يقل غرابة عن سابقه، إذ إنه لا يقدم سبباً لقلب ضمة الفاء في قُوْل إلى كسرة سوى الحمل على بِيْع.

وحاول جان كانتينو تفسير لغتي إخلاص الضم والإشمام، معتمداً على أساس أن إخلاص الكسر هو الأصل، فقال:" وقد يكون اعتلال جرس الكسره الطويله"ī" وانقلابها"ū" أو"ui"راجعاً إلى تذكرهم الصيغة العادية التي يكون عليها الفعل المبني للمجهول نحو "قُتِل" وهي لغة تحتوي على ضمة في مقطعها الأول ، أو إلى تأثير حرف مجاور مفخم أو لهوي أو من وسط الحلق"[2]

وفي دراسة حديثه، يقدّم الدكتور فوزي الشايب تفسيراً لما يحدث عند بناء الأجوف للمفعول، فيتفق مع القدماء في تفسير لغة الضم، ولكنه يضيف خطوة أخرى لتفسيرهم[3]. كما يتفق معهم في تفسير لغة الإشمام، فيرى أنها ليست" إلا وسيلة للإبقاء على بعض معالم الضمة عن طريق استدارة الشفتين، والحركة المتولده تبعاً لذلك هي كسره مماله نحو الضمة[4].

وأما لغة إخلاص الكسر، فيرى أنها تمثل" التطور الطبيعي للكسرة المماله إلى الضم عن طريق التخلص من الإشمام"[5]. فيقول:" فإخلاص الكسر يمثل في الحقيقة المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الأجوف من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها بالحركة المشمّة إلى الكسر الخالص عن طريق التخلص من الإشمام"[6].كما أنه قدم تفسيراً آخر وضح به التغيرات التي رأى أنها تحصل على بنية الفعل ، وهذا التفسير قائم على مماثلة حركة الفاء للعين فيتحول كل من "قُول" و"بُيِع"إلى"قِول وبِيِع" ثم تسقط كل من الواو والياء لوقوعهما بين حركتين، فتلتقي الكسرتان القصيرتان وتشكلان الياء وذلك كما يأتي

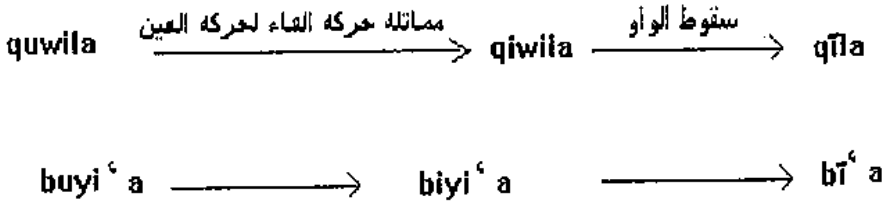

والحقيقة أن هذا الرأي ، على الرغم من بعده عن الخيال، إلا أنه لا يقدم لنا السبب لسقوط حركة العين في لغة الضم، إلا إثيار العرب لحركة الفاء، أي الضمة، كما أنه لا يقدم السبب، لمماثلة حركة الفاء لحركة العين وليس العكس - في لغة الكسر - إلا إيثارهم حركة العين أي الكسرة.

---

(١) شرح الكافية، الأستراباذي،ج٢،ص٢٧٠

(٢) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو،ص١٦٤

(٣) انظر: ص٢٣. وانظر: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي،د.فوزي الشايب،ص١٠٠

(٤) المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي،د. فوزي الشايب،ص١٠٢

(٥)المرجع نفسه،ص١٠٤

(٦) المرجع نفسه،ص١٠٣

لكن الرأي الذي نرتضيه تفسيراً لما يحدث، هو أن الأصل في هذه اللغات هو الإشمام، لم تفرعت اللغتان الأخريان من هذه اللغة. ونستدل على ذلك بما قاله برجشتراسر من أن الحركات المقصورة" كانت في الأصل النتين لا ثلاثاً[١]، يعني حركة كاملة هي الفتحة، وحركة ناقصة، أحيانا تشبه الكسرة وأحيانا تشبه الضمة"[٢]. والذي جرى أن لغتي إخلاص الضم وإخلاص الكسر قد تفرعتا من هذه اللغة، فالبعض آثر الكسر فنطق هذه الأفعال " قيل وبيع" والبعض الآخر آثر الضم فنطقها"قول، بوع". وأما سبب شيوع لغة الكسر بشكل كبير موازنه بلغة الضم، فهو لأن الكسرة أيسر في النطق من الضمة،قال ابراهيم أنيس:"على أنه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق، أو أيهما الذي يحتاج إلى جهد عضوي أكثر، نجد أن الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضوي أكثر ، لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان، في حين أن الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه"[٣]، فالاتجاه نحو توفير الجهد العضوي هو السبب الرئيس وراء إيثار العرب لغة الكسر، قال جون ليونز: " إنها لحقيقة مهمة ولا يمكن إنكارها أن التغيرات الصوتية تحدث غالباً في اتجاه تسهيل أعظم للنطق"[٤].

وقال ماريوباي: إن التغير اللغوي يرجع في الغالب الأعم إلى اختيار ما هو أسهل في النطق"[٥] وقال ويتني" كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق"[٦].

ويرى البعض أن القبائل البدوية آثرت الضم لأنها مظهر من مظاهر الخشونه التي تتفق وحياة البدوية، في حين أن البيئات المتحضرة مالت إلى الكسر لأنه دليل تحضر ورقه"[٧].

---

(١) وردت في النص"ثلاث" بالرفع

(٢) التطور النحوي للغة العربية، بيرجشتراسر،ص٣٤

(٣) في اللهجات العربية، إبراهيم انيس،ص٩٦

(٤) New Horizon in Linguistics, Lyons P. 305

(٥) لغات البشر، ماريوباي،ص١١

(٦) نقلا عن دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر،ص٣٢١

(٧) انظر: في اللهجات العربية، ابراهيم أنيس، ص٩١

إسناد الفعل المعتل اللام إلى الضمائر المتحركة:

لا بُدّ لنا، عند الحديث في هذا الموضوع، من أن نميز الفعل الثلاثي المجرد من غيره من الأفعال[1]؛ إذ إن هناك فرقاً بين ما يحدث في الفعل الثلاثي المجرد وما يحدث في غيره، كما سنرى لاحقاً. والحقيقة إن أهم ما يحدث للفعل الناقص المجرد عند إسناده إلى الضمائر المتحركة، هو مجيء لامه على أصلها من الواو والياء، فقد قال ابن عصفور:".... وإن أسند [يقصد ما في آخره ألف][2]إلى ضمير غائبات رُدّت الأف إلى أصلها ولم تعتل، نحو: "غزون" و "رمين"... . وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب، كائناً ما كان رُدّت الألف إلى اصلها من الياء أو الواو، نحو"رميتُ" و "غزوت" و"رميتما" و"غزوتما"..."[3]، ويبدو أن ابن عصفور لم يكن دقيقاً في تعبيره عمّا يحدث ، إذ يرى أنّ الألف ترد إلى أصلها من الواو والياء، وكأن الفعل كان مُعَلاً ثم عاد إلى أصله، والحقيقة غير ذلك تماماً، إذ إن هذه الضمائر تلحق الفعل في صورته الأولى، قبل الإعلال، ولقد أشار إلى ذلك القدماء أنفسهم، فهذا سيبويه يقول:" وأما قولهم:غزوت ورميت وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل لأنه موضع لا تحرك فيه اللام،..."[4]، ففي هذا القول إشارة إلى ما ذهبت إليه من لحاق الضمائر بالفعل قبل الإعلال وذلك على النحو التالي:[5]

١. الناقص الواوي(غَزَوَ):

gazawa + tu —(سقوط (الفتحة) علامة الإسناد إلي ضمير الغيبة (١))→ gazawtu

٢.الناقص اليائي(رَمَي):

ramaya + tu —(١)→ ramaytu

وكما نرى ، فلا مشكلة في إسناد الناقص من بناء "فَعَل"[6] إلى الضمائر المتحركة ـ باستثناء عدم الدقة في وصف ما جرى حقيقة ـ فلا نرى أي تغيرات في بنية الفعل عدا سقوط الفتحة التي هي علامة الإسناد إلى ضمير الغيبة"هو"

---

(١) أقصد بذلك مزيد الثلاثي، والرباعي المجرد ومزيده

(٢) هذا يقتضي أن يكون الفعل بوزن فَعَل في الأصل.

(٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٧ ـ ٥٢٨

(٤) الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٨٣. والنظر: المنصف، ابن جني،ج٢،ص١١٧

(٥) أمثل هنا بفعل ناقص واوي وآخر يائي، وأكتفي بإسنادهما إلى ضمير المتكلم المفرد، وذلك لأن ما يحدث معه هو نفسه ما يحدث عند الإسناد إلى الضمائر الأخرى.

(٦) الحديث هنا عن بناء فعل المعتل الآخر بصرف النظر عن جنس عينه سواء أكان حرف علّة أم لا. النظر: الممتع في التصريف،ج٢،ص٥٧٠

ولكن المشكلة تبدأ بالظهور عند الحديث عن بناءي"فَعُل وفَعِل". فبالنسبة لبناء فَعُل الواوي، يرى القدماء أن الفعل لا يتغيّر ويبقى على حاله نحو" سروتُ" و "سرونَ"[1]،فلا يُفرّقون في ذلك بين الواوي من بناء فَعَل والواوي من بناء فَعُل. والحقيقة إن الواو التي نراها في فعل مثل"سرو/Saruwa" تختلف تماماً عن الواو التي نراها في نفس الفعل عند إسناده إلى ضمير متحرك" سروت Sarūta". فالواو في الحالة الأولى"w" هي شبه حركة وتقوم بدور صامت ، في حين أنها في الحالة الثانية ضمّة طويلة أي أنها حركة. ويبدو أن وجود رمز كتابي واحد لهما هو السبب في هذا الخلط؛ فلم يفرقوا بين الصامت والحركة الطويلة.وأما ما يحدث حقيقة عند إسناد فعل مثل "سُرو/Saruwa" إلى أحد الضمائر المتحركة، فهو سقوط الفتحة واتصال الضمير بالفعل"Saruwtu" وينشأ عن ذلك تشكّل مزدوج هابط"uw"، وهذا المزدوج وثلاثة أخرى غيره هي"uy ,iy, iw"[2]، لا تبقي عليها العربية الفصيحة أبداً، فقد قال الأخفش:" الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم"[3]، وقال ابن جني:" وليس في كلامهم واو ساكنة صحّت بعد كسرة"[4]، وفي حالة مثل هذه تلجأ العربية إلى التخلص من هذا الوضع، وذلك عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج، فتسقط شبه الحركة، ويُستعاض عنها بمدّ الحركة[5]. أما وليم رايت، فيرى أن الواو والياء إذا كان قبلهما ضمة وكسرة(على الترتيب) فإنهما يتحولان إلى حروف مد، ولا يذكر سبب ذلك[6].

Saruwa + tu —سقوط الفتحة→ Sarwtu —تسقط شبه الحركة (w) للمخالفة بين عنصري المزدوج الهابط ، وتُمطل الحركة→ Sarūtu

(1)

إذاً ، فالواو التي نراها في "سروت/SARŪTU" ليس لام الفعل ، وعليه فإن الفعل يصبح بوزن: فعوت/fa'ūtu ".وأما بالنسبة لبناء فَعُل اليائي، فلا يوجد إلا في فعل التعجب نحو لقضُوَ الرجل[7]، ويرى القدماء أن أصله يائي، قال ابن عصفور عند حديثه عن الفعل الناقص:" وأما المضمومةُ العين، فلا يوجد إلا في الواو نحو"سَرُو" ولا توجد في الياء إلا في التعجب نحو "لقَضُو الرجل" ، أصله لقَضُيَ" فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها، لأن الياء وقبلها الضمة بمنزلة الياء والواو. فكما أن اجتماع الياء والواو ثقيل، فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمة، لاسيما والياء في محل التغيّر، وهو الطرف. فلم يكن بدّ من قلب الياء حرْفاً من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمة كسرة لتصح الياء، فلم يكن قلب الضمة كسرة كراهية أنْ يلتبس"فَعُل" بـ"فَعِل" فقلبت الياء واواً"[8].

---

(١) انظر الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٨

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،د.لوزي الشايب،ص٤٢٥

(٣) معاني القرآن، الأخفش،ج١،ص١٩٧.

(٤) الخصائص، ابن جني،ج٢،ص٣٥٢ والنظر : شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص٨٣

(٥) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي،د.لوزي الشايب،ص٣٢. وانظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د.عبد الصبور شاهين،ص٩٠

(٦) A Grammar of the Arabic Language , vol ١ ,p.٣٩

(٧) انظر: الممتع في التصريف ، ابن عصفور،ج٢،ص٥١٩

(٨) الممتع في التصريف،ج٢،ص٥١٩

وعلى كلامهم هذا، فإن إسناد هذا الفعل إلى الضمائر المتحركة يحـــدث به ما يحدث في سَرُوَ، أي أن الواو تصح فيه.لكن تفسيرهم لتحوّل الفعل من "لَقَضُيَ" إلى " لَقَضُوَ" ليس دقيقاً، فالقـول بانقلاب الياء واواً ليس صحيحاً، فما جرى حقيقة هو وقوع الياء بين حركتين" laqaḍuya " وهذا وضع تضعـف فيه اليـاء فتسقـــط[1]. فتلتقي حركتان ، وهو ما يعرف بـ"Hiatus". وهذا مرفوض عربياً وسامياً، كما مرّ معنا ، وللتخلـص من هذا الوضع فإن العربية تلجأ إلى إحدى طريقين: إما إسقاط حركة شبه الحركة أي الفتحة ومدّ حركة المقطع السابق وبذلك يصبح الفعل " lakaḍū " وهذه الصورة تؤدي إلى الإلباس بين ما هو مسند إلى المفرد وما هـــو مسند إلى الجمع.وإما أن يحدث انزلاق حركي بين الضمة والفتحة "يتخلق على إثره شبه الحركة الواو"[2]"w". وهو ما يحدث حقيقة في هذا الفعل . ويمكن تلخيصه بالشكل الآتي:

laqaḍuya ← سقوط "y" والتقاء حركتين لاسبيل إلى الجمع بينهما ← laqaḍua ← انزلاق حركي تتخلق على إثره شبه الحركة الواو "w" ← laqaḍuwa

ثم يحدث الإسناد إلى هذه الصورة المطورة للفعل، فيحدث فيها ما يحدث في فعل مثل سرُوَ، وذلك كما يأتي:

laqaḍuwa + tu ← سقوط الفتحة ← laqaḍuwt ← مزدوج مرفوض "uw" وحدوث مخالفة بسقوط شبه الحركة ومطل الحركة ← laqaḍūtu

وعلى ذلك فإن الفعل" لقضوت" يكون بوزن"لَفَعوت/ lafa'ūtu ". وأما بالنسبـــــة لبناء "فَعِل" فإنه يكون من الواوي ومن اليائي، قال سيبويه:" واعلم أن "فَعِلت" تدخل عليهما[يقصد الواو والياء وهما لامان]، كما دخلت عليهما وهما عينان، وذلك نحو"شقيت وغنيت"[3] وأضاف المازني"لأن شقيـــت من " الشقـــوة" وغنيـــت من" الغنية"[4]. فإن كان من ذوات الياء فإنه عند العلماء القدماء يبقى على حاله عند إسناده إلى الضمائر، قـال ابن عصفور:" فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتل، نحو"غنيت" من الغنية، كمـا لم يعتل ما في آخره واو قبلها ضمة. بل إذا صحت الواو في مثل"سرو" فالأحرى أن تصحّ الياء في مثل غني، لأن الياء وقبلها الكسرة أخف من الواو وقبلها الضمة"[5].ولقد بينت من قبل أن الواو التي نراها في "سروت/ sarūtu " ليست لام الفعل بل ناتجةٌ المخالفة بين عنصري المزدوج الهابط"uw"[6]. وعليه فإن قياس"غنيت" عليه قياس باطل ولا يؤخذ بـه، إذ إن ما جرى في "سروت" يجري في "غنيت"، إلاّ أننا كنا نتحدث هناك عن الواو المضموم ما قبلها وهنا نتحـدث عـــن الياء المكسور ما قبلها وكلاهما من المزدوجات الهابطة كما بينت[7].

---

(١) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش،ص٤١

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،د.فوزي الشايب،ص٦١

(٣) الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٨٢. وانظر: المنصف، ابن جني ،ج٢،١١٢

(٤) المنصف، ابن جني، ج٢، ص١١٢

(٥) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٢

(٦) انظر ص٢٨

(٧) انظر: أثر القوانين الصرفية في بناء الكلمة العربية،د.فوزي الشايب،ص٤٢٥

ويمكن تلخيص ما يحدث عند إسناد "غني" إلى أحد الضمائر المتحركة بما يأتي:

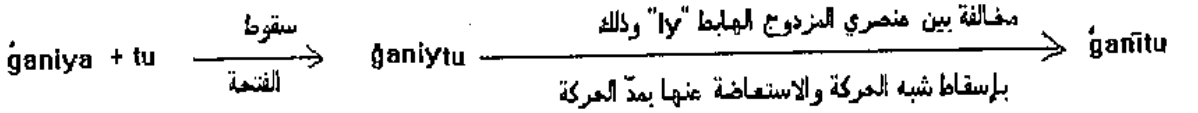

فالياء ليست لام الفعل، بل هي حركة طويلة، وبذلك فإن الفعل يكون بوزن "فعيت".

وأما إن كان بناء "فَعِل" من ذوات الواو، فإن الواو تقلب ياء عندهم، ثم يقولون فيه ما قالوه في "غنـــي". قال ابن عصفور:" إن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء نحو "شقي" و"رضي" ، لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو ، لأن الكسرة بعض الياء ، فكما أن الياء والواو إذا اجتمعا في مثل"سيد" و"ميت" قلبت الواو يـاء، والأصل "سيود" و"ميوت" فكذلك يفعل بالكسر مع الواو"[1]. ولا شك في أن قياس "شقي ورضي" على سيّد غير دقيق ، فهناك فرق بين الواو التي قبلها "كسرة/i"، والواو التي قبلها"ياء/y"، لأن الكسرة حركة والياء صامت، ثم إن المقصود بالياء التي تكون الكسرة بعضها هي الحركة الطويلة"i" وليست شبه الحركة"y"، لكن وجود رمز كتابي واحد لهما أدى إلى هذا الخلط بينهما.

وأما ما يحدث حقيقة في "شقي ورضي" وأصلها" شَقِوَ ورضِوَ" فهو وقوع الواو بين حركتين ، وهذا الموقـــع يضعفها ، كما أوضحت سابقاً[2]، فتسقط. وبسقوطها تلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما، وهو ما يعرف بـ "hiatus"، فلا بدّ من التخلّص من هذا الوضع، فيحدث انزلاق حركي بين الكسرة والفتحة، فتتشكل نتيجة لذلك شبه الحركة الياء، فيصبح الفعل "شقي" بوزن"فَعِيَ". ثم يحدث الإسناد إلى هذه الصورة المطورَّة، فيجـري عليها ما جرى على الفعل"غني"[3] من تغيّرات يمكن تلخيصها بما يأتي:

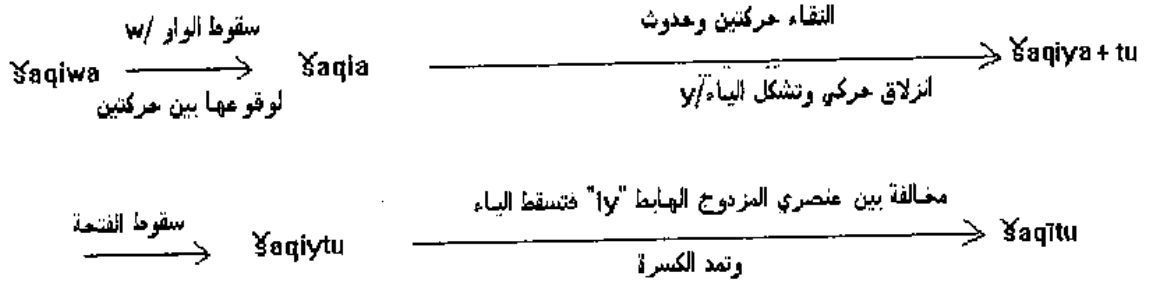

وبذلك يكون الفعل(شقيت/ ʕaqītu) وما يشبهه بوزن "فعيت/ faʿītu ". والشيء نفسه يقال في كل فعل معتل الآخر بوزن فَعِل مما كان أصله واوياً. بصرف النظر عن جنس عينه[4].

---

(١) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢، ص٥٢٢ ـ ٥٢٣

(٢) انظر : العربية الفصحى، هنري فليش،ص٤١

(٣) انظر ص ٢٩–٣٠

(٤) أقصد بذلك ما كانت عينه واواً نحو قوي وحيي. انظر: المنصف، ابن جني، ج٢،ص٢١٠ وانظر: شرح الشافية ، الأستراباذي،ج٢،ص١١٣. وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٧٤

وعند إسناد المزيد من هذه الإفعال إلى الضمائر المتحركة، فإن اللام فيها تردّ إلى الياء سواء أكان الفعل يائياً أم واوياً . فهذا سيبويه يتحدث عن باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء فيقول:" وذلك إذا كانت فعلت على خمسة أحرف فصاعداً ، وذلك قولك: أغزيت، و غازيت واسترشيت"(١). وقال ابن عصفور: " ويكون حكم ما في آخره ألف من الماضي والمضارع المزيد، في الإسناد إلى الضمير المرفوع، أو اتصال تاء التأنيث بالماضي ، كحكم غير المزيد في القلب والحذف والاثبات،...، إلا أنك إذا قلبت الألف لم تردها في المزيد إلى أصلها، بل تردها إلى الياء ، من ذوات الياء كان الفعل أو من ذوات الواو، نحو "اغرينا" و"استدنينا" و"استدعينا"(٢). فليس هناك مشكلة في ما كانت لامه ياء، ولكن المشكلة تكمن في ما لامه واو نحو"أغزى" و"استدعى "، إذ أصلهما "أغزَوَ واستدعَوَ".

وعلة هذا القلب، كما يرى بعض القدماء، الحمل على المضارع، فقد قال سيبويه:" وسألت الخليل عن ذلك فقال:إنما قلبت ياء؛ لأنك إذا قلت "يُفعِل" لم يثبت الواو للكسرة. فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يُفعِل إلى الياء، وأُفعل وتُفعِل ونُفعِل"(٣).ولنستمع إلى ابن جني يفسّر هذا الرأي فيقول:"كرهوا أن يقولوا :"أغزوت" فلا يقلبون(٤) الواو إلى الياء، وهم يقولون"يُغزي" فيقلبونها ياء للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة، وأن يكون اللفظ واحداً، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلّوا المضارع نحو:" يقول ويبيع" لإعلال الماضي"(٥).

والحقيقة أن مبدأ إعلال الفعل حملاً على فعل آخر مرفوض عندي ، إذ إن الإعلال نوع من التغيّرات الصوتية التي تطرأ على الكلمة ، ويكون سببها بعض القوانين أو العلل الصوتية التي يؤدي وجودها في الكلمة إلى مثل هذه التغيّرات، فلا يجوز لنا أن نحمل عليها كلاماً آخر لا تتوافر فيه مثل تلك العلل التي تؤدي إلى نفس التغيّرات. لذلك فإن القول بإعلال الماضي حملاً على المضارع أو العكس، كلام مرفوض لا أساس له من الصحة. ولقد أنكر الأستراباذي قديماً إعلال الماضي حملاً على المضارع في مثل قولنا"أغزيت"، فقال:" ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء، لكان قلبها ياء في نفس الماضي أولى بالإيجاب، فكان ينبغي أن يقال:"غزيت" لقولهم:"غُزي" ، وأيضاً المضارع فرع الماضي لفظاً فكيف أنعكس الأمر"(٦).ويرى الأستراباذي أن سبب القلب هو طلب الخفة، لوقوع الواو موضعاً يليق به الخفة، فيقول:" وإنما قلبت الواو المذكورة[يقصد الرابعة فصاعداً] لوقوعها موضعاً يليق به الخفة؛ لكونها رابعة ومتطرفة، وتعُذر غاية التخفيف: أعني قلبها ألفاً لسكونها لفظاً أو تقديراً، كما ذكرنا(٧)، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهو الياء"(٨).

وهذا الكلام، كما هو واضح، كلام عامّ يحتاج إلى تفسير، فهو لا يذكر أي سبب يجعل الواو الرابعة في

---

(١) الكتاب، سيبوية،ج٢، ص٣٩٣

(٢) الممتع في التصريف،ج٢،ص٥٤١. وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص١٦٦.

(٣) الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٩٣. وانظر: المنصف، ابن جني،ج٢،ص١٦٤.وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٢

(٤) وردت في النص " فلا يقلبوا"

(٥) المنصف، ابن جني،ج٢،ص١٦٤. وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص١٦٧

(٦) شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص١٦٧

(٧) يرى الأستراباذي أن الواو هنا لم تقلب ألفاً لأنها ساكنة.انظر :شرح الشافية،ج٣،ص١٦٦

(٨) شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص١٦٦ - ١٦٧.

موضع يليق فيه الخفة، إذ إن قلب الواو ياء تغيّر صوتي، وهو بحاجة إلى علّة صوتية تفسّر ذلك.

ويمكن لنا أن نتلمّس حقيقة ما حدث لمثل هذه الأفعال، عند إسنادها إلى الضمائر المتحركة، في مضارعها، إذ إن الفعل "أغزى/ ʾaġzā/" أصله: أغزَوَ/ ʾaġzawa/. ومضارعه في الأصل:يُغزِوُ/ yuġziwu/ " فتقع الواو بين حركتين فتضعف وتسقط، وبسقوطها تلتقي حركتان،" yuġziu "، لا سبيل إلى الجمع بينهما وهو ما يُعرف بـ"hiatus" فيحدث انزلاق حركي تنشأ عنه الياء/y فيصبح الفعل"يُغزِيُ/yugziyu".ومن هذا المضارع المتطور "يغزِيُ/ yuġziyu " يؤخذ ماضي هذه الأفعال "أغزَيَ/ ʾaġzaya ". ثم يحدث الإسناد إلى هذه الصورة الجديدة للفعل. ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي:

ʾaġzawa —(المضارع)→ yuġziwu —(سقوط الواو)→ yuġziu —(التقاء حركتين وحدوث انزلاق حركي)→ yuġziyu

ʾaġzaya —(الماضي)→ ʾaġzaytu (اتصال الضمير(tu) وسقوط الفتحة)

والكلام نفسه يُقال في المباني المزيدة الأخرى مثل غازى واستغزى وغزّى[1]. لكنّ هناك بنائين من مباني الزيادة لا ينطبق عليهما هذا التعليل ، كما أنهما لا ينطبق عليهما تعليل القدماء أيضاً، وهما بناءا تفعّل وتفاعل؛ إذ إن حملهما على المضارع يوجب كونهما تغازَوْنا وترجَّوْنا، وذلك لأن ما قبل اللام ليس مكسوراً، فليس هناك قلب للواو ياء بحسب شرطهم. كما أن أخذ الماضي من المضارع المطور، كما في "اغزيت" لا يُغيّر في الفعل شيئاً، وذلك لأن تغازى ، بحسب ذلك الرأي، أصله "تَغازَو/ tagāzawa "،ومضارعه يكون "يتَغَازَوَ/ yataġāzawa "، وبسقوط الواو تلتقي الفتحتان وتشكلاّن الفتحة الطويلة(الألف/ ā)، فليس هناك انزلاق حركي فتشكل الياء بسببه. ومثل ذلك يُقال في "ترجّى/ tarajjā".فكيف نفسرّ وجود الياء في أفعال مثل: "تغازى وترجّى " عن إسنادها إلى الضمائر المتحركة؟

لابد لنا من الرجوع إلى ما قاله القدماء في تفسير هذه الياء ، وهو أن الياء تلحق الفعل بعد حدوث الإعلال فيه، فبعد إبدال الواو ياءً، أبدلت الياء ألفاً[2]، ثم دخلت التاء بعد حدوث هذه التغيّرات، قال ابن عصفور:فإن قيل، فلأي شيء انقلبت الواو ياء في مثل" تفاعل" و"تفعّل" نحو "ترجّى" و"تغازى"، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي، ولا في المضارع، ألا ترى أنّ ما قبل الآخر في المضارع مفتوح، كما أنّ الماضي كذلك، نحو "يتغازى " و"يترجّى"؟ فالجواب أن التاء في "ترجّى" و"تغازى" وأمثالها إنما دخلت على"رجّى" و"غازى"، وقد كان وجب قلب الواو ياء في"غازى" و"رجّى" حملاً على يُرجِي ويُغازي" فلما دخلت الياء بقي على ما كان عليه"[3].

---

(١) وهذا التعليل يفسّر الأفعال الرباعية المضعفة التي تكون لامه الأولى من جنس لامه، ولامه الثانية من جنس عينه، مثل قوقيت وضوضيت وأصلهما قوقوت وضوضوت. انظر : المنصف، ابن جني،ج٢،ص١٦٩. وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢ ،ص٥٩٠

(٢) انظر : الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٩٣

(٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢ ، ص٥٣٩ – ٥٤٠. وانظر: المنصف، ابن جني/ج٢،ص١٦٥

ونحن بدورنا نقبل هذا التفسير، ولكن لا بد من إجراء بعض التعديلات عليه كي يصبح منسجماً مع الدراسات الصوتية الحديثة ، فليس هناك انقلاب للواو ياء ثم ألفاً، وإنّ ما يحدث هو نفس ما حدث في غازى وغزّى ثم دخلت السابقة"تَ/ta"[1] على صورة الفعل المطوّرة، ويمكن تلخيص ذلك كما يأتي:

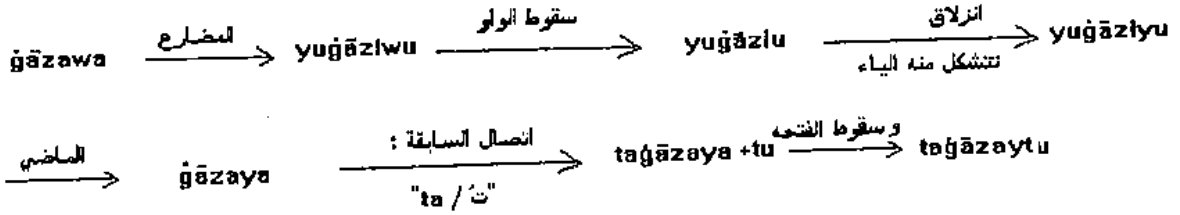

إسناد الفعل المعتل اللام إلى الضمائر الحركيّة(واو الجماعة، وألف الإثنين)[2]

عرفنا سابقاً أنّ معتل اللام ـ سواء أكان واوياً أم يائياً ـ قد يكون إمّا على"فَعَل" نحو"غزو" و "رمي"، أو على "فَعِل" نحو "قوي" وخشي"، أو على "فَعُل"[3] نحو سرُو. فما الذي يحدث في هذه الأفعال عند إسنادها إلى ألف الإثنين أو واو الجماعة؟ فبالنسبة لما يحدث عند إسنادها إلى ألف الإثنين، فهو ما نلاحظه من عودة الألف إلى أصلها من الواو والياء، فنقول "رميا وغزوا"، وثبات كل من الواو والياء في مثل " سرُوا وخشِيا". فأمّا القدماء فيصفون ما حدث بأنه عودة للألف إلى أصلها، قال ابن عصفور:"وإنْ أُسند[يقصد معتل اللام] إلى ضمير غائبين رُدَّت الألف إلى أصلها، نحو "غَزَوا" و"رميا" ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين، لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد"[4]، وعلّة الردّ هي خوف الالتباس، إذ إنّ عدم الرد يؤدي في رأيهم ، إلى التباس المفرد بالمثنى، وذلك أنهم يرون أنّ ألف الاثنين تلحق الفعل بعد حدوث الإعلال فيه، أي بالصورة غَزى أو رمى ،وقد عبّر عن ذلك الاستراباذي بقوله:" فالفعل نحو غَزَوا ورَمَيا، فإن ألف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين، ولو لم يردّوا الألف لأصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثنى بالمسند إلى ضمير المفرد أو إلى الظاهر"[5].فالألف التي نراها في غزا ورمى ساكنة، في رأيهم، وألف الإثنين ساكنة، فلا بدُّ من سقوط إحدهما عند حدوث الإسناد، وهذا ما كان، في رأيهم، لكن الحقيقة غير ذلك تماماً، فالألف في مثل رمى وغزا حركة طويلة "a" وألف الإثنين أيضاً حركة طويلة"a" وليس هناك التقاء لهاتين الحركتين عند الإسناد ، بل إنّ ما يحدث هو اتصال ألف الإثنين(a) بالفعل في صورته الأولى قبل حدوث الإعلال ، أي بصورة "غَزَو/ ġazawa" و" رمي/ramaya"، و"سَرُو/saruwa"، و "خَشِي/ ḫašiya ".

---

(١) وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه سابقاً من أن سوابق الزيادة تتصل بالماضي بعد حدوث الإعلال فيه

(٢) القدماء هم الذين عدوا واو الجماعة وألف الاثنين من الضمائر، أما هذا البحث فإنه يعدها علامات للجمع والتثنية.

(٣) لا يوجد فَعُل من اليائي إلاّ في فعل التعجب نحو لقضُو. انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥١٩

(٤) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢، ص٥٢٧. وانظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص١٥٦ وانظر : شرح الشافية، الأستراباذي،،ج٣،ص١٠٨

(٥) شرح الشافية، الأستراباذي،ج٣،ص١٠٨ ـ١٠٩

وعند اتصال هذه الألف، فإن الفتحة تسقط بشكل آلي ومتزامن مع اتصال الألف[1]، وذلك لأنه علامة للإسناد إلى المفرد الغائب.

ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

- غزَوا: ġazawa + ā —(سقوط الفتحة)→ ġazawā
- رميا: ramaya + ā → ramayā
- سرُوا: saruwa + ā → saruwā
- خشِيا: ẖašiya + a → ẖašiyā

وأما في حالة اتصال هذه الأفعال بواو الجماعة، فإن القدماء يميزون بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كانت لام الفعل قد قلبت ألفاً، فإنّ هذه الألف تحذف لالتقائها مع ساكن آخر وهو الـواو، ولأن الحذف لا يؤدي إلى اللبس. قال ابن عصفور:" وإن أُسند[يقصد معتل اللام] إلى ضمير غائبين حذفت [يقصد الألف] لالتقاء الساكنين، وعدم اللبس،نحو: غَزَوا، ورمَوَا"[2].ويبقى ما قبل الواو مفتوحاً دلالة على المحذوف[3]. ولقد تابعهم الدكتور عبد الصبور شاهين من المحدثين، فرأى أن الواو تتصل بالفعل بعد حدوث الإعلال، فقـال عند حديثه عن إسناد هذه الأفعال:" والذي حدث هو أنّ الفعل:"غزا/ġazaa ينتهي كما نرى بفتحة طويلة، فحين أُسند إليه ضمير الجماعة الحركي، وهو أيضاً ضمة طويلة، اجتمعت حركتان طويلتان وهو ما تكره العربيـة في نسيجها المقطعي،....، وفي مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الانزلاق بينهـا وبين ضمير الجماعة الحركي،فتنشأ في النطق واو، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا:

ġazaa+ū → ġaza+ū → ġazaw

وإذن فالحركة بعد العين هي نصف الألف، وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال"[4]

الحالة الثانية: إذا كانت لام الفعل باقية على أصلها نحو سرُو ورضي، فإن الواو والياء تحركان بالضم عنـد اتصال واو الجماعة بهما، فتستثقل الضمة بعد الياء والواو فتحذف، فيلتقي ساكنان، فيحذف الأول منهما بحجة أنّ حذف الحرف أولى من حذف الاسم، ثم يضمّ ما قبل الواو مما كان أصله الكسر فنقول:"سرُوا" و"رضُـوا".

---

(١) لا يوجد هناك فارق زمني بين سقوط الفتحة، واتصال الألف، وذلك لأن وجود فارق زمني يؤدي إلى تشكّل مزدوج هابط في كل من"سرُو/saruw، وخشي/hasiya"، وهذا مرفوض في العربية، فالفعل لا يمكن بأي حال أن يبقى دون إسناد.

(٢) الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٧

(٣) دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد،ص١٧٥

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين،ص٨٨ ـ٨٩

وفي ذلك يقول ابن عصفور: "[وإن كان] الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين، فإنك تحذف الواو والياء، وتضمّ ما قبل واو الجمع نحو" رَضُوا" و"سَرُوا"، وسبب ذلك أن الواو يتحرك ما قبلها ابداً بالضم، نحو:"ضربوا"، فلو قلت"رضيوا" و"سرُووا" لا ستثقلت الضمة في الياء والواو؛ لتحرك ما قبلهما، فيجب حذفها، فيجتمع ساكنان: واو الضمير والياء والواو اللتان قبلهما، فتَحذِف ما قبل واو الضمير، لأن حذف الحرف أسهل من حذف الاسم، فتقول"سرُوا" وتضم بعد الحذف ما قبل الواو في مثل" رضي " فتقول "رضُوا" لتسلم واو الضمير، لأنك لو أبقيت الكسرة لانقلبت الواو الضمير ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فكنت تقول"رضي" فيلتبس الجمع بالمفرد"[1].ومن قبل ابن عصفور كان ابن جني[2] يرى الرأي نفسه، ولكن هناك اختلافاً في بعض التفصيلات، إذ كان يرى أن الضمة التي على الواو أو الياء تنقل إلى ما قبلهما فيلتقي الساكنان ، ويحذف منهما الأول، لأنه لمّا أُعلّ بالإسكان كان أحق بالإعلال بالحذف . وكذلك لأن الواو علامة الجمع والضمير، في حين أن الياء والواو ليستا كذلك.

ولا شك في أن هذه الآراء فيها مغالطات لا أساس لها من الصحة، فليس هناك التقاء لساكنين كما قيل في الحالة الأولى، وليس هناك نقل أو حذف للحركة من الواو أو الياء، إذ إنّ الحركة عليهما ما هي إلا ضمير الجماعة ذاته[3]، وإنّ ما يحدث حقيقة في هذه الأفعال جميعاً أنّ الواو (ضمير الجماعة) تلحق بالصورة الأولى للفعل قبل حدوث الإعلال له، وهذا قريب مما قاله بعضهم بأن أصل طغوا طغيوا[4]، وأصل اشتروا أشتريوا[5]، إلاّ أنهم عادوا وتابعوا باقي القدماء بالقول بمسألة النقل أو الحذف.

وبعد لحاق الضمير بالصورة الأولى للأفعال، تحدث التغيرات الصوتية التي تؤدي إلى ثباتها علىصورتهاالنهائية: فبالنسبة إلى الفعلين غزا ورمى وما يشبههما، فإن الدكتور فوزي الشايب يقدم لنا الحل الأمثل لما يحدث فيهما، إذ يرى أن ما يحدث"مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد"wu"و"yu" اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير [وذلك في "غزووا/gazawū" و" رميوا/ramayū] وذلك ياسقاك أشباه الحركات"[6]، ولكن بسقوط أشباه الحركات تلتقي حركتان"au" وهو ما يعرف بـ"hiatus" فيحدث انزلاق حركي بين الفتحة والواو فتتشكل "الواو/w" فيصبح الفعلان" غزووا/ ġazawū " و"رموا/ramawū" مع وجود فارق بين غزووا هنا وغزووا في الصورة الأولى، فهي هنا بوزن فعوا، وهناك بوزن فعلوا. ثم حدث في النهاية مخالفة أخرى بين عنصري المزدوج الصاعد "wū" ، فتسقط الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة لأن الضمة والواو متجانستان، وكل منهما تشهد للأخرى، فانتهى الفعلان إلى "غزوا/gazaw" و"رمَوا/ramaw" بوزن"فعَوا/ fa'aw "[7].

---

(١) أنظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور،ج٢،ص٥٢٩.

(٢) انظر: المنصف، ابن جني، ج٢ ،ص١٢٥ - ١٢٦.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د.فوزي الشايب،ص٦٢

(٤)انظر : إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه، ص٧٨. في تعليقة على قولة تعال:" الذين طغوا في البلاد".

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري في تعليقه على قوله تعالى:" اشتروا الضلالة بالهدى".ص٥٨

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،د. فوزي الشايب،ص٦١

(٧) انظر المرجع نفسه والصفحة نفسها

والحقيقة أن ما ذهب إليه الدكتور الشايب، وإن كان الأصوب، في رأيي، من بين ما قيل في تفسير ما يحدث عند اتصال غزا ورمى وما يشبههما بواو الجماعة، إلا أنني قد لمست فيه فجوة، لا يوضح لنا سببها، وهي عدم ضبط عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد، ففي حين نجد أن شبه الحركة هي التي تسقط في "غـزووا/gazawū " و"رميو/ ramayū " اللتين بوزن فعلوا، نجد أن الحركة هي التي تسقط في المرحلة الثانية من غزووا ورموو اللتين بوزن فعوو. فما الذي يضبط عملية المخالفة هذه؟

فأما المخالفة في المرحلة الأولى من غزووا ورميوا، وسقوط أشباه الحركات، وحدوث الانزلاق الحركي، فلا مشكلة فيها، ولكن المشكلة تبدأ في المرحلة الثانية، وهي مرحلة غزووا ورموو اللتين بوزن فعوو، فيظهر التساؤل التالي " لماذا سقطت الحركة ولم تسقط شبه الحركة عند المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد"wū" في الفعلين؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد لنا من أن نضع الاحتمالات الممكنة لذلك الوضع، فاستثقال الضمة الطويلة على الواو"wu" في غزووا/gazawū، ورموو/ramawū يفرض علينا المخالفة، وكان يجب في هذه المخالفة أن تسقط شبه الحركة لأنها الأضعف لوقوعها بين حركتين، ولأن الحركة الطويلة/"ū" دليل على جماعة الذكور.لكن سقوط شبه الحركة يُعيدنا إلى وضع مستحيل وهو التقاء حركتين لا سبيل إلى الجمع بينهما. وللتخلص من هذا الوضع تلجأ إلى أحد أمرين:

١. إما حدوث انزلاق حركي وتشكل "الواو/w" من جديد، وهذا يعيدنا إلى الحالة المكروهة نفسها.

٢. وإمّا سقوط حركة الصوت الساقط[أي سقوط الضمة الطويلة ū] والاستعاضة عنها بمّد حركة المقطع السابق، فيصبح الفعل غزا/gazā ورمى/ramā، وهذا يؤدي إلى الالتباس مع ما هو مسند إلى الواحد الغائب . فلما كان حدوث المخالفة، بإسقاط شبه الحركة، ممتنعاً للأسباب التي ذكرتها، و كانت"الواو/w" من جنس الضمة الطويلة" ū " وتشهد لها ، فقد حدثت المخالفة بسقوط الحركة وليس شبه الحركة.

وأما ما يحدث في الفعلين "سرو ورضي" ، فيرى الدكتور الشايب أنهما يمرّان في حالة الإسناد إلى واو الجماعة بثلاث خطوات[١] حتى يصلا إلى الصورة النهائية"سروا / sarū " و "رضوا/ raḍū ".

فالأصل سرُووا ورضيوا، ثم تسكن العين فيهما فينتقل الفعلان إلى سَرْووا/ sarwū، ورَضْيوا raḍyū . ولقد استدل على ذلك بما ذكره بعض العلماء[٢] من مجي ء العين ساكنة وثبوت الياء والواو في بعض لهجات العرب، ثم تأتي الخطوة الثالثة وهي المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد" wū " و " yū " في كل من سَرْووا/ sarwū، و رَضْيوا/ raḍyū ، وذلك باسقاط الصامت أي شبه الحركة ، مستدلاً بما قاله فندريس:" وكثيراً ما يحدث أن تكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت لا أكثر ولا أقلّ[٣]". وبذلك نحصل على الصورة النهائية للفعلين وهما سروا/ sarū ، ورضوا/ raḍū .لكن وجود بعض الصور المصححة، الساكنة العين للأفعال الناقصة عند اتصالها

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،د.لوزي الشايب ، ص٦٢

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه،ج٤،ص٣٨٦. وانظر: المنصف : ابن جني،ج٢،ص١٢٥

(٣) اللغة، فندريس، ص٩٤

بالواو، لا يعني بالضرورة، مرور الفعل بهذه المرحلة.

فما حدث في سَرُوَ/saruwa هو أن الواو قد اتصلت بالفعل مباشرة بعد سقوط الفتحة التي هي علامة المفرد الغائب، وبذلك وقعت شبه الحركة الواو/w، بين حركتين متماثلتين إحداهما قصيرة والأخرى طويلة" saruwū " فسقطت، فالتقت الحركتان المتماثلتان، فامتصّت الطويلة القصيرة، لأن الطويل لا يُطوَّل. ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

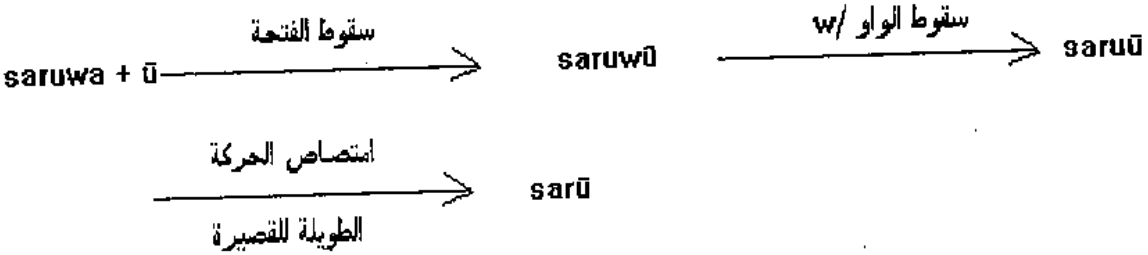

وما حدث في "رضوا/ raḍū " مشابه لما حدث في "سروا" مع زيادة خطوة، فالواو اتصلت بالفعـــــل مباشرة وسقطت الفتحة، ثم حدثت مماثلة بين الحركات فأصبح الفعل رضيُوا/ raḍuyū ، وسقطت اليـاء فالتقت الحركتان المتماثلتان الطويلة والقصيرة، فامتصت الطويلة القصيرة، ونوضح ذلك كما يأتي:

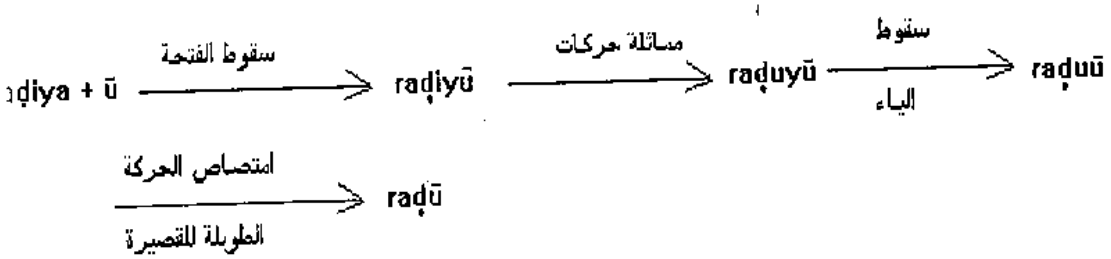

الفصل الثاني

إسناد المضارع والأمر إلى الضمائر

أولاً إسناد المضارع إلى الضمائر

تمهيد

عرّف القدماء المضارع بأنه " **ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء ، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل ، وللغائب يفعل ، وللمتكلم أفعل وله إذا كان مع غيره واحداً أو جماعة نفعل** " [1]، وهو في ذلك لا يختلف عن المضارع في الساميات الأخرى، إذ تذكر كتب الساميات أن المضارع يصُرف فيها " بالمقاطع التالية التي تزاد في أوله : للغائب المفرد المذكر " ya " وللغائبة المؤنثة المفردة (ta)، وللمخاطب المفرد (ta)، وللمتكلم المفرد ('a) وللمتكلم الجمع (na) " [2] لكن أحداً من القدماء، في حدود ما قرأت، لم يتطرق إلى القول بضميريه هذه السوابق التي تتصل بالمضارع، بل اكتفوا بأن عدوا الضمير مستتراً لازم الاستتار في نحو أفعل ونفعل وتفعل (للمخاطب) [3]. غير أننا نجد إشارة الى ذلك المعنى عند بعضهم ، فنجد السهيلي يقول : "..... . كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى ، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل ، إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشيرة إليه إذا أرز. وكانت النون بفعل المتكلمين أولى بوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر ، وكانت التاء في " تفعل " للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه ، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني " أنت " ولكنها في آخره ، ولم يخصوا في الدلالة عليه ما هو في أول لفظه – أعني الهمزة – لمشاركة المتكلم فيها وفي النون ، ولم يبق من لفظ الضمير إلا التاء ، فجعلوها في أول الفعل علماً عليه ، وإيماء إليه " [4].

---

١ – شرح المفصل ، ابن يعيش، ج٧، ص٦، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني، ج١،١١٨، وانظر: شرح الكافية، الأستزباذي، ج٢،ص٢٢٦ .

٢ – فقه اللغات السامية ، برو كلمان ، ص ١١٦ .

٣ – انظر شرح المفصل ، ابن يعيش، ج٣، ص ١٠٨ .

٤ – نتائج الفكر ، السهيلي، ص ١١٨. انظر شرح الكافية، الأستراباذي ، ج٢،ص ١١٤ .

أما عند المستشرقين، فإننا نجد تصريحات أكيدة على ضميرية هذه السوابق، ليس في العربية وحدها ، بل في جميع الساميات، قال موسكاتي : " يتم التصريف الفعلي السامي بوساطة سوابق ولواحق ذات أصل ضميري على الأرجح " [١]، وقال أيضاً :" في اللغات السامية الغربية ، فإن تصريف السابقة قد مُيزّ للدلالة على حدث لم يكتمل مقارنة مع تصريف اللاحقة الذي طور للدلالة على الحدث المكتمل " [٢] كما أننا نجد هذا المعنى أكثر وضوحاً عند هنري فليش إذ يقول :" أما غير التام فيدل على الشخص بسوابق قصيرة (مأخوذة أيضا من الضمائر الشخصية المنفصلة ، مطابقة) ويكون تحديد النوع والعدد بوساطة معينة " [٣]، ونجده كذلك عند بيرجشتراسر، إذ يقول : " فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر ايضاً" [٤] .

والحقيقة أنني أميل إلى ما ذهب إليه المستشرقون من أن سوابق المضارع ذات دلالة ضميرية ، " فليس هناك فعل يوجد في الاستعمال بدون لاصقة ضميرية تتصل به ، فبالضمائر أذاً، وبالضمائر فقط تخرج الأفعال من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل " [٥] . وقد ذهب جورجي زيدان، من المحدثين ، المذهب نفسه إذ يقول :" ومن المشتقات الفعلية المضارع، وهو يصاغ بإضافة أحد أحرف المضارعة (الألف والنون الياء والتاء) في أول الماضي . وما هذه الأحرف، إلا بقايا الضمائر المنفصله إذ إن الألف والنون من مختصات المتكلم على إطلاقها ، والياء للغائب، والتاء للمخاطب " [٦] . بل إنها في رأيي، اكثر أصالة في دلالتها الضميرية مما اتفق القدماء على عدها ضمائر نحو واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة، والتي هي أقرب إلى كونها علامات للعدد من كونها ضمائر . وليس يعنينا في هذا المجال الخوض في تأصيل هذه السوابق وعلاقتها بالضمائر المنفصلة ، فليس هذا مجاله، ولكن يجدر بنا أن نشير إلى أن المقارنة[٧] بين سوابق المضارع ولواحق الماضي الضميرية تقود إلى النتيجه التي قال بها المستشرقون وبعض المحدثين العرب .

---

١ - An Introduction to the Comparative Grammar ... , Moscati, P, 137

٢ - Ibid , P , 134 .

٣ - العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص١٣٠ .

٤ - التطور النحوي ، بيرجشتراسر ، ص ٤٧ .

٥ - الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، د.فوزي الشايب ، ص ١٢٥ .

٦ - الفلسفة اللغوية والألفاظ، جورجي زيدان، ص ٩٢ .

٧ - انظر : Lectures on the comparative grammar of the semitic languages, wright , p.182

وانظر الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. فوزي الشايب، ص ١٣٩ .

ورب سائل يسأل : إذا كانت الهمزة تدل على المتكلم والنون على جماعة المتكلمين والياء على الغائب، فكيف نميز في حالة التاء بين ما هو ضمير للمخاطب أو المخاطبة، وما هو ضمير للغائبة ؟ .

وأقول هنا : لما كان حضور المتكلم، مفرداً أو جماعة، يغني عن وجود علامة تميز المذكر من المؤنث، فقد جاءت الهمزة والنون للدلالة على الجنسين كليهما، فليس هناك من حاجة إلى وضع ضمير لكل من الجنسين ما دامت القرينة الحالية تؤدي الغرض . ومثل ذلك يقال في حالة الخطاب، إذ إن حضور المخاطب ومشاهدته قرينة كافية للتمييز بين الجنسين . أما عند الحديث عن الغائب فالأمر مختلف، إذ لا يوجد قرينة حالية تسعف في تحديد جنس الغائب، فكان لابد من قرينة لفظية تؤدي الغرض نفسه. قال جورجي زيدان :" ..... فإن معظم لغات البشر لا تميز في ضمائرها بين المذكر والمؤنث إلا في ضمير الغائب، لأن المتكلم عن شخص غائب يحتاج إلى تعيين جنسه، أما المتكلم عن شخص حاضر فقلما يحتاج إلى مثل ذلك، وإذا تكلم عن نفسه كان في غنى عن تعيين الجنس على الإطلاق " [1]. ولما كانت التاء محايدة في الجنس عند حديثنا عن المخاطب، بمعنى أنها تستخدم مع المذكر والمؤنث بدون أن يحصل أي التباس، فقد استعيرت للدلالة على الغائبة كلما دعت الحاجة إلى التمييز بين الجنسين، فالياء للغائب المذكر بصرف النظر عن العدد، في حين أن التاء تكون للغائبة في حالتي الإفراد والتثنيه، أما في حالة الجمع فإن وجود كل من نون النسوة في نحو يفعلنْ، و واو الجماعة في نحو يفعلون كافٍ لأن نفرق بين الجنسين، لذلك فلقد رأينا أن التعبير عن الغائبة في حالة الجمع كان بالياء التي هي الأصل في الدلالة على الغيبة، وذلك نحو قوله تعالى:" تكاد السماوات يتفطرن منه .... " [2] .

وذلك لأن وجود النون قرينة كافية للتمييز بين المؤنث والمذكر فلا يحصل الخلط . ويرى وليم رايت ان وجود قراءة بالتاء أي " تتفطرن " هي من باب القياس الخاطىء * على المفرد [3] .

ولكن هل للضمة ، التي نراها في آخر الفعل المضارع، دور في تحديد الشخص أوالجنس أو العدد ؟ أما الشخص فقد رأينا أنه يحدد بالسوابق التي سميت بأحرف المضارعة، وأما الجنس

---

١ – الفلسفة اللغوية ، جورجي زيدان ، ص ١١٦ .

٢ – سورة مريم / آية ٩٠ .

٣ – A grammar of the Arabic Language, w.right, vol.I .p 56 .

* المقصود بالقياس الخاطىء هنا أن مجيء هذه اللغة تتفطرن هي من باب القياس الخاطىء إذ الشائع أن تكون بالياء. وهذا لا يعني أن هذه القراءة خاطئة، فهي قراءة سبعية: قرأ بها ابن كثير. وقد جاءت هذه القراءة موافقة للغة الذين يمثرن التاء للدلالة على جماعة الغائبات. أنظر : السبعة في القراءات ابن مجاهد، ص ٤١٢، وانظر : النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، ج٢ ، ص ٣١ .

فيحدد بقرائن حالية في حالتي التكلم والخطاب، وتكون لفظية في حالتي الغيبة، وأما العدد، فإنه يحدد بقرينة لفظية في حالتي التثنية والجمع (بالألف والواو على الترتيب) ، وبقرينة عدمية (zero morpheme) في حالة الإفراد. وعليه فليس للضمة – على عكس الفتحة في الماضي – أي أثر في الدلالة الضميرية ، ولكنها، في تقديري، مجرد علامة للإعراب، لذلك نجدها تسقط في حالة البناء، عند اتصال الفعل بنون النسوة، كما نجدها تسقط أيضاً عندما يسند الفعل إلى الاثنين والجماعة، وذلك لأن علامة الإعراب تصبح النون بدلاً من الضمة .

إسناد المثال إلى الضمائر

لعل اللافت للنظر ، عند إسناد المضارع من المثال إلى الضمائر هو سقوط الفاء من هذا الفعل ، فنقول من وعد يعد ومن وزن يزن. وهذه المسألة كغيرها من المسائل الكثيرة التي وقف عندها القدماء وحالوا تعليلها، فميزوا بين ما كان مثالاً واويا وما كان مثالاً يائياً، إذ لاحظوا أن سقوط الفاء يكون غالبا إذا كان الفعل مثالاً واوياً، في حين أنها لا تسقط إذا كان المثال يائياً. قال ابن عصفور:" فإن وقعت فاء (يقصد الواو) على وزن " فَعَل " فإنها تحذف في المضارع، فنقول في مضارع " وعد " " يَعِد " وفي مضارع " وزن " " يزن " [1] . وقال سيبويه:" واما ما كان من الياء، فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك يئس ييئس ويسر ييسر ويمن ييمن " [2] .

ولقد اختلف القدماء في تعليلهم سبب سقوط الواو [3] من مضارع المثال، فذهب بعضهم إلى أن السبب صوتي وهو وقوع الواو بين ياء وكسرة في نحو " يَوْعِد " و " يوزِن " ؛ إذ إن العرب " أتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة، فحذفوها استخفافاً " [4]. قال أبو البركات الأنباري في معرض سردة لحجج البصريين :" إنما قلنا بأن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة أشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال " [5] ولهذا لم يحذفوا الواو في نحو يوجل ويوحل، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة بل بين ياء وفتحة [6] . ثم بعد ذلك قاسوا ما لا ياء فيه عليه، من باب طرد الباب على وتيرة واحدة. قال ابن جني :" (وقد)

---

١ – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢،ص ٤٢٦ .

٢ – الكتاب ، سيبويه، ج٤ ، ص ٥٤ ، وانظر المنصف، ابن جني ، ج١ ، ص ١٩٥ .

٣ – مسألة خلافية ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف :الأنباري ، ج٢ ، ص ٧٨٢-٧٨٧ ، مسألة ١١٢ .

٤ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص١٨٤، وانظر الكتاب ، سيبويه، ج٤،ص ٥٢ – ٥٣ .

٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٧٨٣ .

٦ – انظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٨٨ . وانظر الإنصاف، الأنباري، ج٢، ص ٧٨٤ .

حذفوه في قولهم :" أعد ونعد وتعد " وإن لم تكن هناك ياء؛ لأنهم لو قالوا:" أنا أوعد وهو يعد " لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو، فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة " [1].

وأما الكوفيون، فيرون أن الحذف ليس لأسباب صوتيه، وإنما كان لأسباب وظيفية، إذ تحذف الواو من نحو يعد ويزن " للفرق بين الفعل المتعدي واللازم " [2] وحجتهم في ذلك مجيء بعض الأفعال اللازمة غير محذوفة الواو نحو " وجِل يوجَل و وحِل يوحَل " . كما أن الواو في يُوعد مضارع أوعد قد وقعت، في رأيهم بين ياء وكسرة ولم تحذف ، هذا علاوة على حذف الواو في نحو " أعد ونعد وتعد " بالرغم من عدم وقوعها بين ياء وكسرة [3]. والحقيقة أن صاحب هذا الرأي هو الفراء وحده، وأن نسبته إلى الكوفيين كلهم ليس دقيق ، فقد قال الفراء :" فاما الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل : وزن يزن والذي لا يقع تثبت واوه في يفعل" [4]، في حين ذهب ثعلب – وهو من أعلام الكوفة – مذهب البصريين ، فقد جاء في مجالسه :" وأملى علينا أبو العباس :" وعد يعد " و " وزن يزن " كان " يوْزِن " و " يوْعِد ". فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا " يزن " [5] .

لا شك في أن المتأمل في رأي الفراء لا يجد كبير عناء في إثبات عدم صحته، " ذلك أن التغيرات التي تعرض للصيغ إنما تقوم في الأغلب على اعتبارات صوتيه لا وظيفية " [6]، ويثبت الواقع اللغوي ذلك، فقد قال ابن عصفور :" وهذا الذي ذهب إليه (يقصد الفراء) فاسد، لأنه خارج عن القياس، ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل. وأيضاً فإنهم قالوا :" وأل زيد مما كان يحذره يئل " و " وبَل المطر يبل " وقدت النار تقد " و " وحر صدره يحر " و " وغر يغر " فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعدٍ، لما وقعت بين ياء وكسرة " [7]. فوجود هذه القائمة من الأفعال، وغيرها كثير [8]، والتي حذفت الواو في مضارعها بالرغم من كونها أفعالاً لازمة يثبت عدم صحة ما ذهب إليه الفراء .

---

١ – المنصف : ابن جني، ج١ ، ص ١٩١، وانظر : ص ١٨٤ . وانظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٧٨٥ .

٢ – الإنصاف ، الأنباري ، ج٢، ص ٧٨٢ . وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي، ج٣، ص ٩٢ .

٣ – انظر : الإنصاف، الأنباري، ج٢، ص ٧٨٢ – ٧٨٣ .

٤ – معاني القرآن ، الفراء، ج٢، ص ١٥٠. (الفعل الذي يقع عند الكوفيين هو المتعدي والذي لا يقع هو اللازم) .

٥ – مجالس ثعلب، ثعلب ، ج٢، ص ٣٦٠ .

٦ – تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي الشايب ، ص ٢٦ .

٧ – الممتع في التصريف، ابن عصفور ، ج٢، ص ٤٣٥. انظر : المنصف، ابن جني ، ج١ ، ص ١٨٨ .

٨ – من هذه الأفعال أيضاً : وحد أي حزن يجد، ورنم الذباب ينم، ووكف البيت يكف، ووقع يقع ، ووضع في السير يضع ... .

وأما البصريون، فقد راحوا يحشدون الأدلة، ويصطنعونها أحياناً من أجل إثبات دعواهم، فذهبوا إلى أن بناء " فَعَل " مما فاؤه واو لا يكون مضارعه إلا على " يفعِل " [1]، وعللوا ذلك قائلين :" فإن قال قائل ولم اقتصر في هذا على " يفعِل " وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره مما فاؤه ليست واواً ؟ قيل : لأنهم ارادوا حذف الواو لثقلها، فقصروه على كسر العين ليجب عن ذلك حذف الواو " [2]. لذلك فإننا نجدهم قد حكموا بالشذوذ على قول الشاعر [3]

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجُدن غليلا

بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، حين افترضوا أن " يجُد " أصلها الكسر وأن الضمة فيه عارضة [4]، وبعضهم عدّها لغة ضعيفة [5] ونسبها إلى بني عامر [6]. وقال سيبويه :" وقد قال ناس من العرب : وجد يجُد، كأنهم حذفوها من يوجُد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام [7] ". وكأنهم بذلك يرفضون أن يكون الحذف ناتجاً عن الثقل أيضاً، كما كان في ما عينه مكسورة. وسبب هذا الرفض هو مجيء بعض الأفعال على يفعُل دون حذف ، مما ماضيه على فعُل نحو " وضُوء يوضُؤ و وطُؤ يوطُؤ " ، بالرغم من أنهم يعترفون بأن الضمة أثقل من الكسرة .

جاء في كتاب المنصف " قال أبو الفتح : سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا ، فقلت: هلا حُذِفت الواو من " يوطُؤ ويوضُو " لوقوعها بين ياء وضمة ، كما حذفت في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، على أن الضمة أثقل من الكسرة ؟

فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم يحذف واوه ؛ لأن باب " فَعُل " لا يأتي مضارعه إلا على بناء واحد وهو " يفعُل " نحو :" ظرُف يظرُف ، وشرُف يشرُف " وما كان على " فَعَل " فإن مضارعه يختلف ، نحو . " ضرب يضرِب ، وقتل يقتلُ، وسأل يسأل "، فلما كان مضارع " فَعَل " يختلف

---

١ – انظر : المنصف، ابن جني ، ج١ ، ص ١٨٥. وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور، ج٢ ، ص ٤٢٧ .

٢ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٨٥ .

٣ – انظر الصحاح، الجوهري ، مادة (وجد)، وانظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (وجد) .

٤ – انظر : المنصف ، ابن جني ، ص ١٨٧ .

٥ – وانظر : سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ج٢ ، ص٥٩٦ . وانظر : شرح الشافية ، الاسترابادي ، ج١ ، ص ١٣٢ .

٦ – انظر : شرح الشافية ، الأسترابادي ، ج١ ، ص ١٣٢ .

٧ – الكتاب ، سيبويه ،ج٤ ، ص ٥٣ .

جاز حذف الواو فيه نحو :" يَعِد "، ولما كان مضارع " فَعُل " لا يكون إلا على "يفعُل " ، لم تحذف فاؤه، لئلا يختلف الباب [1] ".

فهو بذلك يخرج على قولهم : أن علة الحذف هي الثقل التي أروها سابقاً، إلى رأي آخر وهو اختلاف المضارع في " فَعَل " وعدم اختلافه في " فَعُل " . وكأنه بذلك يفرّق بين وقوع الواو بين ياء وضمة مما كان ماضيه على " فعَل " نحو " يَجُد " ، ووقوعها بين ياء وضمة مما كان ماضيه على " فَعُل " نحو " يوضُؤ ويوطُؤ "، وفي هذا فسادٌ بيّن، إذ إن القياس يقتضي مرورها في نفس التغيرات، لوقوعهما تحت نفس الظروف الصوتيه. قال سوسير:" يقوم القياس على افتراض وجود نموذج، ومحاكات منتظمة لذلك النموذج، فالصيغة القياسة: إنما هي صيغة حيكت على منوال صيغة أو صيغ أخرى وفقاً لقاعدة معروفة " [2] .

ولكي يحافظوا على قدسية القاعدة التي وضعوها، وحرمتها، راحوا يفترضون بأن كل ما جاء على " يفعَل " وكان محذوف الفاء فإنه في الأصل مكسورها، وأن الفتح عارض فيها، وذلك كما في يضع ويهب ونحوهما، قال ابن عصفور:" فإن قيل فلأي شيء حذفت الواو في "يضع " ولم تقع بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة، لأن الأصل " يَوْضع " ، لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجيء مضارع " فَعَل " على " يفعَل " بفتح العين ، فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به، وحذفت الواو رعياً للأصل [3] ، وأضاف ابن جني :" ..... وحروف الحلق إذا كن لامات الفعل، فتح لهن موضع العين إذا كان " يفعِل " . فإذا كانت حروف الحلق عينات، فتحن أنفسهن أيضاً [4] . وشملوا بذلك ما كانت عينه في الماضي مكسورة نحو " وسِع ووطِيء " ، إذ إن مضارعهما – " يسع ويطأ " – وفي الأصل " يوسِع ويوطِيء " ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت العين لحرف الحلق [5] . وهم بذلك قد تناسوا ما كانوا قد أقروه [6] من أن قياس مضارع " فَعِل " يكون على " يفعَل " .

---

١ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٠٩ . وانظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٢ ، ص٥٣-٥٤ .

٢ – Course in General Linguistics P.161

٣ – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٤٢٦ . وانظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٠٦ .

٤ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٠٦ .

٥ – انظر الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

٦ – انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وانظر : ص ٤٣٢ .

فما الذي يمنع أن تكون هذا الأفعال وما شابهها قد جاءت على الأصل ؟! ثم ما داموا اقروا بأن بناء " فَعَل " يأتي مضارعه على " يفعَل ويفعِل ويفعُل " [1] ، فما الداعي لافتراض أصل خيالي لأفعال من مثل " وضع يضَع " و " وهب يهب " ، ما دام أن القياس يجيز مجيء فَعَل على يفعَل ؟! ولو كان الفتح الذي نراه في هذه الأفعال سببه حروف الحلق، فكيف نفسر عدم الفتح في أفعال مثل " هنأ يهنىء، وزأر يزئر وسعل يسعُل ونَخَل يَنْخُلُ " [2] ؟! إن الذي دفعهم إلى القول بذلك هو تقديسهم للقاعدة التي وضعوها، ومحاولة إخضاع كل ما خرج عليها، ولو قسراً، خوفاً " من أن تنتهك حرمتها أو أن ينكسر أطرادها " [3] ولنسمع إلى الأستراباذي يؤيد ذلك بقوله:" وجاء وسِع يسع ووطِىء يطأ، والأصل الكسر، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما بعد حذف الواو فتح عين المضارع " [4] . فهو بدلاً من أن يستدل للقاعدة باللغة، نجده قد استدل على اللغة بالقاعدة التي وضعوها: فافترض صحتها، ثم جَعَل يحكم على كلام العرب ويفترض أصولاً خيالية من أجل أن يطرد قاعدته، وهذا ما نراه عند المبرد عندما قال :" .... وكذلك " وسِعَ يَسع كانت السين مكسورة، وإنما فتحت للعين، ولو كان أصلها الفتح لظهرت الواو نحو وجل يوجَل ووجِل يوجَل [5] " .

ونراهم يوغلون في الخيال ، فيفترضون أن ما كان على " فعِل " وجاء مضارعه على "يفعِل" فإنه في الأصل كان على " يفعَل " ، ولكنهم حولوه إلى باب تحذف الواو فيه وذلك طلباً للخِفة؛ في نحو " ورِم يرِم ، وورِع يرِع ، ووغِر صدره يغرِ ووحِر يحر وغيرها " [6] ، قال سيبويه :" أصل هذا يفعَل ، فلما كانت الواو في " يفعَل " لازمة وتستثقل، صرفوه من باب "فَعِل يفعَل " إلى باب يلزمه الحذف " [7] . وهنا نقول : لو كان هذا الكلام صحيحاً، أي أن العرب قد نقلوا هذه الأفعال من بنائها الأصلي إلى بناء آخر من أجل الحذف للتخفيف، فلماذا لم يطردوا ذلك وينقلوا الأفعال الأخرى مثل " يوحَل ويوجل " إلى بناء " يفَعِل " فيُخففا ؟ .

وأما المثال اليائي ، فلا يحذف منه شيء لأن الياء أخف من الواو على حدّ قولهم ، قال ابن جني :" فإذا قلت :" فَعَل مما فاؤه ياء لم تحذف في " يفَعِل " ما حذف منه في الواو ، لأن الياء

---

١ – انظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص٥٣ . وانظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٠٩ .

٢ – انظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٠٨ .

٣ – تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي الشايب ، ص ٣٦ .

٤ – شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج١ ، ص ١٣٦ .

٥ – الكامل ، المبرد ، ج١ ، ص ٣٦٤ .

٦ – انظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٥٤ .

٧ – المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أخف من الواو . وذلك نحو يعَرَ الجدي يَيْعَر ، ويَسَرَ يَيْسر ، ويِنِع يِينِع " [1] . ويعزو ابن الحاجب عدم سقوط الياء إلى أسباب ثلاثة فيقول :" إنما حذفوا الواو من " يوعِد " ولم يحذف في " يِينِع ويِيسِر لأوجه ثلاثة أحدها : أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف . والآخر أن وقوع الواو أكثر فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قلّ. والأخر أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس ، وفي الياء يؤدي إلى اللبس، وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو لأنها لا تكون حرف مضارعة [2]. وذهب الجوهري إلى سبب آخر لعدم سقوطها فقال :" ولم تحذف الياء فيه (يقصد ييسِر) ولا في ييعِر ويِينِع، كما حذفت في يعِد وأخواته، لتقوي إحدى الياءين بالأخرى ..... ، فإن قال : فكيف لم يحذفوها مع التاء والألف والنون ؟ قيل له : هذه الثلاثة مبدلة من الياء ، والياء هي الأصل " [3] .

وبالرغم مما قيل في تفسير عدم حذف الياء من مضارع المثال اليائي ، فإن العلماء يذكرون ورود بعض الأمثلة عن العرب جاءت الياء فيها محذوفة، فقد قال سيبويه:" وزعموا أن بعض العرب يقول: يئسَ يئسُ فاعلم؛ فحذفوا الياء من " يفَعِل " لاستثقال الياءات هنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو " [4] . ولكنهم وصفوها بالشذوذ [5] أحيانا وبالقلة [6] أحياناً أخرى.

ومهما يكن من أمر ، فإن توالي المتجانسات مكروه، تماماً كتوالي الأضداد، فكان يجب أن تسقط الياء في كل فعل يائي، إذ إن الياء ستكون مستثقلة بين ياء وكسرة، تماماً كما أن الواو كذلك ، ولكن ذلك لم يحدث، فسقوط الواو أوالياء كان يحدث في فعل دون آخر بصورة انتقائية، واوياً كان الفعل أو يائياً ، والتفريق بين المثال الواوي واليائي ما هو إلا محاولة "لتفتيت الظاهرة اللغوية والوحدة " [7] . فإن كان سقوط الواو هو الشائع في مقابل الياء، فما ذلك إلا لأن أمثلة المثال الواوي في اللغة أكثر بكثير من اليائي .

وعلى هذا فإن وقوع الواو أو الياء بين ياء وكسرة، وإن كان مستثقلاً، إلا أنه يكفي سبباً لتعليل سقوطهما عند إسناد المضارع من المثال إلى الضمائر، وقد عرض الدكتور فوزي الشايب

---

١ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٩٥ .

٢ – أمالي ابن الحاجب ، ابن الحاجب ، ص ٧٣٧– ٧٣٨ .

٣ – الصحاح ، الجوهري ، ج٢ ، ص ٨٥٨ ، مادة (يسر) .

٤ – الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص٥٤ .

٥ – انظر : شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج٣ ، ص٩١ .

٦ – انظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٥٤ .

٧ – تأملات في بعض ظواهر الحذف العربي ، د. فوزي الشايب ، ص ٤٦ .

بعض الأمثلة التي وردت فيها الواو في سياق صوتي مشابه لسياق " يوعِد " ولكن الواو فيها لم تسقط، وذلك قولنا :" مذ يوم الخميس إلى يوم الجمعة " [1]، إذ وقعت الواو في " يوم " بين ياء وكسرة، بل لقد قدم حالة يكون الواو فيها واقعاً بين ياء وكسرة حقيقة [2] ومع ذلك لم يسقط ، إذ نقول في تصغير جدول " جُديِّل أو جُدَيْول . لذلك فقد بتنا في حاجة إلى رأي علمي جديد، يفسر ما يحدث في هذه الأفعال، ويحقق الاطراد اللازم في جميعها، من دون الحاجة إلى تكلّف تخيل أبنية افتراضية ليس لها بالواقع اللغوي أدنى تماس . ولقد وفر علينا الدكتور فوزي الشايب عناء البحث عن هذا الرأي، إذ قدم تفسيراً [3] هو الصحيح في رأيي، من بين ما قيل في تفسير هذه الظاهرة، فبدلاً ن أن يلتمس تفسيرها في الفعل المضارع، فإنه يلتمسه في الأمر، إذ إن في صيغته وحدها نجد مسوغاً صوتيا حقيقيا لسقوط الواو، لأن في " الأمر من المثال مطلقاً تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربياً البتة " [4] فمن المعروف أن الأمر يصاغ من المضارع بإسقاط حرف المضارعة وتسكين آخره [5]، أي أن الأمر من " وَعَدَ " يصاغ من " يَوْعِدُ / **yaw'idu** " وذلك بإسقاط حرف المضارعة وتسكين آخره فنحصل على " وْعِدْ / **w'id** " . ولكن ذلك يؤدي إلى التقاء صامتين في بداية الكلمة، وهو أمر مرفوض في العربية وأخواتها الساميات. قال بروكلمان :" لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين، في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً. وهذه الحركة المساعدة هي في العربية الكسرة " [6] .

ولكنّا بإضافة الكسرة " **iw'id** " نحصل على محظور لغوي آخر، وهو بداية مقطع بحركة، وهذا مرفوض عربياً وسامياً [7]، فتلجأ العربيه للتخلص من هذا الوضع إلى تحقيق هذه الحركة فتنشأ همزة الوصل . قال بروكلمان:" كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة، بمعنى أنها تسبق بهمزة : [8] وبذلك نحصل على صيغة " إوْعد / **'iw'id** " . وبحصولنا على صيغة " إوْعد / " **'iw'id** " فإنه يتكون المزدوج الهابط " iw " وهو مزدوج

---

١ – المرجع نفسه ، ص ٢٦– ٢٧ .

٢ – نلاحظ أن الواو في "يوعد" لم تقع حقيقة بين ياء وكسرة ، بل بين فتحة وصامت هو عين الفعل . انظر المرجع السابق ، ص٢٦ .

٣ – انظر : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي الشايب ، ص٣١–٣٣ .

٤ – المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٥ – شرح السعد على تصريف الزنجاني ، التفتزاني ، ص٧٢ .

٦ – فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص٧٣ .

٧ – المرجع نفسه ، ص٤٣ .

٨ – المرجع نفسه ، ص٤١ .

مرفوض ، كما ذكرت سابقاً [1] قال ابن جني :" وليس في كلامهم واو ساكنه صحت بعد كسرة " [2] .

وللتخلص من هذا الوضع، تقوم العربية بالمخالفة بين عنصري المزدوج" عن طريق حذف الصامت ومد الحركة، وبذلك ينتقل الفعل من " إوْعد / ʾiwʿid " إلى " ايعد / ʾīʿid " أي من إفعِل الى ايعل [3] " . ولما كانت الواو هي السبب في تشكل همزة الوصل، فإن سقوطها يؤدي إلى سقوط هذه الهمزة مع كسرتها الطويلة ، " لأنه إذا سقطت العلة، ارتفع المعلول، فإذا انتفى سبب وجود همزة الوصل لم يعد لوجودها ما يسوغه، فتسقط مع حركتها، ومن ثم تصبح الصيغة " عد / ʿid " [4]، ويرى الدكتور الشايب أن المضارع قد قيس على الأمر، فسقطت الواو منه ايضاً [5]. لكن الذي يبدو لي أن المضارع قد أعيد اشتقاقه من جديد، من صيغة الأمر هذه، وذلك بإلصاق حرف المضارعة في بدايته، وتحريك آخره بالضم. ويمكن اختصار ذلك بالرموز كما يأتي :

(١) المضارع (٢) الأمر (٣) تشكل همزة الوصل

wa'ada ⟶ yaw'idu ⟶ w'id ⟶ ʾiw'id

(٤) سقوط الواو ومد الحركة قبلها (٥) سقوط الهمزة مع حركتها (٦) إعادة اشتقاق المضارع

ʾī'id ⟵ 'id ⟵ ya'idu

وبهذا الرأي الذي ذكرته، نستطيع تفسير سقوط الفاء من المثال، سواء أكان واوياً أم يائياً، لا فرق في ذلك بين ما كانت عينه مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة .

ولنأخذ مثالاً يائياً واخر واويا مضموم العين مرة ومفتوحها مرة أخرى لنوضح بالرموز ما حدث فيها ، كم فعلنا في مكسور العين .

١- المثال اليائي " يبس / yabisa "

yabisa ⟶(١) yaybisu ⟶(٢) ybis ⟶(٣) ʾiybis ⟶(٤) ʾībis

(٥) ⟶ bis ⟶(٦) yabisu

---

١ - انظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، د. فوزي الشايب ، ص ٤٢٥ .

٢ - الخصائص ، ابن جني ، ج٢ ، ص ٣٥٢ .

٣ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي الشايب ، ص٣٣ .

٤ - المرجع نفسه ، ص٣٣ .

٥ - المرجع نفسه والصفحة نفسها .

٢- المثال الواوي المضموم العين : " وجد /wajada "

wajada $\xrightarrow{(١)}$ yawjudu $\xrightarrow{(٢)}$ wjud $\xrightarrow{(٣)}$ ʾiwjud $\xrightarrow{(٤)}$ ʾTjud

$\xrightarrow{(٥)}$ jud $\xrightarrow{(٦)}$ yajudu

٣- المثال الواوي المفتوح العين : "وضع/ waḍaʿa

waḍaʿa $\xrightarrow{(١)}$ yawḍaʿu $\xrightarrow{(٢)}$ wḍaʿ $\xrightarrow{(٣)}$ ʾiwḍaʿ $\xrightarrow{(٤)}$ ʾTḍaʿ

$\xrightarrow{(٥)}$ ḍaʿ $\xrightarrow{(٦)}$ yaḍaʿu

وأما الأفعال التي شذت ولم تنتظمها هذه القاعدة، فإن تفسيرها يكمن في الأمر أيضاً. وليس سببه وقوع الواو بين ياء وضمة أو ياء وفتحة كما قالوا، بل إن الأمر منها قد أهمل أو لم يشتهر [١]. ولما كان التغيّر إنما يلحق الكلمات الأكثر استعمالاً[٢]. ولما كان سقوط الفاء إنما يتم أولاً في الأمر ، ثم بعد ذلك يصاغ المضارع من ذلك الأمر، فقد جاءت تلك الأفعال غير معلة.

بقي أن نقول أن وجود مثل هذه الشواذ أمر لا مفر منه. وذلك لأن القياس – كما يقول سوسير – متقلب ، فلا نستطيع أن نقرر سلفاً المدى الذي ستمتد [٣] إليه محاكاة نموذج ما ، كما أن التغير اللغوي لا يسير على خط واحد في جميع البيئات اللغوية قال سوسير :" لا يوجد أية بيانات تشير إلى أن لغة ما قد تغيرت بالطريقة نفسها في جميع أنحاء بيئتها " [٤] .

وعند بناء المثال للمفعول فإن الواو تصحح عند القدماء ، ولا تحذف، قال ابن عصفور:" فإذا رددت الفعل (يقصد يَعِد) إلى ما لم يسم فاعله لم تحذف الواو، فقلت " يوعَد "، فإن قيل ولم لم تحذف الواو ، وأنتم تزعمون أن الفعل المبني للمفعول مُغير من فعل الفاعل .... فكان ينبغي أن يقال " يُعَد " و " يُزَن " ، لأن الأصل " يَعِد " و " يزن " ؟ فالجواب أن كل فعل مضارع ثلاثي مبني للمفعول ، يأتي أبداً على وزن " يُفعَل " بضم حرف المضارعة وفتح العين، ولا ينكسر ذلك في شيء منه، فأشبه مضارع فَعُل في أنه يلزم فيه طريقة واحدة " [٥] ثم أضاف يقول :" وأيضاً فإن

---

١ – تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د.فوزي الشايب ، ص٣٦ .

٢ – انظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ١١١ .

٣ – انظر : Course in General Linguistics , Saussure , P.162 .

٤ – Ibid P.199

٥ – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٢٩-٤٣٠ .

العرب قد تعتد بالعارض ولا تلتفت إلى الأصل ، فيكون قول العرب " يُوعَد " من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل " [1] .

ففضلاً عن خطأ ما ذهبوا إليه من أن الواو لا تحذف، فإننا نجد اضطرابا بادياً في فكرهم عند تعليلهم عدم حذفها، فلا يقدمون أساساً علمياً لثباتها، بل يحملونه مرة على مضارع بناء "فَعُل " الذي يلزم " يفعُل ويجعلونها مرة أخرى من قبيل الاعتداد بالعارض، إذ كان الأصل في رأيهم أن تسقط الواو ، لأن المبني للمفعول محمول على المبني للفاعل، ولكن العرب لم يلتفتوا إلى هذا الأصل، بل اعتدوا بالعارض وهو وقوع الواو بين ياء وفتحة وعدم وقوعها بين ياء وكسرة .

والحقيقة أن الواو التي هي فاء الفعل قد سقطت ولم تصحح، كما ادعوا، وأن هذه التي نراها في " يوعد / **yūʿadu** " ما هي إلا ضمة طويلة، وأن الذي دعاهم إلى القول بعدم سقوطها هو انخداعهم بالرسم الإملائي الذي لا يميز الواو شبه الحركة " w " . من الواو الحركة الطويلة " **ū** " . وإن ما حدث حقيقه هو أن المبني للمفعول يؤخذ من الصورة الأولى للفعل أي صورة " يَوْعِد / **yawʿidu**" وهذا يؤدي إلى تشكل مزدوج هابط من النوع " uw "، فتحدث وبشكل آلي مخالفة بين عنصري المزدوج، تسقط على إثره شبه الحركة " الواو / w " ويستعاض عنها بمد الحركة التي قبلها ، فنحصل على الصورة النهائية للفعل " يوعد/**yūʿadu**" ويمكن توضيح ذلك كما يأتي :-

yūʿadu ← مخالفة بين عنصري المزدوج الهابط "uw" — **yuwʿadu** ← البناء للمفعول — **yawʿidu**

وأما المزيد من المثال ، فإن الذي يهمنا منه هو مضارع " أفعل " نحو " أوعد يوعد " ، وذلك لأن باقي الأبنية لا يختلف إسنادها عن إسناد الصحيح. والذي نلاحظه عند صياغة المضارع من بناء أفعل هو سقوط الهمزة، إذ إن أصل " يُوعد يؤوعد " [2] .

ولقد تحدث القدماء عن هذا البناء في معرض حديثهم عن سبب سقوط الواو في نحو يعد، إذ لاحظوا أن الواو لا تسقط من " يوعِدُ / **yūʿidu** " بالرغم من وقوعها بين ياء وكسره. وهو الشرط اللازم لسقوطها في نحو يعد قال ابن جني :" فإن قلت: فقد قالوا :" أوعد يوعد وأوقد يوقد " معا أشبه ذلك ، فهلا قالوا :" وعد يَوْعِد " على قياس " أوعد يوعد " ، بل يوُعد أثقل ، لأن ياءه مضمومة، وياء يَوْعد مفتوحة ؟ .

---

١ – المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٣٠ .

٢ – انظر : المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص١٩٤ .

فالجواب : أن " يُوعد " أصله " " يُوْوْعد " مثل " يُوْكرم " ، فلما حذفوا الهمزه لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً. و" يعد " لم يحذف منه شيء غير الواو ، فجاز ذلك، وهذا الفصل بينهما [1] . وعلل ابن عصفور ذلك بقوله :" .... ، فالواو إنما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثبت لذلك، ولم يلتفت إلى ما اللفظ عليه الآن " [2]. بل إن الأستراباذي قد ذهب إلى أن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها [3] وهذا مجرد وهم، لأن الضمة والواو متجانسان، إضافة إلى ثقل الضمة ، قال السهيلي :" وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس و موجود الضرورة "[4]. هذا فضلاً عن عدم وجود ضمة قبل الواو في " يوعد / **yūʿidu** " .

فهم قد تخيلوا أن الواو في " يوعد / **yūʿidu**" قد وقعت بين ياء وكسرة، فراحوا يعللون عدم سقوطها. والحقيقة غير ذلك، إذ إن الواو التي نراها في " يوعد / **yūʿidu**" ليست فاء الكلمة – فالفاء قد سقطت حقيقة – وإنما هي ضمة طويلة ناتجة عن تغيرات صوتية سأبينها بعد قليل، والذي قادهم إلى هذا الخلط هو الرسم الإملائي الذي لم يفرق بين الواو عندما تكون شبه حركة، والواو عندما تكون حركة طويلة.

وأما ما يحدث حقيقة في مضارع بناء " أفْعَلَ " من المثال ، فيبدأ عند إسناده إلى المتكلم نحو :–

" أوعِد / **ʾūʿidu** " ، إذ إن الأصل فيه " أُوعد / **ʾuʾawʿidu**" ولكن تتابع همزتين في كلمة واحدة مرفوض عربياً، قال سيبويه :" فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا" [5] ، وفي مثل هذه الحالة تلجأ العربية إلى المخالفة بين الهمزتين ، فتسقط الهمزة الثانية، فيصبح الفعل " **ʾuawʿidu** " فتلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما، وهو ما يعرف بـ " hiatus " فتسقط حركة الصوت الساقط، فنحصل على " أوعِد / **ʾuwʿidu** " وبحصولنا على هذه الصورة ، يتشكل سياق صوتي مرفوض، وهو المزدوج الهابط " uw " فتحدث مخالفة بين عنصريه، وذلك بإسقاط شبه

---

١ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٩٤ .

٢ – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٢٧ .

٣ – انظر : شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج١ ، ص ١٣٢ .

٤ – نتائج الفكر ، السهيلي ، ص٤٠٦ .

٥ – الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص٥٤٨ .

الحركة ومد الحركة التي قبلها، فنحصل على صورة " أوعد / ʾūʿidu " . ويمكن تلخيص ذلك كما يأتي :

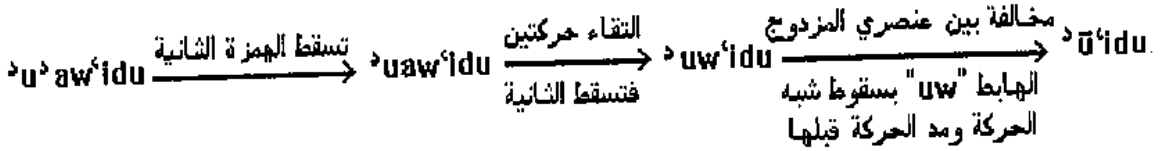

ثم قالوا بعدُ لك يوعد ونوعد وتوعد ، فحذفوا الهمزة وإن لم تجتمع همزتان، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة ، فقد " كرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس. في كلامهم " [1] .

---

١ - المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٩٢ .

إسناد الأجوف إلى الضمائر [1]

درس علماؤنا الأوائل هذه المسألة تحت باب الإعلال، لكنهم ميزوا بين نوعين منه، أما الأول فهو الإعلال بالنقل فقط، ومثلوا عليه بنحو " يقول " و " يبيع " . وأما الآخر فهو الإعلال بالنقل والقلب، ومثلوا عليه بنحو " يهاب " و " يخاف " . وفي كلتا الحالتين ، فإنهم يرون أن الإعلال في مثل هذه الأفعال إنما كان حملاً للمضارع على الماضي، وذلك لأن الأصل في هذه الأفعال [2]، عندهم ، " يَقْوُل " و " يَبْيِع " و " يَخْوَف " و " يَهْيَب " ، قال ابن جني :" ..... ومعنى قوله : اعتلتا في " يفعل " يحتاج إلى فسر ، وذلك أن هذه الأفعال المعتلات أعيناً، إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع. ألا ترى أن أصل " يقول ويبيع : يَقْوُل ويَبْيِع " وأصل " يخاف ويهاب " " يَخْوَف ويَهْيَب " . وأصل " يطول : يَطْوُل " وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، ولكن لما كان أصل الماضي في هذه ونظائرها إنما هو " قَوَم، وبَيَع ، وخوِف ، وهَيب وطوُل " اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فسلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن، فلما جاء المضارع اعلوه إتباعاً للماضي، لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً"[3] .

ففي تفسيرهم لما يحدث في أفعال النوع الأول نحو " يقول ويبيع " ذهبوا إلى أن كل ما يحدث مجرد نقل حركة العين إلى الفاء، قال ابن عصفور :" ..... فنقلوا حركة العين إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب. فلما نقلوا في " يقْوُل ويطْوُل " صار " يقُوْل ويطُوْل "، ولما نقلوا في " يبيع " صار " يبِيع " [4] .

والنقل عندهم، ليس بسبب ثقل الضمة على الواو أو الكسرة على الياء، وإنما من أجل إعلال المضارع حملاً على الماضي كما بينت سابقاً.

---

١ – الحديث هنا عن اسناد الأجوف إلى الضمائر المفردة – ما عدا ضمير المخاطبة – وأما إسناده إلى باقي الضمائر ، فيحدث فيه ما يحدث عند إسناد الصحيح إليه ، انظر : ص .

٢ – انظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٤٤٨ .

٣ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

٤ – الممتع في التصريف ، ابن عصفرر ، ج٢ ، ص ٤٤٩ .

قال ابن جني :" فأما من ذهب [1] إلى أن " يقول ويبيع " ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء، فنقلت إلى ما قبلهما، فسكنتا فغير معبوء بقوله، لأن الواو والياء إذا سكن قبلهما جرتا مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيها الحركة " [2] .

وكلامهم هذا مبني على أساس أن مثل هذه الأفعال، التي يكون الماضي منها على " فَعَل" فإنها تكون على "يفعُل " إذا كانت جوفاء واوية، وعلى " يفعِل " إذا كانت يائية. وليس يعنينا في هذا المقام أن نسرد تعليلاتهم [3] لاختصاص الواوي ببناء " يفعُل " واليائي ببناء " يفعِل " ، كما أنني قد ذهبت إلى أن بناء " فَعَل " غير موجود في الأفعال الجوفاء [4]. لكن الذي يعنينا هنا، أن نقل الحركة من العين إلى الفاء لا يفسر ما يحدث في نحو " يقول ويبيع " ؛ إذ إن مجرد نقل الحركة يؤدي إلى أن تصبح مثل هذه الأفعال بصورة " يقُول / yaquwlu " و" يبيع / **yabiy'u** " لكن الواقع اللغوي المنطوق غير ذلك، فصورة هذين الفعلين وما يشبههما هي : " يقول / **yaqūlu** " " ويبيع / **yabī'u** " ، وإن ما قادهم إلى هذا الرأي ، افتراضهم أن الواو في نحو " يقول " صوت ساكن مضموم ما قبله، والياء في نحو " يبيع " ساكن مكسور ما قبله، هذا علاوة على عدم وجود رموز خاصة بالحركات، كما بينا سابقاً [5] ، تميز الواو والياء الحركتين الطويلتين من الواو والياء الصامتين .

وأما ما يحدث في أفعال النوع الثاني ، نحو " يخاف ويهاب ويُقال ويُقيم " ، فإنها بعد نقل حركة العين إلى الفاء، يحدث فيها قلب ، بحسب رأيهم ، فتقلب كل من الواو الياء في نحو يخاف ويهاب ويقال ألفاً، لانفتاح ما قبلهما وتحركهما في الأصل ، قال ابن جني : " فأما "يخاف ويهاب " ، فأصلهما " يخْوَف ويهْيَب " فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء ، فصارتا في التقدير

---

١ – الذي ذهب إلى هذا الرأي هو الفراء في الحادثة التي يرويها ابن جني في الخصائص إذ يقول :" حدثنا أبو بكر محمد بن علي المراغي قال : حضر الفراء أبا عمر الجرمي ، فأكثر سؤاله إياه ، قال : فقيل لأبي عمر : قد أطال سؤالك .أفلا تسأله ؟ فقال أبو عمر : يا أبا زكريا ، ما الأصل في "قم" فقال : "أقوُم " قال : فصنعوا ماذا ؟ قال : استثقلت الضمة على الواو فأسكنوها ونقلوها إلى القاف . قال له أبو عمر : هذا خطأ ، الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح ، و لم تستثقل الحركات " الخصائص .ابن جني ،ج٣ ،ص٢٩٩.

٢ – المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٤٨ . وانظر شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج١ ، ص٨٢ .

٣ – انظر المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص٢٤٥-٢٤٦ . وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ،ص٤٤٥-٤٤٨ . وانظر : شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج١، ص١٢٥-١٢٧ .

٤ – انظر الفصل الأول ، ص ١٦

٥ – انظر : الفصل الأول ،ص ٤

" يَخَوْف ويَهَيْب " ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، لأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب " [1] .

فإن كانت الحركة المنقولة " كسرة " في فعل أجوف واوي نحو " يُقيم " ، وأصله " يُقْوِم"، قلبت الواو ياء " لصيرورتها ساكنة مكسوراً ما قبلها " [2]. وإن كان الفعل أجوف يائياً، فإن الياء تثبت بعد الكسرة، على حد تعبيرهم [3] ، وذلك نحو " يُبين ويستبين "، إذ إن الأصل فيهما "يُبْيِن و يَستَبْيِن " .

وكنت قد بينت سابقاً أن القول بنقل الحركة رأي لا دليل عليه [4]،هذا فضلاً عمّا ذكره القدماء أنفسهم من عدم وجود علة توجب مثل هذا الإعلال، فقد قال الأستراباذي :" إذا تحرك الواو والياء، وسكن ما قبلهما، فالقياس أن لا يعلا بنقل و لا بقلب، لأن ذلك خفيف " [5]، ولكن الذي دفعهم إلى تكلف مثل هذا التفسير وتخيله، إصرارهم على أن الإعلال في هذه الأفعال ليس أصيلاً بل حملاً على الماضي، كما ذكرت سابقاً [6]، وإن كان تفسيرهم هذا متعارضاً مع الواقع اللغوي ، وذلك في نحو فعل التعجب " ما أطوله " [7]، إذ إن حمل الماضي على الماضي أولى من حمل المضارع عليه ؛ فكان ينبغي أن نقول " ما أطاله " حملاً على طال ، وهذا ما لم يقل به أحد . فما الذي جعلهم يرون أن الإعلال في هذه الأفعال كان حملاً على الماضي وليس أصيلاً ؟

إن الذي دفعهم إلى القول بذلك أنهم قد وضعوا أصولاً مفترضة لتلك الأفعال، وجعلوا صورة الصحيح هي الصورة القياسية لهذه الأصول المفترضة، فقالوا " يَقْوُل " لأنهم قالوا في الصحيح " يكتُب " . وقالوا " يَبْيِع " لأنهم قالوا في الصحيح " يَضْرِب " وقالوا " يْخوَف و يَهْيَب" لأنهم قالوا في الصحيح " يَشْرب " . ثم راحوا يعقدون موازنات بين الصحيح والمعتل ، ويعللون سبب مجيء كل فعل على تلك الصورة التي افترضوها [8] .

---

١ – المنصف ، ج١ ، ص٢٤٧-٢٤٨ . وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٥٤ .

٢ – شرح الشافية ، الأستراباذي ،ج٣ ،ص ١٤٤ . وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٨٠ .

٣ – انظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٨٠ .

٤ – انظر : الفصل الأول ص ١٣

٥ – شرح الشافية ، الأستراباذي ،ج٣ ، ص ١٤٤ .

٦ – انظر : ص . وانظر ، المنصف ابن جني ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

٧ – انظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص٤٨٠ .

٨ – ليس يهمنا في هذا المقام أن نذكر تلك التعليلات ، إذ يمكن الرجوع إليها في مظانها ، ومن ذلك على سبيل المثال . الكتاب ، سيبويه ،ج٤ ، ص ٣٤٠ . والمنصف ، ابن جني ،ج١ ، ص ٢٤٥ . والممتع في التصريف ، ابن عصفور ،ج٢ ، ص٤٤٤-٤٤٦ .

ولكننا إذا ما عدنا إلى جانب آخر من أقوالهم ، نجدهم قد أقروا مبدأ آخر ، وهو أن المضارع يشتق من الماضي بزيادة حرف المضارعة، قال الأستراباذي :" والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه .... ، والأمر فرع المضارع لأنه أخذ منه " [١]. وهذا نفسه ما ذهب إليه بعض المستشرقين [٢]. وقولهم هذا يناقض ما أقروه سابقاً، بشأن الأصول المفترضة، إذ لمّا كان المضارع هو الماضي بزيادة مورفيم المضارعة، فإنه لا يجوز أن نقول: إن أصل " يقول ويبيع " : " يقُوُل ويَبيع "، كما لا يجوز أن نقول إن أصل يخاف ويهاب، يَخْوَف ويَهْيَب ، ولا أن الأصل في يُقال يُقْوَل، وفي يُقيم يُقْوِم " [٣] .

فمورفيم المضارعة يلحق الفعل الماضي بصورته الأولى ، قبل حدوث الإعلال فيه ، أي بصورة " قوُل وبَيع وخوِف وهَيِب وأقوَم " . وعليه ، فالفاء تكون متحركة وليست ساكنة، كما قال القدماء وبعض المستشرقين [٤] .

ويبدو أن الذي دفعهم للقول بسكونها حملهم المعتل على الصحيح في أحكامه، فلما قالوا يكْتُب و يَشْرَب و يُخْرِج ، قالوا : يَقْوُل ويخوَف ويُقْوِم. لكنني أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب [٥]، حين رأى أن الأصل في تلك الأفعال أن تكون الفاء متحركة وليست ساكنة وذلك نحو يَكْتُب ويشْرَب ويُخْرِج. وأن التسكين قد جاء نتيجة لتطور هذه الصيغ عن طريق دمج المقطعين الأول والثاني، " وذلك لأن هذه المقاطع (القصيرة) بسبب وقعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها – تمثل عنصر توتر وإجهاد للناطق " [٦] .

وهذا الرأي، وإن كان مجرد احتمال يعوزه الدليل ، إلا أنه يتقوى بوجود نظائر له في الساميات الأخرى، إذ تذكر كتب الساميات أن للأكادية صيغتين للمضارع " إحداهما مثل المضارع العربي والأخرى تختلف عن تلك بإدخال فتحة بعد فاء الفعل ، والأولى تدل على الماضي والثانية على الحاضر والمستقبل مثال ذلك " iqbir " أي قبر ، (و) " iqabir " أي يقبر [٧] ويوجد الشيء نفسه في الحبشية نحو " yeqbir " و " yeqabir " وذلك للتمييز بين حالتي النصب والرفع [٨]، كما

---

١ – شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج٣ ، ص ٨٨ .

٢ – انظر : فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص١١٦ .

٣ – من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، د.فوزي الشايب ، ص ٨٨ .

٤ – انظر A Grammar of the Arabic Language , vol , I . P 81

٥ – انظر : من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، د. فوزي الشايب ، ص ٨٩ .

٦ – من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، د.فوزي الشايب ، ص ٨٧ .

٧ – التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، ص٥٦ .

٨ – انظر : فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص١٢٤ . وانظر التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، ص٥٦ .

نجد الفاء محركة في إحدى صيغتي المضارع في المهرية [1] نحو " yiftah " و " yifoteh " وفي الآشورية نحو " **iksud** " و "**ikaṣad** "بمعنى قتل [2] . كما يتقوى بوجود قراءة لقوله تعالى " يكاد البرق يخطف أبصارهم " إذ قرأها الحسن وقتادة وعاصم والجحدري و أبو رجاء العطاردي (يكاد البرق يخطِفُ) . وروي عن الحسن أنه قرأ بفتح الخاء (يخَطِف) [3] .

أما في العربية ، فلا نستطيع أن نجزم بنوع الحركة التي كانت للفاء ، وإن " كنا نميل إلى الاعتقاد بإن الحركة ربما كانت مجانسة لحركة العين " [4] وعلى هذا فإن الأصل في مضارع تلك الأفعال أن يكون " يَقُوُل / yaquwulu " و "يَبِيع / **yabiyi'u** " و " يَهَيَبُ / yahayabu " و " يَخَوَف / **yaẖawafu** " و " يُقوِم / yuqiwimu " ، فتقع كل من الواو والياء في هذه الأفعال بين حركتين فتسقطان [5]، فتلتقي الحركتان المتجانستان، حركة الفاء وحركة العين، فتشكلان الحركة الطويلة في تلك الأفعال، فتصبح " يقول / **yaqūlu** " و " يبيع / **yabī'u**" و " يهاب / **yahābu** " و" يخاف / **yaẖāfu** " و " يقيم / **yuqīmu** " .

وعند إسناد المبني للمفعول من أفعال نحو يقول ويبيع، فإن الأصل فيهما " يَقُوُل ويَبَيِع "، فيضم مورفيم المضارعة ويُفتح ما قبل الآخر، فيصبح الفعلان " يُقُوَل / yuquwala " و "يُبِيَع/ **yublya'u** " فتسقط كل من الواو والياء لوقوعهما بين حركتين ، فتلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما (ضمة وفتحه في نحو " yuquwalu " ، وكسرة وفتحة في نحو "**yublya'u** "، وفي مثل هذه الحالة فإن المعتاد أن تسقط حركة الصوت الساقط [6] أي الفتحة في كل من الفعلين، ولكن الفتحة هنا لا تسقط؛ وذلك لأنها جاءت لمعنى ، وهو معنى البناء للمفعول، فلم يبق إلا أن تسقط الحركة الأولى (الضمة أو الكسرة) ويستعاض عنها بمد الفتحه بعدهما، وبذلك يصبح هذان الفعلان " يُقال / **yuqālu**" و " يُباع / **yubā'u** " ونلخص ذلك بالرموز كما يأتي :

١- يُقال :

$$\text{yaquwulu} \xrightarrow[(1)]{\text{البناء للمفعول}} \text{yaquwalu} \xrightarrow[(2)]{\text{سقوط الفاء}} \text{yaqu a lu} \xrightarrow[\text{ومد الفتحة}]{\text{سقوط الضمة}} \text{yuqālu}$$

---

١ – انظر : التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، ص٥٦ .

٢ – انظر فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص ١٤٢ .

٣ – انظر : إعراب القرآن ، النحاس ، ج١ ، ص١٤٥ .

٤ – من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، د. فوزي الشايب ، ص ٨٩ .

٥ – انظر : العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ٤١ .

٦ – انظر : الفصل الأول ، ص ١٨

٢- يُباع :

yabiyi'u —(١)→ yubiya'u —(٢)→ yubia'u —سقوط الكسرة ومد الفتحة→ yubā'u

وأما ما يحدث عند إسناد المبني للمفعول من أفعال نحو يخاف ويهاب، فهو نفس ما يحدث عند إسناد المبني للفاعل مع وجود فارق واحد وهو ضم مورفيم المضارعة في المبني للمفعول وفتحه في المبني للفاعل .

إسناد الناقص إلى الضمائر

أ- إسناده إلى ضمائر الإفراد [١]

بدأ القدماء- على عادتهم عند الحديث عن الأفعال المعتلة - بالتفريق بين الواوي واليائي والأبنية التي يختص بها كل منهما ، قال ابن عصفور:" وأما حكم المضارع من هذه الأفعال، فإن الماضي إن كان على " فعُل " أتى مضارعه أبداً على " يفعُل " ، كما كان ذلك في الصحيح، فتقول " يسرو " ، وإن كان على " فَعِل " فإنه يأتي مضارعه على " يفعَل " (نحو رضي يرضى) " [٢] وقال أيضا :" فإن كان على " فَعَل " ، فإن مضارعه إن كان من ذوات الياء على " يفعِل " بكسر العين نحو " يرمي "، وإن كان من ذوات الواو على " يفْعُل " نحو " يغزو " [٣] .

وليس يعنينا هنا أن نذكر تعليلهم [٤] لسبب اقتصار مجيء مضارع الواوي على " يفعُل "، واليائي على " يفعِل " بصرف النظر عن بناء الماضي علماً بأن بناء " فَعَل " يكون مضارعه على " يفعَل ويفعُل ويفعِل " كما قالوا [٥] ، ولكن الذي يهمنا أنهم قد أدخلوا عاملاً جديداً في تفسير التغيرات الصوتية التي تطرأ على الفعل ، وهذا العامل هو الحالة الإعرابية، إذ يميزون بين الفعل المرفوع والمنصوب والمجزوم، قال ابن عصفور :" وما كان من هذه الأفعال في آخره واو أو ياء، فإنه يكون في موضع الرفع ساكن الآخر نحو " يغزو " و " يرمي " ، فتحذف الضمة لاستثقالها في

---

١ - لا يدخل تحت هذا العنوان الإسناد إلى ضمير المخاطبة "أنتِ" ، لأننا عند الإسناد إلى المخاطبة نلحق ياء المخاطبة بالفعل . وسيأتي الحديث عنها لاحقاً .

٢ - الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٥٣٠ .

٣ - المصدر نفسه ، والصفحة نفسها . و انظر الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٣٨٢ .

٤ - انظر : المنصف ، ابن جني ، ج٢ ، ص١١١-١١٢ .

٥ - انظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٥٣٠ .

الياء والواو ؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين ومع الياء بمنزلة ياء و واو وذلك ثقيل "[1]. فالأصل في هذين الفعلين " يغزُوُ ويرميُ " على حد قولهم [2]. ولكن الضمة تسقط منهما للاستثقال. كما ذكرنا . ونحن نتفق معهم في الأصل الذي ذهبوا إليه، ولكننا نختلف معهم في تفسيرهم لما آل إليه الفعل ، إذ إن سقوط الضمة، من هذين الفعلين وما يشبههما لا يعطي الصورة التي نرى عليها هذه الأفعال، بل يعطينا حالة مرفوضة في العربية، وهي تكون مزدوجين هابطين هما " uw " في " يغزو / yaġzuwu " وما يشبهها ، و "iy " في "يرمِيْ / yarmiyu " وما يشبهها . وما يحدث حقيقة في " يغزُوُ /yaġzuwu " و" يرميُ/ yarmiyu " هو وقوع الواو والياء بين حركتين قصيرتين، وهذا الموقع يضعفهما فتسقطان[3]. وفي مثل حالة " يغزو " فإن سقوط الواو يؤدي إلى اجتماع حركتين متماثلتين، فتشكلان معاً ضمة طويلة، فيصبح الفعل في الصورة النهائية " يغزو / yaġzū " بوزن " يفعو " ويمكن توضيح ذلك بالرموز كما يأتي :

yaġzuwu —(تسقط الواو لوقوعها بين حركتين قصيرتين)→ yaġzuu ——→ yaġzū

وأما ما يحدث في مثل حالة " يرميُ " ، فإن سقوط الياء يؤدي إلى اجتماع حركتين مختلفتين ، لا يمكن الجمع بينهما، وهما الكسرة والضمة، فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه شبه الحركة " الياء / y " فيعود الفعل إلى الصورة " يرميُ / yarmiyu " مع وجود فارق بين هذه الصورة والصورة الأولى، فالفعل في الصورة الأولى بوزن " يفعل "، في حين أنه في الصورة الجديدة بوزن " يفعيُ " . ثم بعد ذلك تستثقل الضمة على الياء لأنهما أضداد [4] ، فتسقط هذه الضمة، وبسقوطها يتشكل مزدوج هابط لا يثبت في العربية، من النوع " iy " ، فتحدث مخالفة بين عنصري المزدوج، بإسقاط شبه الحركة والاستعاضه عنها بمد الحركة قبلها، فيصبح الفعل في صورته النهائية " يرمي / yarmī " بوزن " يفعي ". ويمكن توضيح ذلك بالرموز كما يأتي :

yarmiyu —(تسقط الياء)→ yarmiu —(انزلاق حركي)→ yarmiyu —(سقوط الضمة)→ yarmiy —(مخالفة بين عنصري المزدوج "iy")→ yarmī

---

١ – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ج٢ ، ص ٥٣٥ .

٢ – انظر : المنصف ، ابن جني ، ج٢ ، ص ١١٤ .

٣ – انظر : العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ٤١ .

٤ – اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ص٢٦٤ . وانظر : التأكيد بالنون ، د.فوزي الشايب ، ص١٢١ .

أما في حالة النصب، فلا يحذف منه شيء بسبب خفة الفتحة، قال الصيمري :" وأما نصبه، فما كان منه في آخره واو أو ياء فتح في النصب، لأن حركته خفيفة .... ، كقولك: لن يغزوَ ولن يرميَ " (١) .

لكن اتخاذ الحالات الإعرابية واختلافها أساساً في تفسير الظواهر الصوتيه لا مسوغ لـه، فما يحدث في حالة النصب هو نفسه ما يحدث في حالة الرفع، إذ إن وقوع الواو والياء بين حركتين يؤدي إلى إضعافهما وبالتالي سقوطهما، مما يؤدي إلى التقاء حركتين مختلفتين، ضمة وفتحة في نحو " يغزُوَ " وكسرة وفتحة في نحو : " يرميَ " ، فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه شبه الحركة، الواو عند التقاء الضمة والفتحة ، والياء عند التقاء الكسرة والفتحة. فنحصل على الصورة النهائية للفعلين: " لن يغزُوَ " و " لن يرميَ " ، ولكن لما كانت الفتحة غير مستثقلة على الواو والياء ، فإنها لا تسقط منهما. وعلى هذا ، فالفعلان في صورتهما النهائية يكونان بوزن " يفعُوَ " و " يفعِيَ " على الترتيب أي أن الواو والياء فيهما ليسا لام الكلمة وإنما ناتجان عن حدوث الانزلاق الحركي بسبب التقاء حركتين كما بينت . ويمكن تلخيص ما يحدث فيهما بالرموز كما هو آت :

١- لن يغزُوَ :

lan-yaġzuwa $\xrightarrow[(١)]{\text{تسقط شبه الحركة}}$ -yaġzua $\xrightarrow[(٢)]{\text{انزلاق حركي}}$ -yaġzuwa

٢- لن يرميَ :

lan-yarmiya $\xrightarrow{(١)}$ -yarmia $\xrightarrow{(٢)}$ -yarmiya

---

١ - التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، ج١ ، ص٩١ . وانظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٤ ، ص ٣٨٣ .

وأما ما كان في أخره ألف، نحو يخشى ويرضى ويقوى، فإن الحركات الإعرابيه تقدر عليه ولا تظهر [1] لأن الألف لا تحرك، على حد تعبير القدماء [2]. وهذه الألف أصلها عندهم، الواو أو الياء، وإنما قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، قال ابن عصفور: " وما كان منهما في آخره ألف، فإنه يكون في موضع الرفع والنصب ساكن الآخر، لتعذّر الحركة على الألف"[3] فالأصل في نحو "يخشى" هو "يخشيُ"، ولما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً على حد تعبيرهم .[4] وأما في حالة "يرضى ويقوى"، فإن الدكتور فخر الدين قباوة يعلق على رأي القدماء هذا بأنهم قد أغفلوا انقلاب الواو ياء حملاً على الماضي، فهو يرضَوُ ثم يرضيُ[5].

والحقيقة أن قوله هذا لا مسوغ له، إذ إن كل هذه الأفعال وما جاء منها مبنياً للمفعول، يتبع آلية واحدة في تغيّره وذلك كما سأبين بعد قليل. وكنت قد بينت سابقاً فساد رأيهم القائل بانقلاب الواوا أو الياء ألفاً[6].

فما يجرى حقيقة هو أن هذه الأفعال تكون أولاً في صورتها الأولى (المصححة)، ففي حالة الرفع تكون صورتها "يخشي/ Yaẖšayu"و"يَرْضَي/ Yarḍayu"، و"يَقْوي/ Yaqwayu"[7]، فتقع الياء في هذه الأفعال، بين حركتين قصيرتين هما الفتحة والضمة، فتسقط، وبسقوطها تلتقي الحركتان مشكلتين ما يعرف بـ "hiatus" وهذا وضع مرفوض في الساميات عموماً[8] فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه الواو فتصبح الأفعال "يخشَو/ Yaẖšawu"و"يَرْضَو/ Yarḍawu"، و"يَقْوو/ Yaqwawu"، وكلها بوزن "يَفعُو"، فتستثقل الضمة بعد الواو لأن تتابع المتجانسات مكروه، فتسقط فتصبح صورة الأفعال: "يخشو/ Yaẖšawu" و"يَرْضو/ Yarḍaw"، و"يَقْوو/ Yaqwaw ". وهذا الوضع – فضلاً عن استثقاله بسبب

---

(١) انظر: شرح التحفة الوردية، ابن الوردي، ص ١٣٩.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ج١، ص٩١.

(٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص ٥٣٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٣٠.

(٥) انظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها (الهامش).

(٦) انظر الفصل الأول، ص ١٨.

(٧) حدث الإسناد الى المضارع المشتق من الصورة المتطورة للماضي، فالأصل رضوَ / raḍiwa وقوِيَ / qawiwa، فسقطت وحدث انزلاق حركي نتج عنه الياء، فاصبح الفعل " رضيَ وقويَ" وأخذ المضارع من هذه الصورة المطورة، انظر الفصل الاول، ص ٣٠.

(٨) انظر فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٤٢.

وجود المزدوج الهابط في نهاية الفعل – فإنه يلتبس مع حالة اتصال الفعل بواو الجماعة، في حالة الجزم كما سنعرف لاحقاً. فتحدث مخالفة بين عنصري المزدوج، وذلك بسقوط شبه الحركة "W" والاستعاضة عنها بمد الحركة قبلها، فنحصل على الصورة النهائية للأفعال"يخشى/ Yaḫšā" و"يَرْضى/ Yarḍā"، و"يقوى/ Yaqwā ". وهو نفسه ما يحدث في حالة بناء هذه الأفعال للمفعول، مع وجود فارق واحد وهو ضم حروف المضارعة، مثل "يُرْمى / Yurmā" و"يخشى/ Yuḫšā" و"يُرْضى/ Yurḍā"، و"يُقْوى/ Yuqwā".

وفي حالة النصب فإن كل ما يحدث هو وقوع الياء، في نحو لن يرضَيَ ولن يَقْويَ ولن يخشَيَ، بين حركتين متماثلتين هما الفتحتان، فتسقط، فتلتقي الفتحتان مشكلتين الفتحة الطويلة (الألف)، فنحصل على صورة "لن يخشى/ lan - Yaḫša" و"لن يرضى/ Yarḍā"، و"يقوى/ Yaqwā "، ونلخص ذلك بالرموز كما يأتي :-

١- لن يخشى

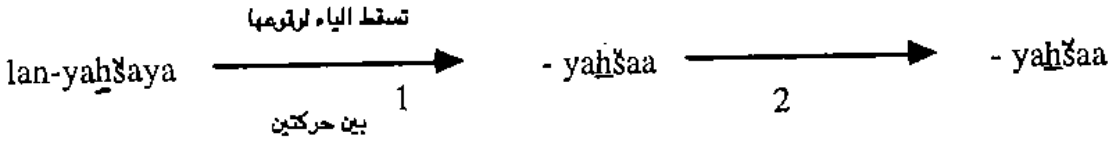

٢- لن يرضى

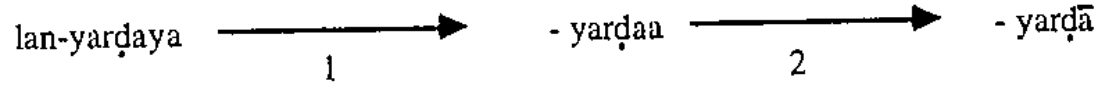

٣- لن يقوى

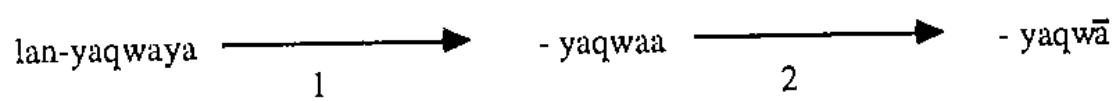

وعند إسناد مزيد هذه الأفعال إلى ضمائر الإفراد، فإن اللافت للنظر هو ظهور الياء بدلاً من الواو في ما كان أصله واوياً نحو يُعزي ويستدعي، وقد أشار إلى ذلك القدماء، إذ قال ابن عصفور: "وأما المستقبل فيجيء أبداً على قياس نظيره من الصحيح، فإن كان ما قبل حرف العلة فتحة قلب ألفاً نحو "يتغازى" و"يترجى" و"يُغزى" و"يُستدعي" و "يُسترمي". وإن كان ما قبله كسرة، ثبتت إن كان ياء نحو"،

وإن كان واواً قلبت ياء نحو " يُغزي" و "يستدعي" و "يستدني" [1].

فأما الأبنية التي ينتهي آخرها بالألف فقد ناقشناها عند الحديث عن المجرد من هذه الأفعال سواء كانت مبنية للفاعل أو للمفعول، وذلك نحو "يتغازى ويُستدعى" ، إذ إنها يطبّق عليها الآلية التي طبقناها على " يخشى ويرضى ويُرمي"[2]. وأما يحدث في نحو "أسترمي" فليس صحيحاً ما قالوه من أن الياء تثبت إن كان ما قبلها كسرة، فالأصل في "أسترمي" هو " أسترميُ / astarmiyu" في حالة الرفع، "ولن أسترميَ / lan"astarmiya" في حالة النصب، فيحدث فيه ما يحدث في " أرمي" في حالتي الرفع والنصب [3].

وأما تفسير ظهور الياء في نحو يُغزي ويستدعي، فليس سببه انقلاب الواو ياء لانكسار ما قبله، كما قالوا [4]، وإنما سببه وجود الواو في موضع يضعفها، وهو وجودها بين حركتين هما الكسرة والضمة في حالة الرفع نحو "يُغزوُ / yuġziwu"، والكسرة والفتحة في حالة النصب نحو "لن يُغزوَ / lan yuġziwa -"فتسقط هذه الواو، فتلتقي الحركتان مشكلتين ال "hiatus"، فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه الياء في الحالتين، فنحصل على صورة الفعل "يُغزيُ / yuġziyu" ولن يُغزيَ / lan - yuġziya". فتستثقل الضمة بعد الياء فتسقط، فيتشكل المزدوج الهابط "iy" في قولنا: "يُغزيُ / yuġziy"، فتحدث مخالفة بين عنصري المزدوج وذلك بسقوط شبه الحركة والاستعاضة عنها بمد الحركة قبلها، وبذلك نحصل على صورة الفعل النهائية "يُغزي / yuġzī". ولكن الفتحة في حالة النصب لا تستثقل على الياء، فيثبت الفعل على الصورة "لن يُغزيَ / lan - yuġziya" ونلخص ذلك بالرموز كما يأتي:

١- حالة الرفع

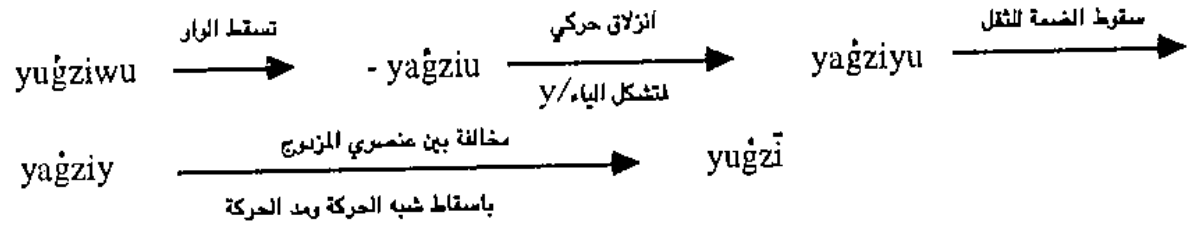

---

(١) المتع في التصريف، ابن عصفور، ج ٢، ص ٥٤٠ – ٥٤١.

(٢) انظر: ص ٥٦ – ٥٧.

(٣) انظر: ص ٦١.

(٤) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٣، ص ٢٥٨.

٢- حالة النصب

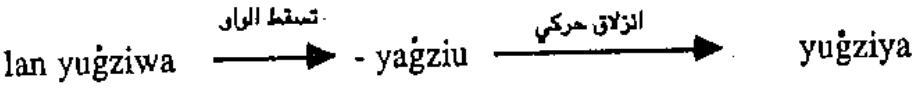

ب- إسناده إلى الضمائر الحركية

أعطى القدماء المضارع في هذه الحالة حكم الماضي في الحالة نفسها، إلا أنهم يرون وجود بعض الفوارق بينهما، ولنستمتع الى ابن عصفور يبين ذلك فيقول: "وحكمه [يقصد المضارع المعتل اللام] إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير المثنى أو الواو التي هي ضمير جماعة المذكرين، .....، حكم الماضي المعتل اللام إذا أسند إلى شيء من ذلك، .....، إلا إذا قلبت الألف في الماضي رددتها الى أصلها من ياء أو واو نحو " غزوا" و "رميا"، وإذا قلبت الألف في المضارع رددتها إلى أصلها أيضاً من ياء أو واو نحو " يخشى" تقول : "يخشيان" وفي "يبأى" من البأو [١]: "يبأوان" [٢]. ونحن نتفق معهم في ما قرروه من أن حكم المضارع هو حكم الماضي، ولكن من وجهة أخرى، فالتشابه بينهما قائم على أساس أن هذه الحركات تلحق بهما في صورتهما الأولى، قبل حدوث الإعلال فيهما، وبالتالي فليس هناك عودة للألف إلى أصلها، كما قالوا، فعند اتصال مضارع غزا بألف الاثنين، فإن هذه الألف تلحق الفعل في صورة "يغزُو / yaġzuwu" فتسقط الضمة التي هي علامة على الإعراب، وتتصل الألف (والنون في حالة الرفع) بالفعل، فيصبح الفعل "يغزُوان/ yaġzuwā[ni]".

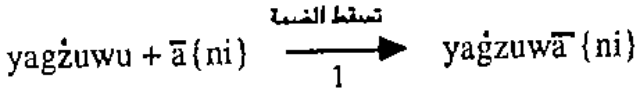

والشيء نفسه يُقال في حالة يرميان، ونلخص ذلك بالرموز كمايأتي :

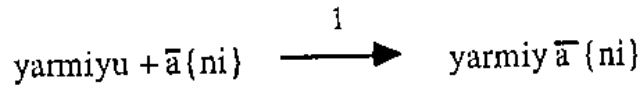

أما بالنسبة للفعل "يرضيان" وما يشبهه، فإن القدماء يرون أن إعلاله كان حملا على الماضي [٣]، فليس هناك ما يوجب قلب الواو فيه ياء، إذ إن ما قبله ليس مكسوراً، فكان ينبغي أن يكون " يرضوان" ولكنه أعل حملا على الماضي أو العكس، قول لا أساس له من الصحة، ذلك لأن الإعلال تغير صوتي، وليس

---

(١) باي: بأيت عليهم أباي بأياً : فخرت عليهم، لغة من بأوت. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "باي".

(٢) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص ٥٢٢ – ٥٢٣.

(٣) انظر: المنصف، ابن جني، ج٢، ص ١٦٥ – ١٦٦، وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص ٥٢٣.

من شك في أن إعلال المضارع حملاً على الماضي ولا بد له كي يحدث من توافر ظروف معينة، فكيف نقول إن المضارع قد أعل لأن الماضي معتل، ما دامت الظروف التي اعتل فيها الماضي غير موجودة في المضارع؟!

لكن التفسير الذي أراه معقولاً هو أن اتصال ألف الاثنين قد حدث في نحو "يرضيان" للمضارع المشتق من الماضي المتطور – أي بعد سقوط الواو وحدوث الانزلاق الحركي – [1] فالألف تلحقه بصورة "يرضَي/ yarḍayu"، وليس بصورة يرضَوُ / yarḍawu" ثم يجرى عليه ما جرى على يرميُ [2] ويمكن تلخيص ذلك بالرموز كما يأتي:

وعند اتصال هذه الأفعال بواو الجماعة نحو " يغزون" و"يرمون" فإن القدماء قد اختلفوا في أصل هذه الأفعال، فذهب بعضهم إلى أن أصلها "يغزُوون" [3] "ويرميون" [4]، ويرى أصحاب هذا الرأي أن ما جرى هو إعلال بالتسكين، قال ابن جني: "....، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة

الأصلية في الزاي، لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها [5]. ولقد بينت سابقاً فساد الرأي القائل بنقل الحركة، وأنه لا يستند على أي دليل [6]، ثم لماذا ننقل الضمة من اللام إلى العين ما دامت حركة العين الضم أيضاً ؟!

---

(١) انظر: الفصل الأول، ص٣٠.

(٢) انظر: ص٦١.

(٣) انظر: الخصائص، ابن جني، ج ٣، ص ١٣٩.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٠.

(٥) الخصائص، ابن جني، ج٣، ص ١٣٨.

(٦) انظر: الفصل الأول، ص ١٣.

إن الذي دعاهم إلى القول بنقل الحركة أنهم حاولوا أن يطردوا قاعدتهم على جميع الأفعال، فلولا قولهم بنقل الضمة من اللام إلى العين لما استطاعوا أن يفسروا ما جرى في "يرمون"، إذ إن حركة العين فيه الكسر. قال ابن جني في تفسيره لما جرى في يرمون: ... والأصل "يرميون ويقضيون"، فاسكنت الياء استثقالاً للضمة عليها، ونقلت إلى ما قبلها فابترته كسرته، لطروئها عليها" (١).

ومثل ذلك ما قالوه عند اتصال الفعل بياء المخاطبة، نحو تغزين وترمين: إذ الأصل فيهما "تغزوين وترميين" (٢). وأصحاب الرأي الثاني يرون أن الإسناد إلى الواو والياء قد حدث بعد حدوث الإعلال لتلك الأفعال، قال الأستراباذي: "أصل "يغزون" "يغزو"، لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكنين، وأصل "يرمون" "يرمي" لحقه واو الجمع، فحذف الياء للساكنين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو، إذ هي كلمة تامة لا تتغير" (٣).

ولسنا في حاجة الى كبير عناء كي نكشف بطلان هذا الرأي، ذلك لأنهم يفترضون أن الواو في "يغزو / yaġzu" صوت ساكن وأن ضمير الجماعة الواو / ū ساكن أيضاً، في حين أنهما، حقيقة، حركتان طويلتان، والتقاؤهما لا يعد التقاء لساكنين.

ويقدم لنا الدكتور فوزي الشايب رأياً جديداً – هو الصحيح عندي – يتفق فيه مع أصحاب الرأي الأول في الأصل المفترض لهذه الأفعال (٤) ولكنه يختلف معهم بعد ذلك في تفسير ما جرى فيها (٥). فأصل "يغزون / yaġzū(na)" "يغزوون / yaġzwū(na)"، غير أن هناك خطوة في رأيي، قد أهمل ذكرها، قبل أن نصل إلى هذا الأصل، وتلك الخطوة هي أن واو الجماعة "u" تلحق الفعل في صورته الأولى "يغزُوُ / yaġzuwu"، فتسقط الضمة علامة الإعراب وتتصل الضمة الطويلة – والنون في حالة الرفع – بالفعل، فنحصل على الصورة الأولية للفعل المتصل بواو الجماعة "يغزُوون / yaġzuwū(na)"، فتقع شبه الحركة " الواو / w" بين حركتين هما حركة العين (الضمة القصيرة)، وواو الجماعة (الضمة الطويلة)، فتسقط، فتمتص الطويلة منهما القصيرة، فنحصل على صورة الفعل النهائية "يغزون / yaġzū(na)"، بوزن يفعون".

---

(١) الخصائص: ابن جني، ج٣، ص ١٤٠.

(٢) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني، ص ٥٥. وانظر: الخصائص، ابن جني، ج٣، ص ١٣٨، ١٤٠.

(٣) شرح الشافية، الأستراباذي، ج٣، ص ١٨٥.

(٤) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٦٤.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص ٦٤ – ٦٥.

وعند إسناد الناقص اليائي نحو " يرميُ / yarmiyu" فإن الضمة تسقط ويتصل " الواو / ū" – والنون في حالة الرفع – بالفعل فنحصل على الصورة الأولية للفعل المتصل بواو الجماعة "ū" " يرميون / Yarmiyū (na)". فتحدث مماثلة بين حركة العين وحركة اللام، إذ تؤثر حركة اللام –حركة المقطع المنبور – في حركة العين ، فتماثل الأخيرة الأولى، فيصبح الفعل "يرميون / Yarmuyū (na)". قال بروكلمان: " في كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضاً، تتجه كل الحركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً [1]. فتقع شبه الحركة "الياء / y " بين حركتين، فتسقط، فتمتص الطويلة منهما القصيرة، فنحصل على صورة الفعل النهائية "يرمون / Yarmū (na)".

ويمكن تلخيص ذلك بالخطوات التالية:-

١- يغزون / yaġzū {na}

yaġzuwū + ū(na) ← تسقط الضمة ← yaġzuwū {na} ← تسقط الواو ← yaġzu ū {na} ← تمتص الحركة الطويلة الحركة القصيرة ← yaġzū {na}

٢- يرمون / yarmū {na}

yarmiyu +ū {na} ← تسقط الضمة ← yarmiyū {na} ← مماثلة حركات ← yarmuyū {na}

yarmuū {na} ← سقوط الياء ← yarmū {na} ← تمتص الحركة الطويلة الحركة القصيرة

وما حصل عند اتصال هذه الأفعال بواو الجماعة "u" حصل عند اتصالها بياء المخاطبة " i" وذلك نحو "تغزين" و"ترمين"، وكلاهما بوزن "تفعين". ولكننا كنا نتحدث هناك عن " الواو / u" وهنا نتحدث عن " الياء/ i". وكي لا يكرر الكلام نفسه، فإنني سأكتفي بتوضيح ما حصل فيها بالرموز، وذلك كما يأتي:

١- تغزين – taġzī (na)

tagzuwu + ī{na} ← تسقط الضمة ← taġzuwī {na} ← مماثلة حركات ← taġziwī {na}

---

(١) فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٦٤.

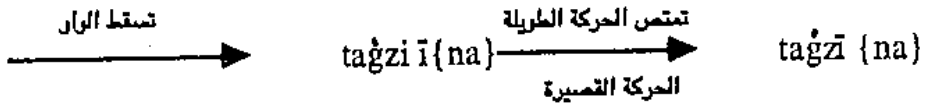

٢- ترمين tarmī (na)

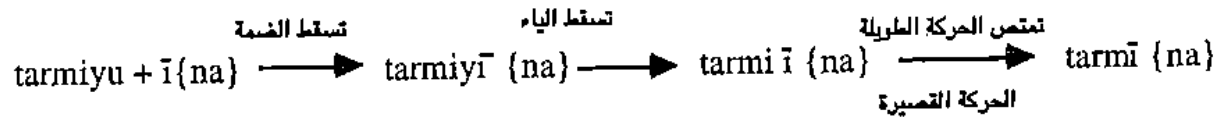

والأمر يختلف عند اتصال فعل ينتهي بالألف نحو "يرضى ويسعى" بكل من الواو / u " والياء / i" وذلك نحو " يرضون / yarḍaw(na)" و"ترضَينَ tarḍay (na)، فيرى القدماء ومن قلدهم بأن ما حدث فيها هو حذف الألف وبقاء الفتحة للدلالة عليها [١] . لكن الحقيقة أن مثل هذه الأفعال قد حدث فيها ما حدث في ما سبقها، فواو الجماعة / u قد اتصل بالفعل في صورته " يرضيُ / yarḍayu" [٢] ، فسقطت الضمة فأصبح أصل الفعل عند اتصال الواو به " يرضَيون / yarḍayū (na)"، فوقعت شبه الحركة "الياء / y" بين حركتين، فسقطت، فالتقت الفتحة القصيرة والضمة الطويلة مشكلتين "hiatus"، فحصل انزلاق حركي تشكلت على إثره الواو [٣] فأصبح الفعل " يرضوون / yarḍawū(na)" ، فوقعت الواو من جديد بين حركتين، فكان لا بد من إسقاطها، ولكن لما كان إسقاطها يعيدنا إلى وضع مرفوض – وهو تشكل " Hiatus" وبالتالي حدوث انزلاق وعودة إلى هذه الصورة – (أي صورة يرضوون /) yarḍawū(na)، فقد حدثت مخالفة من نوع أخر، إذ خولف بين الواو / "w" والحركة "ū"– اللذين يشكلان مزدوجاً من النوع "wū" – وذلك بإسقاط الحركة الطويلة / "ū" " نظراً إلى ان الواو سدّت مسدها وأغنت غناءها، ذلك لأن الضمة والواو من قبيل واحد"[٤]، وبذلك حصلنا على صورة الفعل النهائية، " يرضَون / yardaw(na)" بوزن " يفعَوْن".

---

(١) انظر: تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوه، ص ٢٦٩. وانظر: في تصريف الأفعال، عبد الرحمن شاهين، ص ١٢٧.

(٢) هذه الصورة هي صورة المضارع المشتق من الماضي المتطور. فالأصل رَضِوَ / radiwa ثم رضيَ / radiya" بعد سقوط الواو / W" وحدوث الانزلاق الحركي وتشكل الياء / y. انظر، ص ٣٠.

(٣) انظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٦٦ – ٦٧.

(٤) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٦٧.

ورب سائل يسأل: لماذا لم تحدث مماثلة بين حركة العين وحركة المقطع المنبور، عندما كان الفعل في صورة "يرضيون/yarḍayū(na)" كما حدث في نحو "يرميون/yarmiyū(na)" ؟ وإجابة هذا السؤال نلتمسه في الفعل الناقص المبني للمجهول، فعند اتصال هذا الفعل بواو الجماعة، فإن ما يحدث فيه هو نفس ما يحدث في الفعل المبني للمعلوم، مع فارق بسيط هو ضم حرف المضارعه، وفتح ما قبل الآخر [1] نحو"يُرْمَوْن/yurmaw(na)"، وأصله" يُرمَيون /yurmayū(na)". فكان من الواجب هنا حدوث مماثلة بين حركة العين "a" وحركة المقطع المنبور "yūn"، وذلك كما حدث في المبني للمعلوم يرميون / yarmiyū(na)". لكن حدوث مماثلة هنا يؤدي إلى أن تصبح حركة العين ضمة بدلاً من الفتحة، إذ يصبح الفعل يُرمُيون / yurmuyū(na)" ثم يُرمون/yurmū (na)" وبذلك يضيع معنى البناء للمفعول، فامتنع حدوث المماثلة هنا، وبقي الفعل يُرمَيون/yurmayū(na)"، ثم يُرمَوون / yurmawū(na)"/ ثم يُرمرمَوْن yurmaw (na) " [2]. ولما كانت آلية النطق في نحو"يرضَوْن/yardaw (na)" هي نفسها في نحو يُرمَوْن / yurmaw (na)"، فإن ما جرى في يُرمَوْن / yurmaw (na)" قد جرى في يَرْضَوْن / yarḍaw (na)" قال فندريس: " ولما كان التغير لا ينحصر في الكلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها، فإن الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة "[3].

ويمكن تلخيص ما يحدث عند إسناد يرضى إلى الواو بالرموز، كما يأتي:

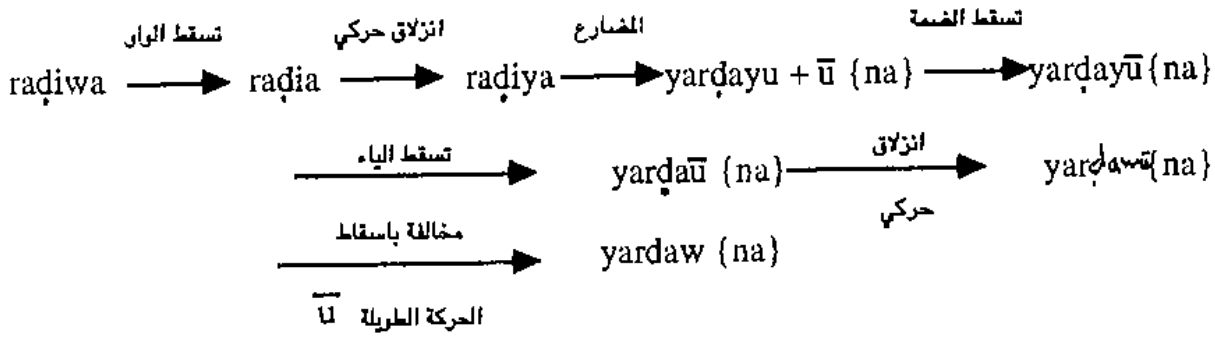

---

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، ص ٩٥.

(٢) ما حدث فيها هو نفس ماحدث في يَرْضَون/yarḍaw(na)".

(٣) اللغة، فندريس، ص ٧٢.

والكلام نفسه يقال في تفسير ما حدث عند اتصال هذا الفعل وما يشبهه بياء المخاطبة، وذلك نحو: ترضَيْن /tarḍay(na)/ ونلخص ما حدث بالرموز كما يأتي:

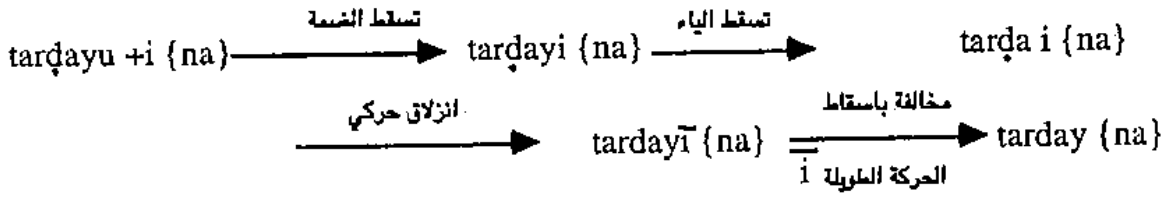

إسناد المضارع إلى نون النسوة

تعد مسألة بناء المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة من المسائل التي تكاد تكون مسلماً بها في النحو العربي، قال الزمخشري: " وإذا اتصلت به [يقصد المضارع] نون الجماعة المؤنث رجع مبنياً ..."[1]. ويعلل الخضري بناءه فيقول: "وإنما بني مع النونين[2] لمضارعتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الفعل، فرجع إلى أصله" [3] وأما سبب بنائه على السكون فإنه، كما يقول ابن يعيش، كان له على الفعل الماضي في نحو جلست وضربت، فكما أسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيهاً له بأنه فعل كما أنه فعل، وآخره متحرك كما أن آخر فعل متحرك" [4].

والحقيقة أنني أتفق معهم في ما ذهبوا إليه في هذا الخصوص، فليس هناك من مسوغ لسقوط الضمة – أو الفتحة فيحالة النصب – إلا القول بأن الفعل أصبح مبيناً، وذلك لأن الضمة مجرد علامة للإعراب، ولو كان لها أي أثر في تحديد الضمير، لقلنا إن سقوطها كان بسبب عدم الحاجة إليها لما كانت النون علامة للجمع، قال ابن يعيش: " اعلم أن هذه النون تلحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك الهندات قمن ويقمن" [5] فما يجرى هو أن النون تلحق الفعل نحو " يكتب / yaktubu" فتسقط الضمة وتتصل به هذه النون، وذلك كما هو مبين بالرموز:

$$\text{yaktubu + na} \xrightarrow{\text{تسقط الضمة}} \text{yaktub \{na\}}$$

وإذا كان الفعل الذي يسند الى التنونن أجوف " يقمن / yaqum(na)" فإن ما جرى بحسب القدماء هو حذف الواو لالتقاء الساكنين، إذ الأصل فيه "يقومْن" فالتقى ساكنان هما الواو والميم فحذفت الواو فأصبح الفعل ""يقمن" [6].

---

(١) المفصل في علم اللغة، الزمخشري، ص ٢٩٣.

(٢) النون الثانية هي نون التوكيد، وسيرد الحديث عنها في الفصل الثالث.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل، الشيخ محمد الخضري، ج١، ص ٢٢. وانظر لباب الإعراب، الأسفراييني، ص ١٦٧.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٧، ص ١٠، وانظر حاشية الخضري، ج١، ص٢٢.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٧، ص١٠.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ج١ ، ص ٩١. وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج ٢، ص ٤٤٩.

وكلامهم هذا مبني على مغالطة بيناها سابقاً، فالواو هنا ليست صوتاً ساكناً وإما هي حركة طويلة، وبالتالي فليس هناك التقاء لساكنين ولا حذف لهذه الواو، وما حدث هو أن هذه النون تلحق الفعل في صورته الأولى "يقُوْمُ / yaquwumu" فتسقط الضمة وتتصل النون بالفعل فيصبح " يقُوْمُن /yaquwumna" ، فتقع الواو / "w" بين حركتين، فتسقط، فتلتقي الحركتان مشكلتين حركة طويلة، هي الضمة هنا "ū" فيصبح الفعل " يقومن / yaqūmna"، بذلك يتشكل مقطع مرفوض من النوع " ص ح ح ص" فتلجأ العربية للتخلص من هذا الوضع إلى تقصير حركة المقطع فنحصل على صورة الفعل النهائية " يقمن / yaqumna" ، ونلخص ذلك وبالرموز كما يأتي:

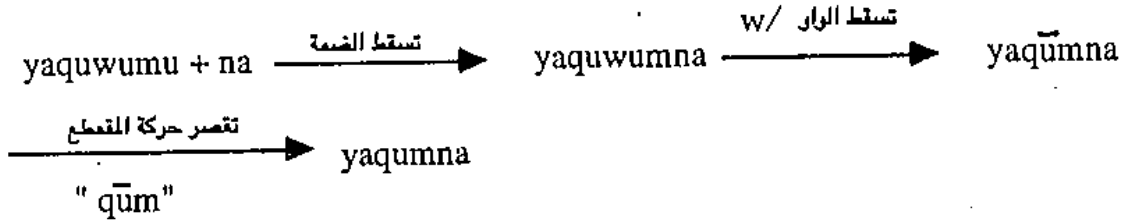

وعند إسناد الناقص إلى هذه النون نحو "يغزون" و "يرمين"، فإن ما يحصل – بحسب رأي القدماء ومن قال بقولهم [1] – هو مجرد تسكين الام بناء، لاتصال هذه النون بالفعل ، وتبقى كما هي فال تحذف [2] ، فهذه الأفعال، عندهم، بوزن يفعُلن أو يفعلْن.

لكن الحقيقة أن اللام في مثل هذه الأفعال محذوفة [3]، فعند اتصال النون في مثل "يغزو / yaġzuwu" فإن الضمة تسقط وتتصل النون بالفعل، فيتشكل مزدوج هابط مرفوض من النوع "uw" فتحصل مخالفة بين عنصري ذلك المزدوج، وذلك بإسقاط شبه الحركة " الواو / w"، التي هي اللام، ومد الحركة، فيصبح الفعل "يغزون / yaġzūna" بوزن "يفعون".

والكلام نفسه يقال في "يرمين / yarmina" و "يخشين / yaẖšayna" [4]، مع فارق واحد هو أن وزن يرمين هو "يفعين" ووزن يخشَيْن هو "يفعلْن".

---

(١) انظر على سبيل المثال: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص ٥٦، والعربية الصحيحة أحمد مختار عمر، ص ١٢١، نقلاً عن: وقفة مع اللغة، د.فوزي الشايب ص.

(٢) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني، ص ٢٦٥. وانظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص ٢٩.

(٣) انظر: وقفة مع اللغة، د. فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدده ٣٥، ١٩٨٨، ص ٩٣.

(٤) لا تحدث مخالفة بين عنصري المزدوج المتشكل في هذا الفعل، وذلك لأن المزدوج "ay" ليس مرفوضاً في العربية. انظر اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب، ص ٤٢٤.

ويمكن تلخيص ما يحدث في هذه الأفعال بما يأتي:

١- يغزون / yaġzūna

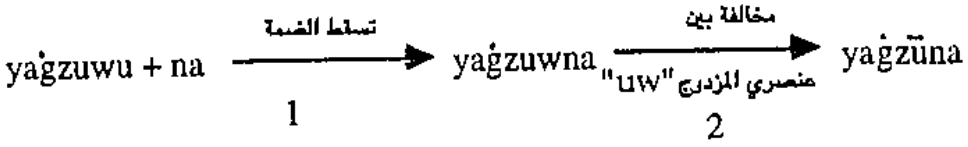

٢- يرمين / yarmina

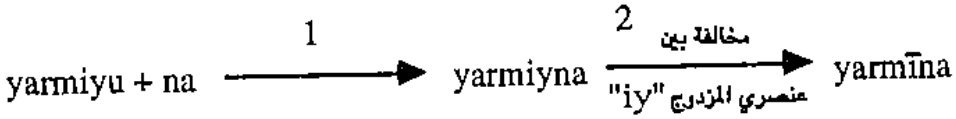

٣- يخشَيْن / yaẖšayna

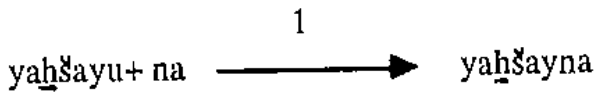

ثانياً: إسناد أفعال الأمر

تمهيد

لعل من المفيد قبل البدء في الحديث عن إسناد أفعال الأمر أن نذكر بمعلومة معروفة، وهي أن الضمائر المقصودة عند الحديث في هذه المسألة، هي ضمائر الخطاب فقط. وهذه الضمائر هي: الضمير المستتر عند أمر المفرد المذكر نحو "افعل" وياء المخاطبة عند أمر المؤنث المفرد نحو "افعلي"، وألف الاثنين عند أمر الاثنين من الجنسين نحو "افعلا"، وواو أمر الجماعة عند جماعة الذكور نحو "افعلوا"، ونون النسوة عند أمر جماعة الإناث نحو " افعلن".

والضمير المستتر في نحو "افعل" فرع من المتصل، قال ابن يعيش: " فالمتصل ما لان ينفك عن اتصاله بكلمة،...، وهو على ضربين بارز ومستتر" [1]. والقول باستتار الضمير ما هو إلا لغايات التعليم للناشئين وتقريب الأمر للمبتدئين [2]، قال الأستراباذي: " وقول النحاة: إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، وهند ضربت، "هو" و"هي" تدريس؛ لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر، لا أن المقدر هو المصرح به" [3] ومثل ذلك يقال في نحو "افعل" إذ التقدير عندهم أنت.

والحقيقة أنه ليس ثمة حاجة إلى الإضمار في الأفعال، وذلك لأن دلالة الفعل على الفاعل لفظية [4]؛ فصيغة "افعل" تدل على أن الفاعل هو المخاطب، وعدم وجود علامة تميز الجنس أو العدد يدل على أن المخاطب هو الواحد المفرد، وذلك في مقابل وجود علامات للمؤنث نحو "افعلي" وللعدد نحو "افعلا" و"افعلوا". وعلى هذا فالضمير الذي يسند إليه فعل الأمر واحد في جميع الحالات، وهو ضمير الخطاب، وهذه التي نراها عند أمر المؤنث، مفرداً، ومثنى وجمعاً، وعند أمر المذكر، مثنى وجمعاً، ما هي إلا علامات لتمييز الجنس أو العدد أو كليهما معاً أحياناً.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٣، ص ٨٤.

(٢) انظر: الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. فوزي الشايب، ص ١٢٤.

(٣) شرح الكافية، الأستراباذي، ج٢، ص ٤١٣.

(٤) انظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص ٨٣.

فالياء لتمييز المفرد المؤنث في مقابل عدم وجود علامة (Zero morpheme) للمفرد المذكر، والألف لتمييز المثنى، والواو لتمييز جماعة المذكرين، والنون لتمييز جماعة الإناث. والحقيقة أنني لم استطع التوصل إلى الفلسفة التي من أجلها ميز الناطق اللغوي بين الجنسين في المفرد والجمع، في حين أنه لم يميز بينهما في المثنى، فإن قلنا: إن حضور المخاطب كافٍ لتمييز الجنسين في حالة المثنى، قلنا: إن ذلك يصدق أيضاً في المفرد والجمع، ومع ذلك فقد إوجدوا علامات للجنس فيهما.

ويجدر بنا أن نتعرض إلى مسألة هامة أخرى، وهي مسألة بناء فعل الأمر أو إعرابه[1]، فقد حظيت هذه المسألة بجانب ليس بسيطاً من اهتمام قدماء النحويين، فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبنى " على ما يجزم به مضارعه" [2]. وليس يعننا في هذا المقام أن نذكر كل فريق و أدلته، إذ يمكن الرجوع إليها في مظانها [3]، ولكن سأحاول مناقشة حكم كل طرف معتمداً على تعريفهم للمبني والمعرب، فأما من ذهب إلى أنه معرب مجزوم، فالحقيقة أننا كان يمكن أن نأخذ برأيهم هذا لولا انه يصطدم مع ما أُقرّ بأن " الأصل في الأفعال أن تكون مبنية" [4] وبأن الإعراب إنما حده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل" [5]، ولما كان الأمر لا تدخله العوامل فتؤثر فيه، فقد كان القول بإعرابه باطلاً على هذا الأساس.

وأما القول ببنائه، فإنه – وإن كان الرأي الذي أميل إليه – إلا أنني لا أقبله على علاته، إذ لا بد من تصحيح بعض ما جاء فيه كي يتفق مع ميلي هذا، ومع ما ينسجم ومعنى البناء الذي أقره القدماء وسار عليه المحدثون. فكيف نقبل قولهم بأنه في نحو "ارمِ واغزُ" مبنى على حذف العلة، وفي "ادرسا وادرسي وادرسوا" مبني على حذف النون، وقد قالوا بأن حد البناء لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون" [6]؟! ثم إن المتأمل في نحو "ادرسوا ودرسوا" يجد أن لكليهما النهاية الصرفية نفسها، فما بالهم يقولون في نحو "درسوا" بانه مبنى على الضم، في حين أنه في نحو "ادرسوا" مبني على حذف النون؟! أليس في ذلك ازدواج في النظرة؟

---

(١) مسألة خلافية، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج٢، ص ٥٢٤ – ٥٤٩ مسألة رقم ٧٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ج١، ص ٥٥، وانظر : النحو الوافي، عباس حسن، ج١، ص ٨٠ – ٨١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، الانباري، ج٢، ص ٥٢٤ – ٥٤٩.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٢٤.

(٥) أسرار العربية، الأنباري، ص ١٩.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها. وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص ١٢٥.

والرأي عندي أن الأمر مبني على السكون دائماً، فالبناء على السكون هو الأصل، ونحن وأن كنا نقبل الخروج على هذا الأصل إلى الحركات لعلة أو لأخرى، فإننا لا نقبل أن يكون حذف حرف علامة من علامات البناء، لأن وجود الحرف أو حذفه علامة فرعية للإعراب، كما في الأسماء السته والمثنى والجمع والمذكر، ولا يجوز استعارتها، في رأيي، لتكون علامات للبناء، لأن ذلك مخالف لأصل البناء. قال الدكتور نهاد الموسى: " وظاهرة البناء في النظام النحوي العربي معروفة، وبها يلزم آخر الكلمة حركة واحدة (منذُ، سوفَ، بِ) أو يفقد الحركة كلياً (مَنْ، هَلْ، قَدْ) كما في حال البناء على السكون" [1] وأما يحدث في نحو "ارمِ واغزُ واخشَ" وفي نحو "ادرسي وادرسا وادرسوا" فسنفصل الحديث فيه لاحقاً.

- **الإسناد إلى ضمير المفرد:**

مر بنا سابقاً أن الأمر مبني دائماً على السكون، وذلك نحو " اكتبْ"، وليس هناك من مشكلة إذا ما كنا نتحدث عن الصحيح السالم، ولكننا إذا ما أردنا أن نتحدث عن المعتل أو المهموز [2] فلا بد من التوقف قليلاً كي نبين بعض التغيرات الحاصلة فيه.

فعند صياغة الأمر من الفعل الأجوف نحو "قمُ بِعْ" فإن ما يحدث بحسب رأي القدماء إعلال بالنقل والحذف، قال ابن عصفور:" قم وبع، أصلهما: أُقْوم وابْيِع، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلهما فتحرك، فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله. ثم سكنوا الآخر وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين" [3] ويبدوا أن الذي دفعهم إلى ذلك أنهم يرون أن الأمر مأخوذ من المضارع الذي بصورة يقوم ويبيع والحقيقة أنه لا داعي لمثل هذا الافتراض، إذ لما ان كان الأمر إنما يصاغ من المضارع باسقاط حرف المضارعه وتسكين آخره، وكان المضارع من قال وباع " يقول ويبيع"، فإنه باسقاط مورفيم المضارعة وتسكين الآخر نحصل على "قول/ qūl" وبيع /bīʿ" [4]، فليس هناك من حاجة الى همزة الوصل، إذ إن الصوت الأول ليس ساكناً وإنما هو متحرك بحركة طويلة، هي ضمة في "قول" وكسرة في "بيع". ولكن هذه الصورة التي نحصل عليها للفعل مرفوضة؛ بسبب تشكل مقطع طويل مفرد الإغلاق من النوع " ص ح ح ص" وفي مثل هذه الحالة لا بد من تقصير الحركة الطويلة، قال بروكلمان: لا تتحمل العربية القديمة

---

(١) في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، د. نهاد الموسى، ص١٢٠.

(٢) المقصود بالمهموز هنا المهموز الفاء نحو أخذ.

(٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٤٤٩.

(٤) انظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربية، د. فوزي الشايب، ص ٩٠، وقد قال بذلك قديماً الاستراباذي. انظر شرح الشافية، ج١، ص٥.

الحركة الطويلة إلا في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف مثل: "ḍallūna" "ضالون"، وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق إلا بعد سقطو حركة آخر الكلمة في الوقف مثل "ḍallūn" [1]. وبذلك تتحول الأفعال من "قوم / qūm" إلى "قم" /qum" ومن " بيع /ʿbī" إلى "بع" "biʿ" ويمكن تلخيص ذلك بالرموز كما يأتي [2]:

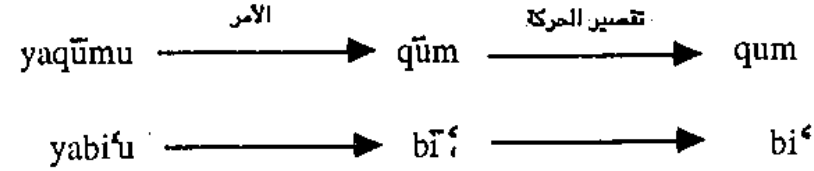

أما عند إسناد الناقص إلى ضمير المفرد، فإن أول ما نلاحظة سقوط حرف العلة من آخره [3] وذلك نحو ارمِ واغزُ واخشَ. وسبب ذلك السقوط بحسب رأي القدماء، تركيبي وهو البناء، إذ لما كان الأمر مبنياعلى ما يجزم به المضارع، فقد بني على حذف حرف العلة، لأن علامة جزم مضارعه هي حذف حرف العلة. قال خالد الأزهري: "... اغزُ واخشَ اوارمِ مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو: لم "تغزُ" ولم "تخشَ" لم " ترمِ"، فاغزُ مبني على حذف الواو، واخشَ مبني على حذف الألف، وارمِ مبني على حذف الياء" [4].

والحقيقة أننا بتنا في حاجة إلى إعادة النظر في مثل هذه الأحكام، فالحذف الذي نراه في المضارع المجزوم أو الأمر من هذه الأفعال لم يكن لأسباب تركيبية وأنما لأسباب صوتية، فالأمر مبني على السكون دائماً، ومضارع تلك الأفعال علامة جزمه السكون أيضاً. ولكننا عند صياغة الأمر من الأفعال المعتلة الآخر فإننا نحصل على سياقات صوتية مرفوضة في العربية، وهي سياقات متمثلة في المزدوج الهابط "uw" [5] في نحو "اغزُوْ/ʾuġzuw" والمزدوج الهابط "iy" [6] في نحو "ارميْ/ʾirmiy"، فتحدث مخالفة بين

---

(١) فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٤٤. وانظر :

An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Mcati, P١٦٥

(٢) الكلام نفسه يقال عند إسناد الأمر إلى جماعة الإناث نحو قمن وبعن، وعند إسناد المضارع المجزوم نحو لم يبع ولم يقل

(٣) عند الحديث في هذا الموضوع، لا فرق بين المضارع المجزوم والأمر، وذلك لان حكمهما واحد وهو سقوط حرف العلة، ولذلك فإنني سأقصر حديثي عن أحدهما وهو الأمر ثم أعمم الحكم ليشمل المضارع أيضا.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري، ج١، ص٥٥. وانظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٢٠٨ – ٢٠٩. وانظر: شرح التحفة الوردية، ابن الوردي، ص ١٣٩. وانظر: شرح المراح في التصريف، العيني، ص ٢٣٠.

(٥) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب، ص ٤٢٥.

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

عنصري المزدوج في كل من الفعلين وما يشبهما، وذلك باسقاط شبه الحركة والاستعاضة عنها بمد الحركة قبلها فنحصل على "اغزو / ugzū" و "ارمى / irmī".

وأما في ما يتعلق بفعل نحو " اخشَ"، فإن الأصل فيه أن يكون " اخشَيْ / iḫšay" فليس فيه سياق صوتي مرفوض، وذلك لأن المزدوج الهابط "ay" ليس مرفوضاً، لما كانت هذه الصورة تلتبس بصورة الفعل المسند الى المخاطبة، فقد ميزت العربية بين الصورتين بأن خالفت بين عنصري المزدوج "ay" في حالة الأسناد إلى المخاطب، وذلك باسقاط شبه الحركة والاستعاضة عنها بمد الحركة فأصبح "اخشى / iḫšā"، وهذا فضلاً عن رغبتهم في طرد الباب على وتيرة واحدة. قال ابن جني: " والأفعال كلها تجرى مجرى المثال الواحد، فإذا وجد في بعضها شيء، فكأنه موجود في بقيتها" (١) وقال فندريس: " ولما كان التغير لا ينحصر في الكلمة منعزلة، بل في الية النطق نفسها، فإن الكلمات التي تتبع الية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة" (٢).

وهكذا فإن الأصل في الأمر من هذه الأفعال أن يكون بصورة "اغزوا/ ugzu"، و "ارمي / irmī"، "واخشى / iḫša"، ولكن كثيراً ما تكون هذه الأفعال متلوه بساكن وذلك نحو " ارمى الكرة irmī l-kurata" وفي هذه الحالة يتشكل مقطع مرفوض إلا في حالتي الوقف والتضعيف (٣) وهو المقطع "mīl"، فتلجأ العربية الى تقصير الحركة الطويلة، وذلك من أجل التخلص من ذلك الوضع المرفوض، وبذلك نحصل على المقطع "miI"، فتصبح الجملة "ارم الكرة / irmiIkurata"، فتقصير الحركةإذاً، يحدث في الأصل إذا ما تلي الفعل بساكن، ثم بعد ذلك طرد هذا الشيء على الأفعال غير المتلوة بساكن وذلك مثل قولنا "ارمِ كرة / irmikuratan"، إذ لا يوجد سبب صوتي يؤدي إلى تقصير الحركة، فالسبب الصوتي عمل في مجيء ساكن بعد الفعل، ثم عمم تقصير الحركة على الحالات الأخرى طرداً للباب على وتيرة واحدة.

ولعلنا نستدل على كلامنا هذا بما أسماه الدكتور رمضان عبد التواب :"الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة" (٤)، إذ جاء كلام العرب بعض الشواهد التي لم تحذف فيها حروف العلة، على الرغم من وقوعها مجزومة، وهو موقع تحذف فيه، وذلك ما رواه أبو علي بن أبي زيد :

---

(١) الخصائص، ابن جني، ج٣، ص ٨٤.

(٢) اللغة، فندريس، ص ٧٢.

(٣) انظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٤٤.

(٤) لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص ٣٧٦. وانظر بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ص ٢٤٤.

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق [1]

وقول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[2]

وقول الآخر :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[3]

ولقد حاول النحويون تخريج هذه الشواهد، فوصفها بعضهم بأنها ضرورة[4] وقال بعضهم "إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب"[5]. وذهب بعضهم إلى أن المحذوف في هذه الأبيات الحركات المقدرة على حرف العلة[6].

والحقيقة أننا لسنا في حاجة إلى كل هذه الافتراضات، كما أننا لا نستطيع أن نتصور أن "الواو والياء والألف" -التي هي حركات- متحركة، وبفرض أننا قبلنا وجهة نظرهم هذه، في ما يتعلق بالواو والياء، لأنها قد تكون أشباه حركات تقبل الحركة، فإننا لا نستطيع أن نقبلها في ما يتعلق بالألف؛ لأنها لا تكون إلا حركة.

ونحن إذا ما تأملنا في هذه الشواهد، وجدنا أن الحركات التي كان ينبغي أن تقصر قد جاء بعدها متحرك وليس ساكناً، بمعنى أنه لم يكن هناك سبب صوتي يدعو إلى تقصير تلك الحركات، وبذلك

---

(١) انظر : المنصف، ابن جني، ج ٢، ١١٥، وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٥٣٨. وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي، ج٣ ، ص١٨٥ ينسب إلى رؤبة. انظر شرح الشافية.

(٢) انظر إعراب القرآن، النحاس، ج٢، ص٣٥٢. وانظر: المنصف، ابن جني، ج٢، ص١١٥، وانظر : شرح الشافية، الأستراباذي، ج ٣، ١٨٤.

(٣) انظر: المنصف، ابن جني، ج٢،ص١١٥، وانظر: شرح الشافية، الأستراباذي، ج٣، ص١٨٤.

(٤) انظر : الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٥٣٧، وانظر: همع الهوامع، السيوطي، ج١، ص١٧٩ .

(٥) همع الهوامع، السيوطي، ج١، ص١٧٩.

(٦) انظر : المنصف، ابن جني، ج٢،ص١١٥، وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج٢، ص٥٣٨.

فإن هذه الأفعال جاءت على الأصل الذي ينبغي أن تأتي عليه هي ومثيلاتها من الأفعال الناقصة المتلوة بمتحرك نحو ارم كرة.

وجاء هذا الأصل في القرآن الكريم، وذلك في قراءة حمزة لقوله تعالى :" لا تخف دركاً ولا تخشى"[1] وقوله تعالى :" إنه من يتقي و يصبر"[2].

(١) سورة طه / آية ٧٧ ، وانظر : إعراب القرآن، النحاس، ج٢، ص٣٥١. وانظر كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٤٢١.

(٢) سورة يوسف/ آية ٩٠، انظر كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد ، ص٣٥١ (قراءة الجميع ما عدا ابن كثير).

إسناد المهموز الفاء

يلاحظ عند صياغة الأمر من فعل مهموز الفاء نحو "أخذ و أكل" سقوط الهمزة، إذ نقول خذ وكل. أما القدماء فيعزون سقوطها إلى كثرة الاستعمال، قال ابن جني :"... إن أصله أُوخذ وأُوكل وأُومر. فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستغني عن الهمزة الزائدة" [1]. وسقوطها هذا محكوم عليه بأنه شاذ ولا يقاس عليه [2]؛ إذ إن الأصل عندهم أن تبدل الهمزة الثانية ياء إن كانت همزة الوصل مكسورة، وذلك نحو" ايت وايئم" وأصلهما" ائتت وائئم". وإذا كانت همزة الوصل مضمومة فالأصل أن تبدل الثانية واواً وذلك نحو"اوس" وأصله" أؤس"[3]. وكلام القدماء هذا قريب مما يحدث في هذه الأفعال، ولكنه ينقصه بعض الدقة في التعبير، وما يحدث حقيقة هو ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب، إذ يرى أن هذه الأفعال تمر بثلاث خطوات[4] حتى تصل إلى الصورة النهائية التي نراها عليها، وإن كنت اختلف معه في أصل هذه الأفعال، وذلك كما سأبين بعد قليل. فعند صياغة الأمر من هذه الأفعال ، فإن الطريقة المثلى لذلك هي اشتقاقها من المضارع، وذلك باسقاط حرف المضارعة وتسكين الآخر فنحصل من يأخذ على "أْخُذ/ʔ hud" وهذا سياق صوتي مرفوض في الساميات عموماً، إذ لا يجوز أن يلتقي صامتان في بداية المقطع[5].. وللتخلص من هذا الوضع تنشأ حركة قبل الصوت الأول لتشكل معه مقطعاً جديداً، وهذه الحركة في العربية هي الكسرة[6]. وبهذه الكسرة تصبح صيغة الفعل "iʔhud"، ولما كان من خصائص المقاطع في الساميات ألا تبدأ بحركة، كان لا بد من تحقيق هذه الحركة أي أنها تسبق بهمزة [7]. وبذلك تصبح صورة الفعل "اِأْخُذ/ iʔhud" وبما أن همزة

---

(١) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج١،ص ١١٢. وانظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور، ج٢، ص٦١٩. (يعني بالهمزة الزائدة ، همزةالوصل).

(٢) التصريف الملوكي، ابن جني، نقلاً عن تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب،ص٤٨.

(٣) انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش، ج٩، ص١١٥.

(٤) انظر : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٤٩-٥٠.

(٥) انظر : فقه اللغات السامية، بروكلمان ، ص ٧١.

(٦) المرجع نفسه، ص٤٣.

(٧) المرجع نفسه، ص٤١.

الوصل تحقق متى استؤنفت [1]، فإن هذا السياق الصوتي مرفوض أيضاً، قال سيبويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا" [2]، فتحدث مخالفة، وذلك بإسقاط الهمزة الثانية، والاستعاضة عنها بمد حركة المقطع السابق، وبذلك نحصل على صورة الفعل "ايخُد/Ihud" [3]، وهنا نلحظ الفرق بين هذا الكلام وما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب [4]، إذ يرى أن أصل هذا الفعل "أأخذ/ʾaʾhud" وبسقوط الهمزة يصبح "اوخد/ūhud" [5].

وفي الخطوة الثالثة التي اقترحها الدكتور الشايب نلمح فائدة هذا الخلاف، إذ يرى الدكتور الشايب أن عمل القانون الصوتي يتوقف عند المرحلة الثانية (مرحلة"ūhud") [6]، إلا أن التطور يأخذ مجراه، فتسقط همزة الوصل مع حركتها [1]، لأنها "إنما تُجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجلة تجتلب استغني عنها" [5]. ولكننا إذا ما تأملنا جيداً في الأمر من المهموز وجدنا أن سقوط هذه الهمزة ليس شائعا في جميع الأفعال، فلا يقول في الأمر من "أمِن مَن" بل نقول أيمن "ولا من "أسَرَ سِر" بل "ايسر" ولا من "أثِر ثِر" بل "ايثِر"، ولا من "أثِم ثَم" بل "ايثم"، ولا من "أذِن ذَن" بل "ايذَن" [6]. فما الذي يحدد ذلك التطور إلى الصورة التي نراها في نحو خذ ومر وكل؟

في تقديري أن الذي يحدد تطور الفعل أو عدمه هو صورة المضارع، فما كان مضارعه على "يفعُل" فإنه يتطور من صورة"ايعُل" إلى صورة"عُل" وذلك بسبب استثقال الضمة بعد الكسرة الطويلة. فكل ما اشتهر عن العرب وجاء بصورة حذفت فيها همزة الوصل مع حركتها، فإنه في الأصل على "يفعُل "نحو" يأخذ ويأكُل ويأمُر. وهنا نرى فائدة القول بأن أصل "خذ"اِأخُذ" ʾiʾhud "وليس "أأخُذ / ʾaʾhud" إذ لو كان الأصل "أأخذ/"ʾaʾhud [6] لرأينا صورة الأمر تتوقف عند "اوخد/ūhud" [1] كما رأينا ها توقفت في مثل "ايمَن وايسَر وايثر وغيرها" لما كانت الفتحة والكسرة غير مستثقلتين بعد الكسرة الطويلة التي هي حركة همزة الوصل، ولكننا مع ذلك قد نجد أفعالاً مثل "أمل" يأتي مضارعه على "يأمُل" بوزن "يُفعل"، ومع ذلك فإن الأمر منه لا يأتي إلا على "اومُل" وليس على "مُل" كما كان متوقعاً، وذلك لا يقلل من شأن ما

---

(١) انظر: معاني القرآن ، الأخفش، ج٢، ص٢٧٧.

(٢) الكتاب، سيبويه ج٣، ص٥٤٩.

(٣) انظر : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص٤٩-٥٠

(٤) انظر : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٥٠.

(٥) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ج٢، ص ١٧، وانظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٥٠.

(٦) انظر : A Grammar of the Arabic Language, W. Wright, Vol, 1, P. 47.

ذهبت إليه، إذ لا بد من وجود بعض الكلمات التي تكون "شوكة ناتئة في حلق القياس تقاوم عمله وتحد من نشاطه"[1]. ومن جهة أخرى، فإننا قد نجد أفعالاً تأتي محذوفة الهمزة وإن لم يكن مضارعها على يفعُل وذلك نحو "تِ" الأمر من أتي، وذلك :

كقول الشاعر

تِ لي آل زيد فأندُهُم لي جماعة وسل آل زيد أي شيء يضيرها

قال ابن جني : "لغة لبعض العرب تقول في الأمر من أتى يأتي : تِ زيداً، فتحذف الهمزة تخفيفاً كما في خُذ وكُل ومُر"[2]. ومجيء مثل هذا الفعل على هذه الصورة، إنما كان محاولة لطرد الباب على وتيرة واحدة، من باب القياس الخاطئ على خذ ومُر.

بقي أن نقول : إن صياغة الأمر عن الفعل المهموز الفاء يشبه إلى حد كبير صياغته من المعتل الفاء، وذلك كما وضحنا سابقاً[3].

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٤١.

(٢) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج٢، ص ٨٢٢-٨٢٣.

(٣) انظر : ص٤٩-٥٠.

إسناد الأمر إلى الضمائر الحركية[1]

الأمر الشائع عند المختصين قديماً وحديثاً في هذه الحالات أن الأمر يكون مبنياً على حذف النون، وذلك من منطلق أنه يبنى على ما يُجزم به المضارع، قال عباس حسن : "يبنى [يقصد الأمر] على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين؛ مثل : اخرجاً: أو واو الجماعة، مثل اخرجوا، أو ياء مخاطبة؛ مثل : اخرجي، فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر، مبني على حذف النون، [2]. وقد بينا سابقاً[3] فساد هذه الرأي، فالأمر في جميع أحواله مبني على السكون، في الأصل، تماماً كما قلنا في الفعل الماضي[4]. وعند اتصال هذه الحركات الطويلة بالفعل، فإن ما يحدث، هو أن الصوت الساكن في نهاية الفعل يشكل مع هذه الحركات مقطعاً جديداً، وبدلاً من أن يكون الفعل مكوناً من مقطعين كما في اكتبْ، فإنه يصبح مكوناً من ثلاثة مقاطع وذلك كما يأتي :-

- أكتبي : اكتبْ + ي ⟵ اكتبي ⟵ ʾuktub + ī
- أكتبا : أكتب ـ ا ⟵ اكتبا ⟵ ʾuktubā
- أكتبوا : اكتبْ + وا ⟵ اكتبوا ⟵ ʾuktubū

وإذا كان الفعلُ أجوف نحو "قولوا / qūlū"، فإننا نلاحظ عدم تقصير الحركة التي رأيناها تقصر في نحو "قل /qul"، وسبب عدم تقصيرها يعود إلى عدم الحاجة إلي ذلك، إذا إنها قصرت بسبب تكون مقطع من النوع "ص ح ح ص"، أما عند اتصال هذه الحركات، فإن هذا المقطع غير موجود ونوضح ذلك كما يأتي : -

---

(١) المقصود بالضمائر الحركية هنا ياء المخاطبة وألف الاثنين و واو الجماعة. وكنت قد بينت سابقاً أن هذه مجرد علامات لتميز العدد أو الجنس أو العدد والجنس معاً.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ج١، ص ٨١. وانظر : التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ٣١.

(٣) انظر : ص ٧٧.

(٤) انظر : الفصل الأول، ص ٨.

- قولي : قولٌ + ي ⟵ قولي — qūlī + I ⟶ qūlī
- قولوا : قولٌ + وا ⟵ قولوا — qūl + ū ⟶ qūlū
- قولا : قولٌ + ا ⟵ قولا — qūl + ā ⟶ qulā

وعند اتصال هذه الحركات الطويلة بالفعل الناقص، تحصل فيه تغيرات لا بد من توضيحها، فعند اتصال ألف الاثنين به نحو ارميا واغزُوا واخشيا، فإن القدماء يرون أن ما يحدث فيه هو نفس ما يحدث في المضارع وذلك لأنه فرعه [1]، فتعود الياء والواو اللتان قد حذفتا بسبب البناء. والحقيقة أنه ليس هناك عودة للواو والياء لأنهما لم تحذفاً أصلاً، إذ إن الألف تتصل بالفعل في صورته الأولى قبل إن تجري عليه التغيرات التي تقود إلى الحذف، وذلك كما يأتي :

- ارميا : ارميٌ + I ⟵ ارميا — [2]ʾirmiy +ā ⟶ ʾirmiyā

ونلاحظ أن اتصال الفتحة الطويلة (الف الاثنين) بالفعل قد أحدث تغييراً في البنية المقطعية للفعل، إذ قسم المقطع الأخير – الذي قد تكوّن فيه مزدوج هابط – إلى قسمين، شكلت الحركة نهاية المقطع الثاني، واصبحت شبه الحركة بداية للمقطع الأخير الذي تكون من الحركة الطويلة وشبه الحركة.

- اغزوا : اغزُوٌ + I ⟵ أغزوا — ʾuġzuw + ā ⟶ ʾuġzuwā
- اخشيا : اخشَيٌ + I ⟵ اخْشيا — ʾih̲šay + ā ⟶ ʾih̲šayā

وأما عند اتصال ياء المخاطبة بالفعل، فإن الأصل في هذه الأفعال ارميي واغزوي [3]، فتسكن اللام استثقالا للكسرة على الواو والياء وتنقل حركتها إلى العين فتبتزها حركتها [4] وبذلك يلتقي ساكنان،

---

(١) انظر : شرح الشافية، ج١، ص ١٥٧.

(٢) هذه الصورة مفترضة، ولا يمكن أن توجد على أرض الواقع، وذلك بسبب وجود مزدوج هابط من النوع "iy".

(٣) ومثل ذلك ما قالوه في حاله اتصال واو الجماعة، إذ الأصل اغزوو وارميوا، فنقلت حركة اللام إلى العين وحذفت الواو والياء للساكنين.

(٤) انظر : الخصائص، ابن جني، ج٣، ص ١٤٠ يتحدث هناك عن المضارع، ولكن ما يحدث في المضارع هو نفس ما يحدث في الأمر لأنه مأخوذ منه بحسب رأيهم.

فتسقط الياء الأولى في "ارميي" والواو في "اغزوي"، فنحصل على صورة الفعل النهائية ارمي واغزي ولكن عند اتصال الياء بفعل ينتهي بالألف في الأصل نحو "اخشي"، فإن ما يحدث عندهم مجرد سقوط الألف وبقاء الفتحة للدلالة عليها [1] وذلك نحو اخشي[2]. لكن الأستراباذي يرى أن الواو والياء قد لحقتا بهذا الفعل بعد حدوث الإعلال فيه، بمعنى أنهما لحقتا به بصورة اخشَ [3].

والحقيقة أن الواو والياء تلحقان بهذه الأفعال بصورتها الأولي، اي بالصورة المفترضة، التي يكون الفعل فيها مبنياً على السكون: ثم تحدث نفس التغيرات التي حدثت في الفعل المضارع [4] وذلك كما هو موضح بالرموز.

أ- اتصال الواو بالفعل

- ارموا : ارميْ + وا ← ارميوا ← ارموا

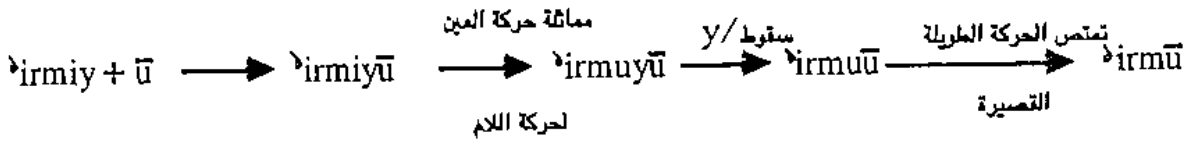

- اغزوا : اغزو+ وا ← اغزووا ← اغزوا

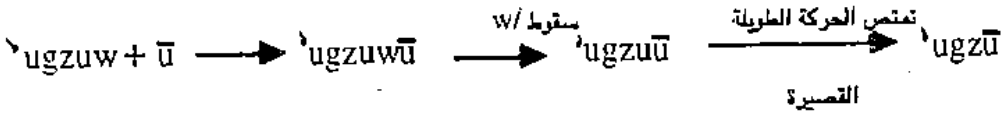

- اخشَوا : اخشَي+ وا ← اخشَيوا ← اخشَوا

---

(١) انظر : تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ص ٢٦٩.

(٢) وهو نفسه ما يحدث عند اتصال واو الجماعة بالفعل.

(٣) انظر : شرح الشافيه، الأستراباذي، ج٣، ص ١٦٠.

(٤) انظر : ص٦٧ـ ٦٨

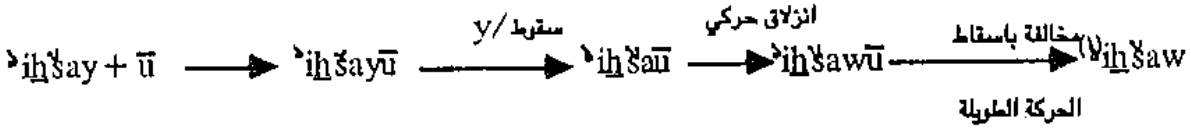

ب- اتصال الياء بالفعل

- ارمي : ارميٌ+ ي ← ارميي ← ارمي

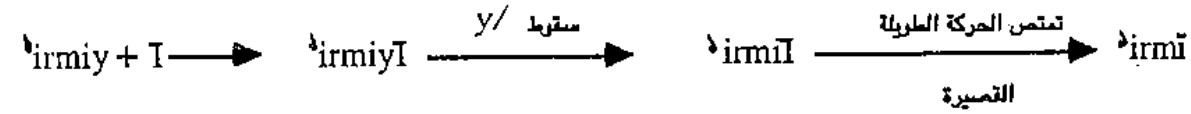

- اغزي : اغزو+ ي ← اغزوي ← اغزي

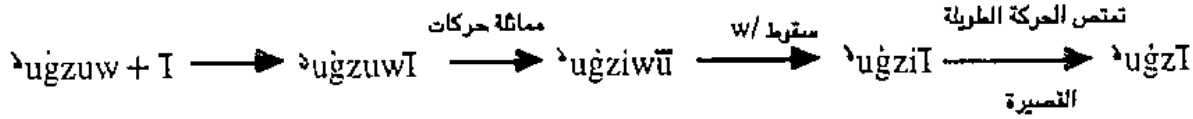

- اخشي : اخشيٌ+ ي اخشيي اخشي

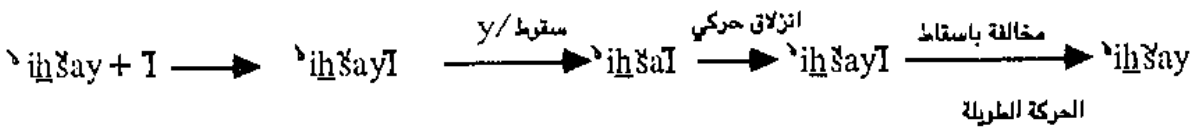

(١) يمكن الرجوع إلى ص ٢٢ لتفسير عدم سقوط شبه الحركة كما هو معتاد عند حدوث مخالفة.

الفصل الثالث

توكيد الأفعال المسندة إلى الضمائر

أولاً، إسناد الأفعال المعربة[1]

– الإسناد إلى ضمائر الإفراد[2] وجماعة المتكلمين

لعل أهم التغيرات التي تطرأ على الفعل المضارع المؤكد بالنون عند إسناده إلى تلك الضمائر، هو تحريك آخر الفعل بالفتح بعد أن كان حقه الرفع، في مثل قولنا: " لأدرسَنْ–لأدرسَنَّ/la-adrusan(na)" ولقد أشار إلى ذلك علماؤنا من السلف، قال سيبويه:"وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون، صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع[3]". وقال ابن يعيش:" فإذا لحقت هذه النون الفعل كان ما قبلها مفتوحاً مع تذكر الكتب[5]–في تفسير هذه الفتحة، فذهب بعضهم إلى أنها حركة بناء، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها حركة مجتلبة لالتقاء الساكنين، قال الأستراباذي في ذلك:"أمّا فتح ما قبلها في الواحد المذكر، فلتركيب الفعل مع النون، وبنائه على الفتح، عند الجمهور، لكون النون كجزء الكلمة[6]"ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والمبرد وأبي علي[7]. والحقيقة أن سيبويه يفرق بين حالتين هما:إذا كان الفعل مجزوماً، وإذا كان مرفوعاً، فأما في حالة الجزم فإن التحريك عنده للساكنين، فقد قال:"اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة، حركت المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم؛ لأن الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة[8]" وأما في حالة الرفع، فإن الفتحة لئلا يلتبس الواحد بالجمع[9]، كما ذكرت سابقاً. ثم أضاف الأستراباذي قائلاً:"وقال الزّجاج والسيرافي: بل الحركة للساكنين، معرباً كان الفعل أو مبنياً، لأنه بلحاق النون، بعُد الفعل عن شبه الأسماء،فعاد إلى أصله في البناء، والأصل في البناء السكون، فلزم تحريكه للساكنين، فحرّك بالفتح صيانة اللفعل من الكسر أخي الجر[10]".

قال الدنوشري:"يؤخذ مما حكاه سيبويه ومن معه، أنّ الفعل حينئذ، مضارعاً أو أمراً، مبني على السكون المقدر .

---

(١) أقصد بالأفعال المعربة هنا، الأفعال التي كانت تتأثر بالعوامل قبل دخول النون عليها، باستثناء، الأفعال المجزومة، والتي سيتم الحديث عنها عند الحديث عن الأفعال المبنية.

(٢) المقصود، بضمائر الإفراد هي ضمائر المفرد المتكلم، والمفرد المذكر المخاطب، والمفرد المذكر الغائب، والمفرد المؤنث الغائب.

(٣) الكتاب، سيبويه ، ج٣،ص٥١٩.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٩، ص٣٧.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) شرح الكافية، الأستراباذي، ج٢،ص٤٠٤. وانظر : المقتضب، المبرد، ج٣،ص١٩.

(٧) انظر : شرح الكافية، الأستراباذي،ج٢،ص٤٠٥.

(٨) الكتاب، سيبوية، ج٣،ص٥١٩. وانظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري،ج٢،ص٢٠٦.

(٩) الكتاب، سيبوية، ج٣،ص٥١٩.

(١٠) شرح الكافية، الأستراباذي،ج٢،ص٤٠٥. وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش،ج٩،ص٣٧.

وحرّك آخر الفعل لالتقاء الساكنين[1]، وقال الشهاب القاسمي معترضاً على القول بأن الحركة عارضة للساكنين:" هذا لا يتأتى في المضارع الخالي من ناصب وجازم، نحو:"والله ليقومن زيد"، لأن آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لأنه معرب رفعاً، فإذا اتصل به نون التاكيد، فاي الساكنين يلتقيان؟! وحينئذٍ، فالانتقاد مما يقوي الأول[يعني بالأول: الرأي القائل بالبناء على الفتح] اللهم إلا أن يراد أنه كان حقه البناء على السكون، لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان[2]".

إذاً، فاجانبان يتفقان على أن الفعل يصبح مبنياً، ولكنهما يختلفان في ما إذا كان مبنياً على الفتح أو على السكون، ففي حين يرى أصحاب المذهب الأول أن الفعل يصبح مبنياً على الفتح للتركيب مع النون، بناء خمسة عشرة يرى اصحاب المذهب الثاني أن الفعل يصبح مبنياً على السكون وأن الفتح ما هو إلا حركة مجتلبة للساكنين: سكون البناء، وسكون النون.

وأما المحدثون، من عرب ومستشرقين، فقد ذهبوا مذاهب أخرى في تفسير تلك الحركة، فذهب بعض المستشرقين[3] إلى أنّ هذه الحركة أصليه في لاحقة التوكيد وجزء منها، فعند التوكيد، فإننا نضيف–بحسب رأيهم–فتحة ونوناً"an "عند التوكيد بالخفيفة، وفتحة ونونين وفتحة"anna "عند التوكيد بالثقيلة، ثم إن هذه الحركة تسقط من النونين، إذا ما أسند الفعل إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة. وفي حالة إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، فإن هذه الحركة تمتص من قبل الفتحة الطويلة قبلها، ثم إنّ هذه الحركة[الحركة المرافقة للنون] تتحد مع حركة نون النسوة، عند اتصال الفعل بها، مشكلة معها فتحة طويلة هي تلك التي نراها عند توكيد الفعل المتصل بنون النسوة بالنون الثقيلة، مثل قولنا: هل "تضربنانّ"، وتصبح الفتحة بعد النون كسرة، فتصبح الجملة: هل تضربنانّ". وسار الدكتور عبد الصبور شاهين على خطى المستشرقين في تفسير تلك الظاهرة[4]، إذ قال : " والواقع أن العربية لم تعرف اسماً أو فعلاً أو حرفاً جرى نسجه المقطعي على هذا النحو الغريب المتمثل في نون التوكيد الثقيلة:(ص ص ح)، فهذا شكل مرفوض أساساً في اللغة، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد كما في نون التوكيد الخفيفة"، ثم هو يقدم حلاً للتخلص من هذا الوضع المرفوض عربياً وذلك عن طريق همزة الوصل لتيسير النطق بالساكن، وبذلك فإن نون التوكيد يجب أن تكتب عناصرها على الصورة "anna"، فهي أنّ الناسخة: أخت إنّ(inna) مع وجود فارق مهم هو أن همزة الناسخة–حين تتعامل مع الأسماء في الجملة– همزة قطع، وهمزة هذه– حين تلحق الفعل–همزة وصل.وبذلك فإن تعاملنا مع نون التوكيد في الحقيقة تعامل مع التركيب المقطعي"anna"أي أننا نتعامل غالباً مع مقطعين؛ الأول منهما مقفل(an–ص ح ص) يتحول في الاستعمال إلى (ح ص). والثاني قصير(ص ح) في حين أن النون الخفيفة تكوّن مقطعاً واحداً(أن–an)[5]". ولكن الدكتور شاهين يتفق مع القدماء القائلين بأن الفعل يبنى على السكون عند اتصاله بنون

---

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح، الشيخ يس،ج٢،ص٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) انظر :
A Grammar of the Arbic Language, W.wright, vol. I,p 6 /

(٤) انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين،ص٩٨–٩٩.

(٥) المرجع نفسه ، ص٩٨.

التوكيد، إذ قال في معرض حديثه عن التغيرات التي تطرأ على الفعل المسند إلى ضمير الواحد المذكر، قال : "وحينئذٍ سوف يكون اتصال الفعل بالنون مباشرة بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه، هكذا

ينصرُ + أنّ ←———— ينصرَنّ

yansuru + ʾanna ←———— yansuranna[1]

فالفتحة، كما يرى الدكتور شاهين، هي حركة همزة الوصل، وليست حركة بناء كما قال بعض القدماء. والحقيقة أن كلام الدكتور شاهين بخصوص همزة الوصل كان يمكن أن يكون صحيحاً، لو أن نون التوكيد تأتي في صدر الكلام وبدئه، ولكن لما كانت هذه النون لاحقة، فإنها تعتمد في بنائها المقطعي على ما قبلها من الكلام، فهي بذلك من المورفيمات المتصلة[2]، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن توجد مستقلة أو أن تنطق وحدها، مثلها في ذلك مثل الميم في نحو قولنا"أنتم"؛ إذ إنها أيضاً مكونة من صامت واحد فقط "ص" ولكننا مع ذلك لم نسمع أن أحداً يقول إنها مسبوقة بهمزة وصل؛ وذلك لأنها تعتمد في بنائها المقطعي على ما قبلها. وعليه فليس من داع لأن نفترض همزة وصل قبل النون، لأنها لا تنطق وحدها ولا في بدء الكلام. ويذهب الدكتور فوزي الشايب مذهباً آخر في تفسير الفتح فيقول:" والذي يصح عندنا من هذه الحركة، التي نجدها على آخر الفعل المؤكد، أنها حركة وليدة أنتجتها خصائص البنية المقطعية العربية، وذلك أننا عند توكيد الأمر والنهي في مثل قولنا: أضربْ ولا تضربْ، كل ما نفعله أننا نضيف لاحقة التأكيد، أي النون الساكنة هكذا:

اضربْ + نْ ←———— "idrib+n" فيصبح الفعل اضربْنْ – "idribn" وهنا يتشكل مقطع مزدوج الإغلاق من النوع (ص ح ص ص) وهو المقطع الاخير أي "ربْنْ :ribn" وهذا المقطع لا تسمح به العربية البتة، إلا في حالة واحدة، ألا وهي حالة الوقف، عند إسقاط حركة الآخر،....، بيد أنه إذا ما تشكل فيها بطريقة أو بأخرى فإنها تتخلص منه عن طريق الفصل بين الصامتين بحركة[3]". ولقد اختيرت الفتحة هنا، كما يرى الدكتور الشايب[4] لخفتها أولاً، ولقوة إسماعها ثانياً، وتجنباً للبس الذي قد يحدث لو أننا حركنا بالضم أو الكسر، إذا سيلتبس مع المسند إلى واو الجماعة في الأولى، ومع المسند إلى ياء المخاطبة في الثانية، كما سنعرض لاحقاً. وهذا ما ذهب إليه سيبويه حين قال:"والحركة فتحة، ولم يضموا؛ فيلتبس الواحد بالجمع[5]".وإذا، فإن الأصل في التوكيد،عند الدكتور الشايب، أن يكون للأمر والنهي أي الأفعال التي لا تنتهي بحركة، ثم يُقاس عليها الفعل المحرك آخره، فقد قال:"وهذا التفسير مبني على أساس الأمر والنهي، أي الفعل المشكل آخره بالسكون إعراباً أو بناء، أما الفعل المحرك آخره، فيُحمل على الأمر والنهي، فتُغَيّر حركته أيضاً ويؤتى بالفتحة طرداً للباب على وتيرة واحدة من جهة، ومنعاً للبس بين المفرد وغيره من جهة أخرى[6]". ولقد ذهب ابن يعيش من قبل إلى

---

(١) المنهج الصوتي،د. عبد الصبور شاهين،ص٩٩.

(٢) انظر : أسس علم اللغة، ماريوباي،ص١٠٠،١٠١

(٣) التأكيد بالنون–طبيعته، أصله وأثره،د.فوزي الشايب، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الإردنية، مجلد١٥،آذار١٩٨٨،عدد٣، ص١٢٦–١٢٧

(٤) المرجع نفسه،ص١٢٧.

(٥) الكتاب ، سيبويه،ج٢،ص٥١٩.

(٦) التأكيد بالنون،د.فوزي الشايب،ص١٢٧.

أن النهي والأمر هما الأصل في التوكيد،فقال:"والأصل دخولهما على الأمر والنهي للتوكيد، والاستفهام مضارع للأمر؛ لأنه واجب وفيه معنى الطلب، فإذا قلت: هل تفعلن؟فإنك تستدعي منه تعريفك، كما يستدعي الأمر الفعل[1]".

ورد الدكتور الشايب على قول المستشرقين بأن الحركة جزء من أداة التوكيد فقال:" وفي الواقع إن ما ذهب إليه المستشرقون، إن هو إلا ظن وتخمين، ودعوى يعوزها الدليل، بل إن كلام العرب ينسف هذا الذي يقولونه من أساسه، ومما يؤكد ضعف هذا الذي ذهبوا إليه وسقوطه، أنهم لم يتمكنوا من تقديم تفسير علمي لسقوط الفتحة إذا كان الفعل ينتهي بياء المخاطبة أو واو الجماعة، فالفتحة تسقط على رأيهم اعتباطاً[2]". ثم يستدل بما حكاه الفراء عن طيئ[3] وما نسبه ابن مالك إلى فزاره[4]ايضاً من أنهم يقولون في مثل ارمِ واقضِ: ارمنّ واقضينّ، فيقول:"فهؤلاء، كما روي عنهم، يلحقون النون بالفعل مباشرة، ولو كان الذي يلحق بالفعل عند التوكيد هو (ـ ن/an) أو (ـ نّ /anna)، كما زعم المستشرقون، لكان ينبغي أن نجد أثراً للفتحة عند تأكيد الناقص اليائي، ولكن المفروض أن يكون الفعل"ارمَنّ، واقضَنّ" بحذف الكسرة القصيرة كما تحذف الكسرة الطويلة(ياء المخاطبة) والضمة الطويلة(واو الجماعة) عند مباشرة النون ....، ولكان المفروض أن يكون كل من "اخشَ، وارضَ" عند توكيدهما : اخشانْ، وارضانْ؛ لأن الفعل ينتهي بفتحة قصيرة، ثم تضيف فتحة قصيرة من التوكيد، هكذا :

ʾiẖšan ←———— ʾiẖša+ an

وهذا يعني أنه ستتابع فتحتان قصيرتان، فكان المفروض أن تتحدا فتشكل[5] منهما فتحة طويلة ويكون الفعل" ʾiẖšān" بالخفيفة، و" ʾiẖšānna"بالثقيلة[6].

والحقيقة أنني أميل إلى ما ذهب إليه وليم رايت من أن الفتحة جزء من لاحقة التوكيد، بمعنى أننا، عند التوكيد، نضيف اللاحقة"ـ ن/an" للتوكيد بالنون الخفيفة، واللاحقة"ـ ن /anna" للتوكيد بالنون الثقيلة، وأما سقوط الفتحة عند انتهاء الفعل بياء المخاطبة أو واو الجماعة، فهو–وأن كان رايت لا يوضح آليته–إلا أنه ليس أعتباطياً، وسأبين آليه سقوطها عند الحديث في هاتين المسألتين لاحقاً.

كما أنني أخالف الدكتور الشايب في أن مجيء "ارمِنّ" و "اقضِن" عند طيئ وفزراة وعدم مجيء اخشان"، دليل على عدم صحة ما ذهب إليه رايت، إذ إن التوكيد"اخشَ" بصورة"اخشان" سيؤدي إلى اللبس مع الفعل المنتهي بألف الاثنين، عندهم، وذلك لأن التوكيد بهذه الصورة يقتضي أنهم يضيفون ألف الاثنين إلى الصورة

---

(١) شرح المفصل،ابن يعيش،ج٩،ص٤٠.

(٢) التأكيد بالنون،د.لوزي الشايب،ص١٢٣.

(٣) المرجع نفسه،والصفحة نفسها.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك،ص٢١٦.

(٥) ورد في النص "فتشكل"ويبدو أنه تحريف، وأن المقصود لتتشكل.

(٦)التأكيد بالنون، د.لوزي الشايب،ص١٢٤.

المحذوفة أيضاً عند الإسناد إلى الاثنين، مما يؤدي إلى عدم وجود فرق بين توكيد الفعل المسند إلى الواحد والمسند إلى الاثنين. تماماً كما يحدث عند توكيدهم ارمِن بصورة ارمِن، فلا يميزون المذكر من المؤنث[1]هذا من وجهة، ومن جهة أخرى، فإن الفعل"اخشَ" سيصبح غير جائز التوكيد بالنون الخفيفة"اخشانْ"؛ بسبب تشكل مقطع من النوع"ص ح ح ص" على غير حده[2]. إلا اذا ما قصرت الحركة فأصبح الفعل"اخشنْ"بالخفيفة، واخشَنّ، قياساً عليها، بالثقيلة، وبالتالي فإن اتحاد الفتحتين (فتحة الآخر في اخشنَ، والفتحة المرافقة لنون التوكيد)لن يؤدي إلى أن يصبح لفظ الفعل اخشانْ، كما قال الدكتور الشايب، وذلك لإن اتحادهما سيؤدي إلى سياق محظور هو المقطع"ص ح ح ص" وبالتالي تقصير الحركة، وعلى هذا فليس في قول طيء"اخشنْ" أي دليل على أن النون وحدها هي التي تلحق للتوكيد.

وأما مجيء ارمِن واقضِن، فليس فيه حجة على رايت، إذ لو كان ينبغي أن نجد أثراً للفتحة، إذا كانت جزءاً من لاحقة التوكيد، لكان ينبغي أن نجد لها أثراً أيضاً إذا كانت علامة بناء، فالتقاء الكسرة مع الفتحة عند تأكيد صورة ارمِ–المحذوفه–يقتضي سقوط إحدى الحركتين، لعدم جواز التقائهما، ويبدو أن الفتحة كانت أقرب إلى السقوط، لأن سقوط الكسرة سيؤدي إلى خروج الفعل عن بابه، وذلك لأن فيه تغييراً لحركة العين من حركة أصلية إلى حركة طارئة، وهذا على عكس تغيير حركة اللام من حركة طارئة للإعراب إلى أخرى طارئة للتوكيد. هذا فضلاً عن أنني اتفق مع الدكتور الشايب[3]في أن هذه الظاهرة ظاهرة قديمة قد عدلت في مراحل لاحقة لما فيها مع عدم التمييز بين الجنسين.

وأما ما ذهب إليه الدكتور الشايب ومن قبله ابن يعيش من أن أصل التوكيد أن يكون للأمر والنهي ثم قيس غيرهما عليهما، فإنني أرى أنه ليس سليما، وذلك لأن توكيد الأمر والنهي جائز، في حين أن توكيد المضارع، إذا كان جوابا للقسم واجب، فالأولى أن نقيس ما هو جائز التوكيد على ماهو واجبه. إذاً فالأصل في التوكيد أن يكون للمضارع، وفي هذه الحالة فإن الفعل في الأصل يكون محركاً بالضم، ثم بالفتح عند اتصاله بالنون، خفيفة كانت او ثقيلة. ويمكن تفسير سقوط الضمة بما يأتي: عندما يقول: والله لأدرسَن فإن الفعل في الأصل هو:(لأدرسُ + لـ ن/la?adrusu+an)، فتلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما،فلا بدّ من التخلص من هذا الوضع، بسقوط إحدى الحركتين. ولو أننا أسقطنا الفتحة لأدى ذلك إلى أن يلتبس المفرد بالجمع كما سنعرف لاحقاً، وهذا غير جائز، فقد قال ابن درستويه:"وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، و واضع اللغة–عزوجل–حكيم عليهم،وإنما اللغات موضوعة للإبانة عن المعاني[4]". فتسقط الضمة ويصبح الفعل صورة "لأدرسَنّ/(la?adrusan(na)". وبناء على هذا التفسير الذي ارتضيناه، فإننا نستطيع تفسير ما يحدث في الأفعال المعتله الآخر، عند توكيدها بالنون نحو لأدعوَن ولأرمينَ ولأخشين. أما بالنسبة للقدماء فلم تكن هذه

---

(١) شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور،ج٢،ص٤٩٢.

(٢) الفوائد الضيائية، الجامي،ج٢،ص٤٠٥.

(٣) انظر التأكيد بالنون، د. لوزي الشايب،ص١٢٦.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي،ج١،ص٣٨٥.

المسألة ذات بال عندهم، إذ إنهم لم يكونوا-يميزون بين الواو والياء اللتين هما صامتان من جهة، والضمة الطويلة والكسرة الطويلة في نحو يدعو ويرمي، من جهة أخرى، قال سيبوية:"وإذا كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنين، ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة، حركتها كما تحركها لألف الاثنين،....، وذلك نحو قولك: لأدعوَن ولأرضين ولأرمين[1]" وأما إذا كان الفعل منتهياً بالألف، فإن هذه الألف ترجع إلى أصلها الواوي أو اليائي، بحسب قولهم، ولم يقدموا تفسيراً لذلك باستثناء القياس على هل تغزوَنّ وترميَنّ"، قال الأستراباذي:" وأما رد الألف إلى أصلها نحو هل "ترَيَن وترضيَن، والأصل ترى وترضى، فليس لخوف الالتباس[2]، بل للقياس على "هل تغزوَن وترميَن[3]".

ولتفسير ذلك، فإننا نذهب إلى لاحقة التوكيد"an(na)" قد لحقت تلك الأفعال بصورتها الأولى قبل حدوث الإعلال فيها، أي بصورة"أدعُوُ/ad ʿuwu" و "ارمُي/ armiyu" و"أخشيُ/ahšayu"، فيجري عليها من التغيرات ما جرى على الأفعال الصحيحة[4]" لأكتبنّ" ونوضح ذلك بالرموز كما يأتي :

ʾadʿuwu + an)na) —(١) تسقط الضمة بسبب التقاء الحركتين→ la-ʾadʿuwan(na) —(٢) تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين→

→ la-ʾadʿuan(na) —(٣) لنزلاق حركي وتشكل الواو/w→ la ʾadʿuwan(na)

وعلى هذا فإن الفعل : لأدعوَن" يكون بوزن "لأفعون" وذلك لأن الواو التي نراها ليست لام الفعل وإنما ناتجة من الانزلاق الحركي كما رأينا.

– لأرمِيَن :

ʾarmiyu+an(na) —(١)→ la-ʾarmiyan(na) —(٢)→ la-ʾarmian(na)

—(٣)→ laʾarmiyan(na)

وكما قلنا في "لأدعوَن"، فإن الفعل هنا بوزن "لافعين"؛ لأن الياء هنا ليست لام الفعل:

– لأرضَيَن :

ʾarḍayu+an(na) ——→ laʾarḍayan(na)

وربّ سائل يسأل، لماذا لم تسقط شبه الحركة"الياء" بالرغم من وقوعها بين حركتين، كما حدث مع الفعلين السابقين؟.

---

(١) الكتاب ، سيبويه، ج٣، ص٥٢٨.

(٢) يقصد هنا بخوف الالتباس، التباس المسند إلى ضمير المثنى بالمسند إلى ضمير المفرد أو الاسم الظاهر. انظر شرح الشالية، الأستراباذي،ج٣،ص١٠٨-١٠٩.

(٣) شرح الشالية ، الأستراباذي،ج٣،ص١٠٩.

(٤)انظر :ص ٩٣

يرى القدماء أن السبب في عدم الحذف هو كون الحركة عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة[1]. لكن الحقيقة أن عدم الحذف لسبب يختلف تماما، فسقوط الياء هنا كان سيؤدي إلى التقاء حركتين متماثلتين هما الفتحتان، مما يؤدي إلى تشكيل الفتحة الطويلة،فيصبح الفعل"لأرضانْ/la'arḍānna" إذا أكد بالنون الثقيلة، وأما تأكيده بالنون الخفيفة فإنه سيمتنع وذلك بسبب تشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق(ص ح ح ص)وهو المقطع الأخير في "لأرضان/la'arḍān" كما أن تقصير الحركة الطويلة سيؤدي إلى خروج هذا الفعل وما يشبهه عن الصوره التي يؤكد عليها الفعل المعتل الآخر، إذ إنه سيصبح"لأرضَنْ/la'arḍan" فكان أن بقيت هذه الياء ولم تحذف وذلك كي لا يؤدي حذفها إلى اختلاف صورة الفعل المؤكد بين فعل وآخر.

وإذاً، فإن، الفتحة التي نشاهدها في آخر الفعل المضارع المسند إلى ضمائر الإفراد عند توكيده بالنون، ليست حركة بناء، كما ذهب إلى ذلك بعض السلف، وليست حركة لالتقاء الساكنين، كما ذهب بعضهم الآخر، وبعض المحدثين، فالفعل لم يصبح مبنياً عند اتصال النون به،بل بقي على إعرابه، وهذه الفتحة ما هي إلا فتحة مرافقة لنون التوكيد، بمعنى أنها جزء لا يتجزأ من لاحقة التوكيد.

والحقيقة أن الرأي ببقاء الفعل على إعرابه قد قال به بعض علمائنا من السلف، فقد جاء في شرح الكافية: "وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونان من الفعل المضارع باق على إعرابه كما أن الاسم مع التنوين معرب، ولكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق صار الإعراب مقدراً كما في غلامي[2]".

---

(١) شرح الشافية ، الأستراباذي،ج٣،ص١١٠.

(٢) شرح الكافية، الأستراباذي،ج٢،ص٢٢٨.والنظر : شرح ابن عقيل،ج١،ص٣٩.

توكيد الفعل المنتهي بألف الاثنين

لابُدّ في البداية من أن نبين أن الغالبية العظمى من العلماء[1] قديمهم وحديثهم، قد اتفقوا على أن الفعل المسند إلى ضمير الاثنين لا يؤكد بالنون المخففة[2]، فقد قال الخليل:"إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين، كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقوف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألف فيلتبس الواحد والاثنين[3]. وقال ابن يعيش في ما نسبه إلى سيبويه والخليل:"كل موضع تدخل فيه الشديدة،فإن الخفيفة تدخل فيه أيضاً إلاّ مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء[4].وقال الأستراباذي:" لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حدّهِ[5]" ولكنهم يختلفون في تفسير المنع، فيرى القدماء أن علة المنع هو التقاء الساكنين على غير حدّه، وحدّه كما يرون، أن يكون الساكن بعد الألف مدغماً مثل: دابّة،شابة[6]، فعند إلحاق النون بالفعل المسند إلى ضمير الاثنين، في مثل قولنا: هل " تذهبـــان/ taḏhabān"، فإنهم يرون أنه يلتقي ساكنان–وذلك بعد حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال–وهذا غير جائز، لأن النون غير مشددة، ولا سبيل إلى التخلص من هذا الوضع، وذلك لأن حذف الألف، على رأيهم، يؤدي إلى الالتباس مع المفرد، قال سيبوية:"إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثْنين،ولم تكن الخفيفة ههنا، لأنها ساكنة، وليست مدغمة، فلا تثبت[7] مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس مـــع الواحد[8]". وكذلك لا يجوز تحريك النون الخفيفة للساكنين،"لأن النون ليست واجبة وأنت إذا جئـــت بها زائدة، وأحدثت لها حركة، فهذا ممتنع[9]" ولكن، في الحقيقة فإنه لم يلتق ساكنان، وكل ما جرى هو أننـــا عندما ألحقنا النـون الخفيفة بالفعل في مثل قولنا:هل تذهبان، فإن نون الرفع تسقط بسبب كراهية توالـــي الأمثال، فيتشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق هو : (بان/ban)ومثل هذا المقطع لا تقبله العربية إلاّ عند الوقف، أو في حالة يكون فيها الصامت الذي يغلق ذلك المقطـــع مماثـــلاً للصـــامت الـــذي يبـــدأ بـه المقطـــع

---

(١) مسألة خلافية، انظر الأنصاف في مسائل الخلاف،الأنباري،ج٢،ص٦٥٠،مسألة رقم ٩٤.

(٢) يونس والكوفيون يجيزون إلحاق الخفيفة به معتمدين في ذلك على قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "ولا تتبعان سبيل الذي لا يعلمون"(سورة يونس/ آية٨٩) إذ قرأها بتخفيف النون وكسرها"ولاتتبعان" على أنها نون التوكيد الخفيفة، وأنها جاءت مكسورة لأن الثقيلة مكسورة. لكن سيبويه يخرج هذه الآية على أن النون نون الرفع وأن "لا" قبلها للنفي وليست للنهي، وبذلك فإن جملة"لاتتبعان" في موضع النصب على أنها حال وإلى ذلك يميل الباحث. انظر في ذلك: إعراب القرآن، النحاس،ج٢،ص٧٤. وانظر شرح المقدمة المحسبة،ابن بابشاذ،ص٢٠٩–٢١٠.وانظر : غريب إعراب القرآن، الأنباري،ج١،ص٤١٠.وانظر النشر في القراءات العشر ابن الجزري،ج٢،ص٢٨٦.

(٣) الكتاب ، سيبويه،ج٣،ص٥٢٥.

(٤) شرح المفصل،ج٩،ص٣٨.وانظر:الجمل في النحو،الزجاجي،ص٣٥٧.

(٥) شرح الكافية،ج٢،ص٤٠٥.

(٦) انظر: الكتاب،ج٣،ص٥١٩.وشرح المفصل،ج٩،ص٣٨.

(٧) ورد في النص: فلا ثبتت، ويبدو أنه قد حصل تحريف والمقصود : فلا تثبت.

(٨) الكتاب ، سيبويه،ج٣، ص٥١٩.

(٩) المقتضب،المبرد،ج٣،ص٢٤.

التالي[1]، وذلك مثل قولنا دابّة، وشابّة، وهو ما عُرف قديماً بقولهم أن يكون الحرف مشـــــدداً، قـــال بروكلمان:"ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة، إلاّ في المقاطع المغلقـة عـن طريق التضعيـــف، مثل: (ḍallūna) "ضالّون"، وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق إلاّ بعد سقوط حركة آخر الكلمة في الوقـوف مثل (ḍallūn) [2].

وعدم جواز مثل ذلك المقطع خاصية تتفرد بها العربية عن غيرها من اللغات السامية الأخرى، فنجـد أن الفعل(قُمْqum) يقابله في العبرية والسريانيةqūm ولم يمتنع فيهما تشكل المقطع نفسه[3].

وعند تشكّل مثل ذلك المقطع، تلجأ العربية إلى تقصير الحركة(الألف) فيصبح الفعل :هـل تضربَن،وهـــذا يؤدي إلى أن يلتبس الفعل المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد.

وأما عند إلحاق نون التوكيد الثقيلة فإن الشرط المطلوب لتكون المقطع(ص ح ح ص)يتحقق، لذلك فليس هناك من مانع لإلحقها، قال سيبويه:"وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النون الثقيلـة حذفـت نـون الاثنين لاجتماع النونات ولم تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم،ولو أذهبتها لم يُعلـم انك تريد الاثنين[4]".

وبعد سقوط النون فإن لاحقة التوكيد"ـّ نْ/anna) تتصل بالفعل المنتهي بالألف فتلتقي الفتحـة القصـــيرة المرافقة للنون مع الفتحة الطويلة(ألف الاثنين)، فتمتص الفتحة الطويلةُ القصيرة وذلك لأن الطويـــل لا يُطوّل، وقد قال بعض القدماء بهذه الفكرة، إذ جاء عن الزجاجي أنه قال:"ولو مدت الألف وطال مدها، مـــا زادات عـــلى الألف لأنها حرف لا يتكرر، ولا يؤتي بعدها بمثلها[5]".

ويمكن توضيح ذلك بالرموز على النحو الآتي :

– هل تضربانّ

taḍribāni+anna ——تسقط نون الرفع——→ taḍribāanna ——تمتص الفتحة الطويلة القصيرة——→ taḍribānna

ثم تحدث مخالفة بين الفتحة الطويلة(الألف) والفتحة القصيرة (حرة النون)، قال هنري فليش:"تحدث مخالفـة بإبدال الفتحة القصيرة"a" كسرة قصيرة"i" عند مجاورتها مباشـرة لفتحـة طويلـة"ā" والهـدف مـن ذلـك بداهـة تجنـب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة[6]".

وبذلك فإن الصورة تكون هل "تضربانّ"/taḍribānni".

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،د.فوزي الشايب.ص١٢٧.

(٢) فقة اللغات السامية، بروكلمان،ص٤٤.

(٣) An Introduction to the Comprative Grammer of the Semitie Languages, S. Moskati,p 65

(٤) الكتاب ، سيبويه،ج٣،ص٥١٩.

(٥) شرح الكافية، الأستراباذي،ج٢،ص٤٠٧.

(٦) العربية الفصحى،هنري فليش،ص٤٨.

توكيد الفعل المنتهي بياء المخاطبة:

اتفق اللغويون قديماً وحديثاً، على جواز لحاق نون التوكيد الخفيفة والثقيلة بالفعل المسند إلى ياء المخاطبة، كما لاحظوا التغيرات التي تطرأ على الفعل عند لحاقهما به، فقد قال ابن يعيش:"وتقول في المؤنث هل تضربنَّ يا هند، والأصل تضربين، فحذفت النون التي هي علامة الرفع وللبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين[1]". فبعد حذف نون الإعراب يلتقي ساكنان–كما–يرون–هما الياء والنون الخفيفة، أو الياء والنون الأولى من النون الثقيلة، ولما كان حذف الياء لا يؤدي إلى الإلباس، فقد حذفوها، فأصبح الفعل في صورته النهائية:هل تضربن، ولا فرق في ذلك بين النون الخفيفة والثقيلة.

والحقيقة أنّ ما ذهبوا إليه مجانب للصواب، فليس هناك التقاء لساكنين وذلك لإن الياء ليست ساكنة وإنما هي حركة طويلة، ليس هناك سقوط لها. ويرى الدكتور الشايب أن ما يحدث هو اختزال للحركة الطويلة الياء (ضمير المخاطبة الحركي)وذلك عند اتصال نون التوكيد[2]مثل هل تذهبِن، إذ الأصل هل تذهبينtaḏhabīn، فتشكل المقطع المديد المفرد الإغلاق، من النوع(ص ح ح ص) وهذا غير مقبول في العربية إلا في حالتي الوقف والتضعيف، كما ذكرت سابقاً، فتلجأ العربية إلى تقصير الحركة[3]فنحصل على صورة تذهبِن taḏhabin. فهو يرى أن النون وحدها(n) هي التي تلحق الفعل، في حين أني قد بينت سابقاً غير ذلك، فما يلحق الفعل عند توكيده بالنون الخفيفة هي اللاحقة"ـ ن/an" فتسقط نون الإعراب مع حركتها، فتصبح صورة الفعل " taḏhabīan"، وبذلك تلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما وهما ياء المخاطبة(الكسرة الطويلة) والفتحة المرافقة للاحقة التوكيد، فلا بد من سقوط إحداهما. أما ياء المخاطبة فلا يجوز أن تسقط؛ وذلك لأنها جيء بها للدلالة على جنس المسند إليه وعدده، فلم يبق إلا أن تسقط الفتحة وبسقوطها يصبح الفعل على صورة : تذهبين/taḏhabīn"، فتشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق(ص ح ح ص)، هو المقطع الأخير في الفعل المؤكد. وللتخلص من هذا الوضع، تلجأ العربية إلى تقصير الحركة الطويلة، فيصبح الفعل بصورة"تذهبِن/tadhabin". ويمكن تلخيص ذلك بالرموز كما يأتي:

taḏhabīna+an $\xrightarrow{\text{سقوط نون الإعراب}}$ taḏhabīan $\xrightarrow{\text{سقوط الفتحة}}$ taḏhabīn $\xrightarrow{\text{تقصير الحركة}}$ taḏhabin

وأما ما يحدث عند إلحاق النون الثقيلة، فما هو إلا قياس على النون الخفيفة، إذ لا يوجد أي سبب صوتي يمنعنا من القول:هل تذهبينَّtaḏhabīnna، وذلك لأن المقطع(بينّ/bīnna)في هذه الحالة جائز؛ وإنما قصرت الحركة الطويلة(الياء)قياساً على حالة الاتصال بالنون الخفيفة،وطرداً للباب على وتيرة واحدة[4].وقال ابن جني: "والأفعال كلها تجري مجرى المثال الواحد، فإذا وجد في بعضها شيء فكأنه موجودفي بقيتها[5]،وفي هذا المعنى

---

(١) شرح المفصل،ابن يعيش،ص٣٨.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،د.فوزي الشايب،ص١٢٧.

(٣) المرجع نفسه،ص١٢٦.

(٤) المرجع نفسه،ص١٢٧.

(٥) الخصائص ، ابن جني،ج٣،ص٨٤

قال فندريس :" ولما كان التغير لا ينحصر في الكلمة منعزلة ، بل في آلية النطق نفسها ، فإن الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير في نفس الصورة " (١) وعلى هذا فاختزال الحركة الذي نراه ، عند توكيد الفعل المسند إلى ياء المخاطبة ، لم يتم لعلة صوتية ، وإنما حملاً على ما حدث عند التوكيد بالخفيفة .

ويمكن تلخيص ما يحدث عند إلحاق النون الثقيلة كما يأتي :

- هل تذهبينّ :

هذا الذي ذكرته مختص بالفعل الصحيح ، أما الفعل المعتل (وأعني به المعتل الآخر) مثل " ترمين / tarmīna " ، وتغزين taġzīna " ، " تخشَيْن taḫšayna "، فقد رأوا أن نون التوكيد تلحقه ، وهو في الصورة هذه ، ثم تجري على الأول والثاني منها التغيرات التي ذكروها من سقوط النون لتوالي الأمثال ، ثم سقوط الياء للساكنين ، قال الأستراباذي :" فإن كان ما قبلها (يقصد قبل الياء) مكسوراً كاضربي واغزي وارمي ، حذفت الياء للساكنين "(٢)، وأمّا إذا كان الضمير ساكناً وما قبله متحرك مثل الفعل " تخشَيْن "، فإنه ، بحسب رأيهم ، عند لحاق النون به تسقط نون الإعراب لتوالي الأمثال، فيلتقي ساكنان هما الضمير (الياء) والنون الخفيفة ، أو الياء والنون الأولى من الثقيلة ، ولكن في هذه الحالة لا يحدث حذف للضمير ، وإنما تحريك له ، وحجتهم في ذلك أن الحذف لا يكون إلاّ للياء التي قبلها كسرة ، قال المبرد: " فإذا كان قبل الواو والياء فتحة لم تحذفها لالتقاء الساكنين ، وحركتا ، لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة ، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرف لين كالألف " (٣).

والحركة التي أقروها هنا هي الكسرة ، لأنها تناسب الياء من جهة ، فقد قال الشيخ خالد الأزهري :" وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين " (٤)، ومن أجل طرد الباب على وتيرة واحدة من جهة ثانية فقد قال الأستراباذي :" وإن كان ما قبلها مفتوحاً (يعني قبل الياء) حركت بالكسر ....، إجراءً لما قبل النون في المخاطبة مجرى واحداً مع أن الكسر للساكنين هو الأصل " (٥) .

---

(١) اللغة ، فندريس ، ص ٧٢ .

(٢) شرح الكافية ، ج٢ ، ص ٤٠٤ . وانظر : المقتضب ، المبرد ، ج ٣ ، ص ٢٠ .

(٣) المقتضب ، المبرد ، ج ٣ ، ص ٢٢ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٥) شرح الكافية ، الأستراباذي ، ج٢ ، ص ٤٠٤ .

ويذهب المحدوثون إلى كلام قريب مما قاله القدماء ، في الفعلين الأولين : (ترمين ، وتغزين)، فإنه بلحاق النون الخفيفة تسقط نون الإعراب لتولي الأمثال ، فيتشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق من النوع (ص ح ح ص) كما يأتي :

هل ترمين + نْ ← هل ترمينْ

tarmīn + n → tarmīn

والمقطع المديد هو المقطع (مين mīn) ، وهو مرفوض في العربية، كما ذكرت ، فتلجأ العربية إلى التخلص منه وذلك بتقصير الحركة الطويلة ، فيصبح الفعل :" هل ترمِنْ tarmin "، وهو نفسه ما حدث في الفعل الصحيح . وقيس على ذلك عند لحاق النون الثقيلة ، إذ لا يوجد ما يمنع لحاقها دون تغيرات (١).

وأما الأفعال من مثل :" تَخْشَيْنَ " ، فإنه – بحسب رأي بعض المحدثين – عند لحاق نون التوكيد وسقوط نون الإعراب لتوالي الأمثال ، يتشكل مقطع طويل مزدوج الأغلاق من النوع (ص ح ص ص) وهو مرفوض إلا في حالة الوقف ، بعد إسقاط حركة الإعراب في مثل قولنا هذه بنت (٢). فلا بدّ من التخلص من هذا الوضع ، ولا يجوز حذف أحد الصامتين (٣)، فلجأت العربية إلى تحريك الياء بحركة مجانسة وهي الكسرة . ويتم هذا على النحو الآتي :

هل تخشَيْنَ + نْ ← هل تخشَيْنْ ← هل تخشَينِ .

تسقط نون الإعراب — تحريك الياء بالكسر

tahšayna + n ⟶ tahšayn ⟶ tahšayin

ولكننا بالعودة إلى الرأي القائل بأن النون مسبوقة بفتحة ، يمكن لنا التوصل إلى التفسير الأصح من وجهة نظري لما يحدث عند لحاق نون التوكيد بالأفعال المعتلة الآخر ، بأنواعها الثلاثة ، والمنتهية بياء المخاطبة من مثل : ترمين وتغزين وتخشَيْن . وذلك على النحو الآتي :

١- هل ترمين ، فالنون حقيقة ، تلحق الفعل بصورته الأولى عند اتصال الياء به وقبل حدوث الإعلال ، أي بصورة (ترميين / tarmiyīna). فتسقط نون الإعراب كراهية لتوالي الأمثال وذلك على النحو الآتي :

هل ترميين + ـــ ن ← ترميينْ

tarmiy ī na + an → tarmiy ī n (٤)

---

(١) انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ، ص ١٠٢ وانظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، د. فوزي الشايب ، ص ١٢٧ .

(٢) انظر : أثر القوانين الصوتية ، د. فوزي الشايب ، ص ١٠٢ .

(٣) العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ٤٥ .

(٤) بعد سقوط نون الإعراب ، التقت حركتان هما ياء المخاطبة والفتحة ، وذلك كما حدث في الفعل الصحيح ، انظر ، ص . فسقطت الفتحة للأسباب التي بيناها سابقاً .

وبذلك يتشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق (يين / yīn) على غير حده فتلجأ العربية إلى تقصير الحركة فنحصل على الصورة هل " ترمِين / tarmiyin " ، فتقع شبه الحركة بين حركتين ، وهذا موطن ضعف لها ، كما ذكرت سابقاً ، فتسقط ، وتلتقي حركتان متماثلتان ، فتصبح صورة الفعل : هل ": ترمين tarmīn " ، فيتشكل من جديد مقطع مديد مفرد الإغلاق (مين mīn) فتقصر الحركة ، ونحصل على الشكل النهائي للفعل :" هل ترمِنْ / tarmin ".

٢. هل تغزِن ، فتلحق النون الخفيفة الفعل في صورته الأولى ، أي بصورة : (هل تغزوِينَ taġzuwīna)، فتسقط نون الإعراب لتوالي الأمثال وذلك كما يأتي :

هل تغزوِينَ + ـــ ن ← هل تغزُوِنْ

taġzuwīna + an → taġzuwīn

ثم تحدث مماثلة بين حركة العين وحركة اللام الطويلة ؛ وذلك بسبب كراهية توالي الأضداد(١). فيصبح الفعل " تغزوين / taġziwīn "، ولما كان المقطع الأخير مرفوضاً لانه من النوع " ص ح ح ص " فقد لجأت العربية إلى تقصير الحركة الطويلة فأصبح الفعل بصورة هل " تغزِوِنْ / taġziwin " وبذلك تقع شبه الحركة (الواو / w) بين حركتين فتسقط ، فتلتقي الحركتان المتماثلتان ، فنحصل على الصورة هل " تغزين / taġzīn " فيتشكل من جديد مقطع طويل مفرد الإغلاق (زين / zīn) فتتخلص منه العربية بتقصير الحركة ، فحصل على الصورة النهائية للفعل : هل تغزِنْ / taġzin .

٣- هل تخشين ، ما جرى في النوعين السابقين يجري الآن، فتلحق النون الخفيفة الفعل بصورته الأولى ، أي بصورة (تخشيين / taẖšayīn) فتسقط نون الاعراب لتوالي الأمثال ، وذلك كما يأتي :

هل تخشيينَ + ـــ ن ⟵ هل تخشيينْ

taẖšayīna + an → taẖšayīn (٢)

وبذلك نحصل على مقطع طويل مفرد الإغلاق (يين / yīn)، فتقصر الحركة ، ونحصل على صورة جديدة هي (هل تخشين / taẖšayin)، فتقع شبه الحركة بين حركتين ، وهذا موضع ضعف لها ، فتسقط ، فتلتقي حركتان مختلفتان ، لا سبيل إلى الجمع بينهما ، كما أن إسقاط حركة الصوت الساقط ، والاستعاضة عنه بمد حركة ما قبله يؤدي إلى ضياع المعنى (معنى المخاطبة للمؤنث)، إذ تصبح الصيغة الجديدة (تخشان / taẖšān)، وبعد تقصير الحركة الطويلة تصبح (تخشَن / taẖšan) . وفي ذلك ضياع لمعنى المخاطبة للمؤنث .

---

(١) انظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، ص ٢٦٤ .

(٢) لا تحدث هنا مماثلة بين حركة العين وحركة اللام الطويلة ، وذلك لعدم الثقل .

ولما كان اجتماع حركتين مختلفتين غير جائز ، وحذف الحركة الثانية غير جائز أيضاً ؛ فلا بدّ من طريقة للتخلص من التقاء الحركتين . والطريقة هي الانزلاق الحركي ، إذ نتيجة لالتقاء الفتحة والكسرة (taḫšain) يحدث انزلاق حركي تتشكل منه الياء (y) . فنحصل على الصورة النهائية للفعل وهي :(هل تخشَيِن / taḫšayin) . ورب سائل يسأل ، لماذا لم تسقط شبه الحركة (الياء / y) بالرغم من وقوعها بين حركتين ؟ والجواب على ذلك أن شبه الحركة (الياء / y) جيء بها هنا لسبب ، وسقوطها يؤدي إلى المحظور نفسه الذي جاءت بسببه .

وإذا ، فالياء التي نراها في مثل هل " تخشَين " ، ليست في الحقيقة لام الفعل ، وإنما هي شبه حركة ، جيء بها للتخلص من محظور ، وهو التقاء حركتين لا يمكن الجمع بينهما . ولو كانت لام الفعل لاقتضى القياس أن تسقط لوقوعها بين حركتين .

توكيد الفعل المنتهي بواو الجماعة

إن ما قيل في شأن الفعل المنتهي بياء المخاطبة هو نفسه ما يُقال في شأن المسند إلى واو الجماعة ، وإن التغيرات الصوتية هي نفسها في كل منهما ، باستثناء فارق واحد ، هو اننا كنا نتحدث في الأول عن الياء ، وفي الثاني عن الواو . قال سيبويه :" وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلُن ذاك ولتذهبُن، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً (١) . وقال ابن يعيش :" وتقول في الجمع : هل تضربُن زيداً يا قوم ، ولا تضربُن زيداً يا قوم ، فتحذف الواو التي هي ضمير الفاعل لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة قبلها تدل عليها " (٢). وقال ابن السرّاج :" فإذا أدخلت النون على " يفعلان " حذفت النون التي هي علامة الرفع ، لاجتماع النونات ، ولأنّ حقه البناء، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع ، كذلك النون في يفعلون .... ، وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار لتفعلُنّ " (٣).

فالأصل عندهم : هل تضربون، فتسقط النون فيصبح : هلى تضربونْ ، فيلتقي ساكنان هما : الواو والنون الخفيفة ، أو الواو والنون الأولى من الثقيلة ، فتسقط الواو وتبقى الضمة دليلاً عليها ، ويصبح الفعل هل تضربُن . فهذه الحالة عندهم ، تنطبق على التوكيد بالنون الثقيلة أو الخفيفة . ولكنهم في ذلك ، تراجعوا عن قولهم بأنّ التقاء الساكنين جائز ، إذا كان بعد حرف اللين حرف مدغم .

---

(١) الكتاب ، سيبويه ، ج ٣ ، ص ٥١٩ .

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج ٩ ، ص ٣٨ .

(٣) الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .

ويرى الدكتور فوزي الشايب : أنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولم يكن هناك حذف للواو ، وأن ما جرى ، حقيقة بعد حذف نون الإعراب ، هو تشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق (ص ح ح ص)، وهذا في حالة النون الخفيفة فقط ، ثم قصرت الحركة الطويلة في المقطع وحصلنا على الصيغة النهائية للفعل (هل تضربُن / taḍribun)، ثم قيست الثقيلة على الخفيفة، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة (١) ، فهو يتفق مع القدماء في أن النون تلحق الفعل وحدها ، ولكنني بينت سابقاً أن النون لا تلحق الفعل وحدها بل تكون الفتحة مرافقة لها "an " ، فتسقط نون الإعراب ، فتلتقي حركتان لا سبيل إلى الجمع بينهما هما الفتحة المرافقة للنون، والضمة الطويلة (واو الجماعة) فتسقط الفتحة (٢) فيصبح الفعل بصورة " تضربونْ / taḍribūn ". فيتشكل مقطع مديد مغلق، فتقصر الحركة ونحصل على هل " تضربُن / taḍribun " ، ثم قياساً على ذلك عند التوكيد بالنون الثقيلة . هذا إن كان الفعل صحيح الآخر . وأما إن كان معتل الآخر ، فإن القدماء يرون أن الواو تسقط للساكنين ، إذا كان ما قبلها مضموماً وتبقى الضمة دليلاً عليها ، وأما إذا كان الضمير (الواو) ساكناً ، فإنه لا يسقط بل يحرك لالتقاء الساكنين ، بحركة من جنسه وهي الضمة . في مثل تسعَوْن (٣) .

وأما المحدثون ، فيرون أن الواو في هذه الحالة تحرك بحركة مجانسة ، ولكنهم يختلفون مع القدماء في سبب ذلك ، إذ يرون أن الحركة نتيجة لتكون مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) في مثل : هل " تسعَوْن / tasʿawn " . وبعد الحركة يصبح الفعل " تسعَوُنْ / tasʿawun ". ثم يطرد الباب على وتيرة واحدة في حالة النون الثقيلة ، ولكنني أقول هنا كما قلت في حالة الإسناد إلى ياء المخاطبة ، فالنون المسبوقة بالفتحة " an " تلحق بالفعل المنتهي بواو الجماعة بصورته الأولى ، قبل حدوث الإعلال ، ثم تحدث التغيرات الصوتية الأخرى ، والتي يمكن إيجازها كما يأتي :

١- هل ترمُنْ ، فالواو والنون الخفيفة يدخلان الفعل معاً ، ويتبع ذلك سقوط لنون الإعراب ، فتصبح صورة الفعل : هل ترميونْ tarmiyūn ، فتحصل مماثلة بين حركة العين (الكسرة) وحركة اللام (الضمة الطويلة) وذلك بسبب استثقال توالي الأضداد ، فيصبح الفعل بصورة " ترميُون/ tarmuyūn " لكن المقطع الأخير من الفعل " yūn " مرفوض ، فتقصر حركته الطويلة ، فيصبح الفعل ترميُن / tarmuyun " وبذلك تقع شبه الحركة (الياء) بين حركتين متماثلتين ، فتسقط وتلتقي الحركتان مشكلتين الصورة : هل " ترمون / tarmūn "

---

(١) أثر القوانين الصوتية ، ص ١٢٧ .

(٢) انظر : ص : ٩٧

(٣) انظر : كتاب المقتضب ، المبرد ، ج ٣ ، ص ٢٣ ، وانظر : الجمل في النحو ، الزجاجي ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

وهذا يؤدي من جديد إلى تشكل مقطع طويل مغلق (مون mūn) فتقصر الحركة الطويلة ، ونحصل على الصورة النهائية للفعل : " هل ترمُن tarmun " .

٢- هل تدعن ، ويحصل فيه ما حصل في سابقه . إذ بعد سقوط النون فيتشكل مقطع طويل مغلق (wūn) وهو المقطع الأخير في قولنا : هل " تدعوون / tadʿuwūn "، فتقصر الحركة ، وبذلك تقع شبه الحركة (الواو / w) بين ضمتين ، فتسقط ، وتلتقي الضمتان وتشكلان الضمة الطويلة فيصبح الفعل : هل " تدعونْ / tadʿūn " ، فيتشكل من جديد ، مقطع طويل مغلق (ūn)، فتقصر الحركة ونحصل علىالصورة النهائية للفعل : تدعُن / tadʿun ". ثم طرد الباب على وتيرة واحدة ، في حالة النون الثقيلة .

٣- هل تسْعَوُن ، ويجري فيه ما جرى في سابقيه . إذ تسقط نون الإعراب ، فنحصل على : (هل تسعيون rasʿayūn) ، فيتشكل مقطع مديد من النوع " ص ح ح ص " هو المقطع الأخير من الفعل ، فتقصر حركته ، فيصبح الفعل بصورة " تسعيُن / tasʿayun ". وبذلك تقع شبه الحركة بين حركتين فتسقط ، وتلتقي حركتان لا يمكن الجمع بينهما (tasʿaun) ، فيحدث انزلاق حركي تتشكل على إثره شبه الحركة الواو فنحصل على الصورة النهائية للفعل : هل تسعوُن / tasʿawun ".

ثانياً إسناد الأفعال المبنية المؤكدة بالنون :

لابد من الإشارة ، أولاً ، إلى أن التغيرات الصوتية التي تحدث في الأفعال المبنية (أفعال الأمر) هي نفسها التي تحدث في أفعال المضارع المجزومة ، وكي لا يكون الكلام مكرراً ، فإن الحديث هنا سيكون مقصوراً على التغيرات الصوتية التي تحدث في الأفعال المبنية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما نتوصل إليه من نتائج سيكون معمماً ليشمل الأفعال المضارعة المجزومة أيضاً .

١- حالة الإسناد إلى المفرد المذكر :

إن ما قاله القدماء في هذه الحالة هو نفسه ما قالوه في حالة الفعل المضارع المسند إلى الاسم الظاهر ، إذ يرى بعضهم أن الفتحة الموجودة في آخر الفعل هي حركة بناء ، وذلك مثل قولنا : اكتُبن ، في حين ، يرى بعضهم الآخر أن الفتحة مجتلبة لالتقاء الساكنين ، وهما آخر الفعل ، والنون الخفيفة ، أو النون الأولى من النون الثقيلة (١) .

---

(١) انظر : الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص ٥١٩ . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٩ ، ص ٣٧ وانظر : شرح الكافية ، الأستراباذي ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

وأما المحدثون ، فقد ذكرنا سابقاً أن بعضهم يرى في الامر الأصل في التوكيد ، وبذلك يتشكل عند توكيده مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) ، وهذا المقطع نتج بسبب سقوط حركة الآخر للبناء (أو الجزم) ثم مجيء النون الخفيفة أو الثقيلة التي نونها الأولى ساكنة ، وذلك في مثل قولنا :(اكتبنْ / اكتُبنّ 'uktubn / 'uktubnna) فجاءت هذه الحركة للفصل بين الصامتين في المقطع المديد وكانت هذه الحركة فتحة للخفة ، وحتى لا يلتبس المفرد بالجمع من جهة ، والمفرد بالمونث من جهة أخرى (١).

ولكننا بينا أن ما يلحق الفعل حقيقة هي اللاحقة " ـْ ن / an " واللاحقة " ـْ نّ / anna"، وبذلك فإن الفتحة ليست حركة بناء ولا حركة مجتلبه لتجنب التقاء الساكنين ، بل هي جزء من لاحقة التوكيد ، ونلخص ما يحدث عند توكيد الأمر المسند إلى المفرد المذكر كما يأتي :

اكتبْ + ـْ ن / ـْ نّ ⟵ اكتبنْ / اكتبنّ

'uktub + an/anna ⟶ 'uktuban/'uktubanna .

وأما إذا كان الفعل معتل الأخر ، فإننا نلاحظ عودة كلٍ من الواو والياء اللتين حذفتا ، قال سيبويه :" اعلم ان الياء التي هي لام ، والواو التي هي بمنزلتها ، إذا حذفتا في الجزم ، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالالف للأثنين ، لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف ، وذلك قولك : ارميَن زيداً ، واخشَين زيداً واغزوَن " (٢) . ويعزو الأستراباذي ذلك إلى أن " الفعل مع النون ليس موقوفاً ولا مجزوماً ، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف " (٣) . فكلامهم هذا مبني على أساس أن الفعل المعتل الآخر يبنى على حذف حرف العلة ، غير أنني بينت سابقاً أن فعل الأمر لا يبنى إلا على السكون ، وان حذف الواو والألف والياء سببه صوتي وليس تركيباً(٤).

والحقيقة أن هذا الذي ذهبت اليه يفسر العودة المزعومة للواو والياء ، فلاحقة التوكيد an (na) تلحق الفعل في صورته الأولى قبل حدوث التغيرات التي تؤدي إلى حذف الواو والياء ، وذلك كما يأتي :

- ارميَن : ارميْ + ـــ نّ ⟵ ارميَنْ / ارميَنّ

'irmiy+an (na) ⟵ 'irmiyan (na)

---

(١) التوكيد بالنون ، د. فوزي الشايب ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، ج ٣ ، ص ٥٢٨ .

(٣) شرح الشافية ، الأستراباذي ، ج ٣ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) انظر : ص ٩٧

ولكن في هذه الصورة نلاحظ وقوع الياء بين حركتين، وهذا موضع ضعف لها، فتسقط فتلتقي حركتان لا تجُمع بينهما، فيحصل انزلاق حركي تتشكل منه الياء، فيصبح الفعل في صورته النهائية"ارمين/(an)Irmiyan"، مع فارق بين هذه الصورة التي قبلها، وهو أن الياء فيها ليست لام الفعل، وبذلك فإن الفعل يكون بوزن "افْعِيَنّ".

اغزوَن : اغزوْ + ـَ نّ ←———— اغزوَن / اغزوَنّ

ʾuġzuw+an(na) ←———— ʾuġzuwan(na)

ثم يجري فيه ما جرى في سابقه من سقوط الواو لوقوعها بين حركتين، ثم حدوث انزلاق حركي وتشكل الواو، فيصبح الفعل "اغزُوَن" بوزن "اَفْعُوَن".

- اخْشَنَ: اخْشَيْ+ ـــ ن /ـــ نّ ←———— اخْشَيَنْ / اخْشَيَنّ

ʾiḫšay+ an(na) ←———— ʾiḫšayan(na)[1]

فليس هناك عودة للام كما قال القدماء، فهي لم تسقط في الأصل، لتعود عند اتصل الفعل بالنون، وإنما سقطت بعد اتصال النون بها، كما بينت.

ب. توكيد الأفعال المنتهية بالحركات الطويلة(٢)

أن فكرة توكيد الأفعال المنتهية بالحركات الطويلة، في حالة البناء(٣)هي نفسها في حالة الفعل المضارع المرفوع، فلاحقة التوكيد ـَ ن/ـَنّ تتصل بالفعل، فيجري عليها التغيرات الصوتية نفسها التي رأيناها(٤).

---

(١) لا تسقط الياء هنا بالرغم من وقوعها بين حركتين . انظر : ص٨٢

(٢) الحركات الطويلة هي ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة.

(٣) وفي حالة المضارع المجزوم أيضاً.

(٤) انظر : ص ١٠٤ـ ١٠٤

ولذلك فإنني–تحاشياً لتكرار ما قلته سابقاً سأقصر حديثي على ذكر خطوات التغيرات بكل مختصر، وبالرموز :

١– الفعل المنتهي بياء الخاطبة

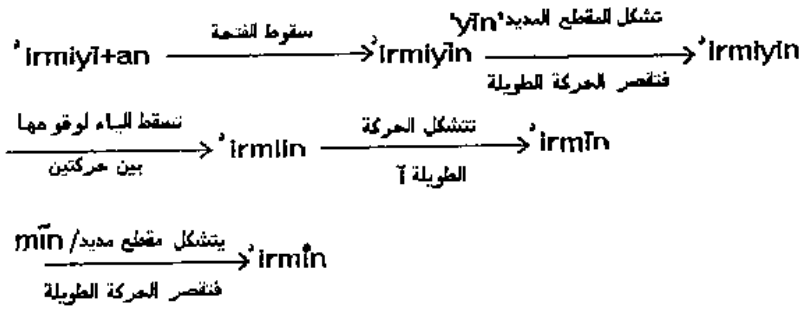

وقياساً على ما يحدث عند التوكيد بالنون الخفيفة، يحدث عند التوكيد بالنون الثقيلة، وذلك لأن المعيارية كانت تقتضي أن تتوقف التغيرات الصوتية في حالة التوكيد بالنون الثقيلة–عند الصورة"ارميين/ʾirmiyīnna" أو الصورة "ارمينّ/ʾirmīnna" وذلك لجواز المقطع المديد في هذه الحالة. ولكن طُرد الباب على وتيرة واحدة من أجل ألا تختلف صورة الفعل عند التوكيد بالنونين. وبذلك أصبحت صورة الفعل المؤكد بالنون الثقيلة "ارمِنّ/ ʾirmīnna"

– ادعِنّ : ادعوي + ـــ ن.

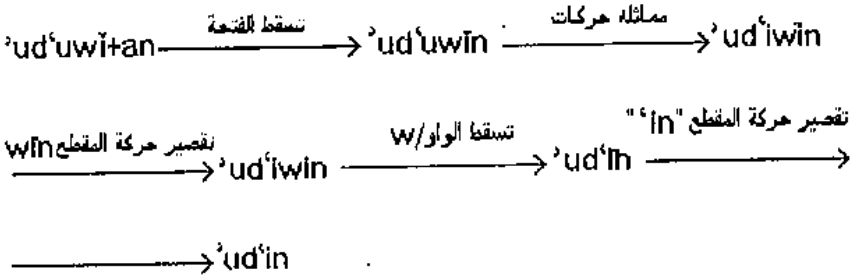

وعند التوكيد بالثقيلة "ادعِنّ /ʾudʿinna"

– اخشَين : اخشَيْ + ـــ ن

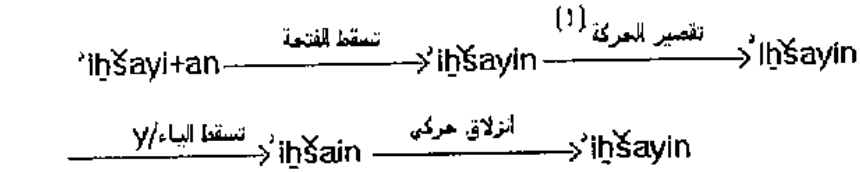

فالياء ليست لم الفعل، وبذلك يكون الفعل بوزن "افعَين".

٢– الفعل المنتهي بواو الجماعة :

– ادعُنّ : ادعووا + ـــ ن

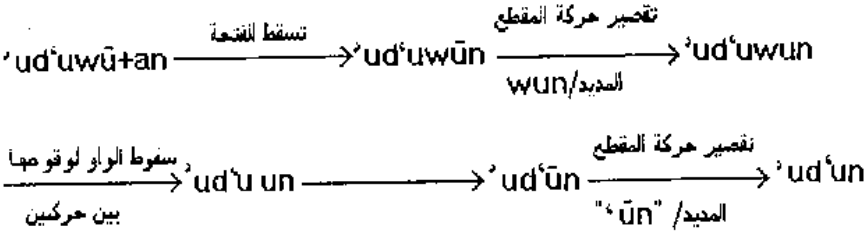

(١) بينت سابقاً السبب الذي من أجله لم تحدث مماثلة بين الحركات : انظر : ص ١٠١

وعند التوكيد بالثقيلة " ادعنّ/ʾudʿunna"

– ارمُن : ارميوا + ـْـ ن

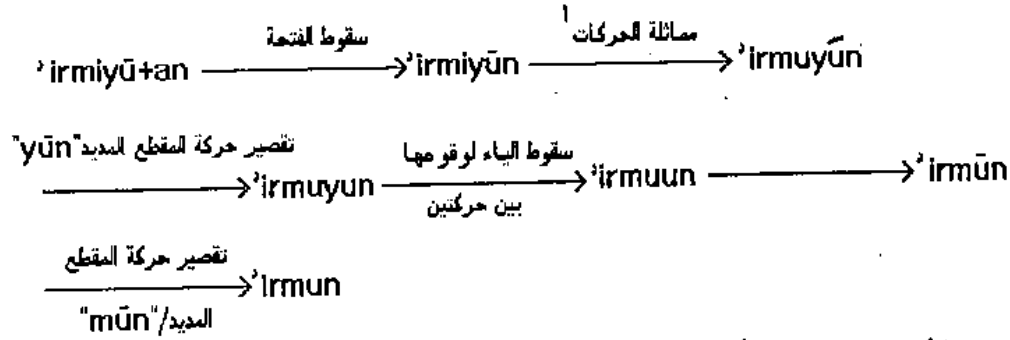

– اخشَوُن : اخشيوا + ـْـ ن

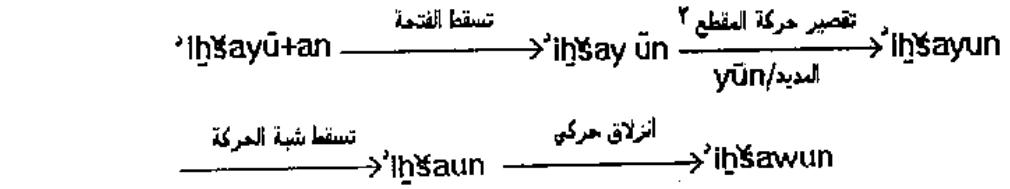

فالفعل بوزن "افعَوُن". وعند التوكيد بالثقيلة "اخشوُنّ/ ʾiḫšawunna

٣– الفعل المنتهي بألف الأثنين :

ارميّانّ : ارميا + ـْـ ن

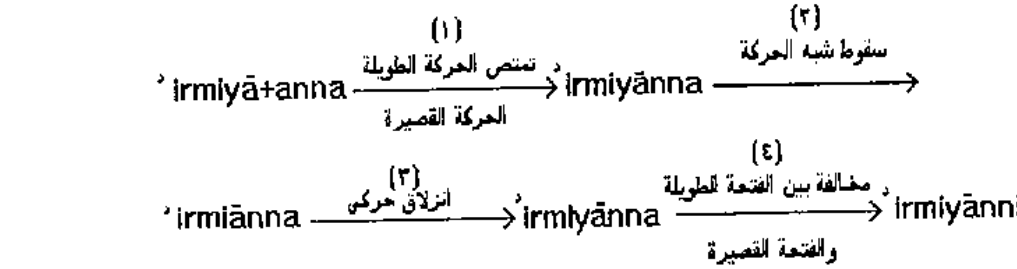

– ادعوانّ : ادعوا + ـْـ ن

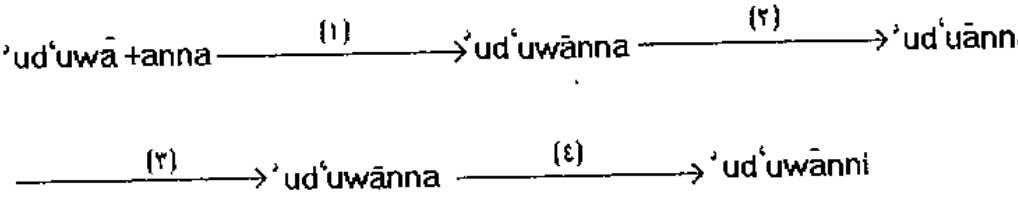

جـ. توكيد الفعل المنتهي بنون النسوة.

كما ذكرنا في حالة إسناد الفعل إلى ضمير الاثنين، فإن النون الخفيفة لا تلحق الفعل المسند إلى جماعة النساء، فقد ذكرنا قول الزجاجي : وكل موضع دخلته الثقيلة، دخلته الخفيفة، إلا في الاثنين وجماعة النساء، فإن الخفيفة

---

(١) انظر : ص\١٠١

(٢) لا تحدث مماثلة هنا بين الحركات ، انظر : ص ٨٨

لا تدخلهما[1]". وحجة القدماء في ذلك أننا عندما نلحق النون بالفعل المسند إلى نون النسوة، فإننا نأتي بألف تفصل بين النونات كي لا تلتقي، وهذه الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء ساكنين، كما لا يجوز إسقاط أيٍّ منهما، ل، كلاً منهما جيء به لغرض، لذلك لا يجوز إلحاق النون الخفيفة[2].

وأما المحدثون، فيرون السبب في عدم لحاق النون الخفيفة الفعل المسند إلى نون النسوة، هو تشكل مقطع مديد مغلق(ص ح ح ص) وذلك كما في قولنا هل تضربنانْ/ taḍribnān. وسبب تكوُّن هذا المقطع، كما يرى علماء الساميات،أن نون النسوة في الأصل محكة بفتحة طويلة، وأن العربية لم تحتفظ بهذه الصورة لنون النسوة إلاّ في حالة واحدة، هي حالة التوكيد بالنون بدليل وجودها في الساميات الأخرى[3].

وأما النون الثقيلة فتلحق الفعل المسند إلى نون النسوة باتفاق العلماء فقد قال سيبوية:"وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربنانّ يا نسوة، وهل تضربنانّ، وإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فإرادوا أن يفصلوا لالتقائهما، كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النسوة كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد[4]" فذا كلام واضح يبين وجهة نظر القدماء في لحاق النون الثقيلة بالفعل المسند إلى جماعة النساء[5]. فالقياس أن يكون الفعل هكذا: هل تضربنانّ، ولكن النون كسرت بعد الألف، لأنها أشبهت ألف الاثنين، فتفعل بالنون بعدها ما تفعل، بعد ألف الاثنين[6].

والحقيقة، إن النون الثقيلة في هذه الحالة أيضاً لا تلحق الفعل منفردة، وإنما تلحقة بصورتها التي بينتها سابقاً (ـَ نّ anna). فعند تأكيدنا فعلاً مثل هل تضربْنَ، فإننا نلحق ـَ نّ anna بالفعل وذلك كما يأتي :

هل تضربن + ـَ نّ ⟵ هل تضربنانّ

taḍribna+anna ⟶ taḍribnānna

إذ تلتقي حركة نون النسوة (الفتحة) مع الفتحة المرافقة لنون التوكيد فتشكلان معاً فتحة طويلة[7]. ثم تحدث المخالفة بعد ذلك بين هذه الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة بعد النون، فتحول الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة، ويصبح الفعل : هل تضربنانّ /tadribnanni.

---

(١) الجمل في النحو، الزجاجي،ص٣٥٧.

(٢) انظر : الكتاب، سيبوية،ج٣،ص٥٦٢. والظر : شرح المفصل، ابن يعيش،ج٩،ص٣٨.

(٣) انظر : فقة اللغات السامية، بروكلمان،ص١٥٣.

(٤) الكتاب سيبوية ، ج٣،ص٥٢٥.

(٥) نجد كلاماً مشابهاً عند ابن يعيش في شرح المفصل،ج٩،ص٣٨، وعند الأستراباذي، في شرح الكافية،ج٢،ص٤٠٥.

(٥) المقتضب، المرد،ج٣،ص٢٣.

(٧) انظر : A Grammar of Arabic Language, W. Wright, Vol. ١. p. 61

الخاتمة

كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي :

أولاً : مخالفة القدماء في مسألة بناء الفعل الماضي المجرد على الفتح، أو على الضم عند اتصال واو الجماعة به، فالفعل الماضي في الأصل مبني على السكون، وهـذه الفتحة التي نراها في نهايته ما هي إلا لاحقة ذات دلالة ضميرية، إذ تدل على الغائب المفرد في حين أن الجنـــس يحدد بقرينة عدمية(zero morpheme) في مقابل وجود تاء التأنيث للدلالة علىالغائبة، وبذلك تم تفسير سبـــــب سقوط الفتحة عند اتصال الضمائر المتحركة بالفعل.

ثانياً: مخالفة القائلين بأن بناء "فَعَل" الأجوف ينقل إلى "فَعُل" إذا كان واوياً وإلى "فَعِل" إذا كان يائياً، وذلك في محاولة منهم لتفسير ما يحدث له من تغيرات عند إسناده إلى الضمائر المتحركة.إذ ذهبت إلى أن بناء"فَعَل" من الأجوف غير موجود، وأن الأجوف الواوي لا يكـون إلا على "فَعُل" نحو "طَوُل" أو "فَعِل" نحو "خَوِف" في حين أن الأجوف اليائي لا يكون إلا على"فَعِل" نحو "بِيع" ثم فسرت التغيرات التي تطرأ على هذه الأفعـــال عنـــد إسنادها إلى الضمائر المتحركة بالاعتماد على قواعد النبر كما بينها الدكتور داود عبده.

ثالثاً: إن لغة الإشمام، هي الأصل في اللغات الثـلاث المعروفة، عند بناء الأجوف للمفعـــــول، ثـــم إن لغتي إخلاص الكسر وإخلاص الضم قد تفرعتا من هـذه اللغة في فترة لاحقة، وأما شيوع الكسر مقارنة مع لغة الضم، فلأن الكسرة أيسر في النطق من الضمة.

رابعاً : التوصل إلى السبب الذي من أجله نـرى الواو الرابعة فما فوق تُرد إلى الياء، وذلك في مثل قولنا "أغزينا"، إذ التمست تفسير ذلك في المضـارع، إذ إنّ إسناد هذه الأفعال قد تم إلى الصورة الجديدة التي أخذت من الفعل المضارع.

خامساً : الاتفاق مع القائلين بأن ما يســـــمى بأحرف المضارعة هي سوابق ذات دلالة ضميرية، إذ تدل الهمزة على المتكلم مفرداً، والنون على جماعة المتكـلمين، والياء علىالغيبة والتاء على الخطاب، ولما كان الغائب بحاجة لتمييز الجنس، ولما كانت التاء محايدة في تحديـــــد الجنس عند حديثنا عن المخاطب، فقد استعيرت هذه "التاء" للدلالة على الغيبة كلما دعت الحاجة إلى التمييـــز بين الجنسين، ولذلك فإننا نجد أن الياء هي التي تدل على الغيبة في نحو "يدرسن".

سادساً : أن الضمة في الفعل المضارع–على عكس الفتحة في الماضي–ليس لها أي قيمة في تحديد الضمير، شخصاً أو جنساً أو عدداً، فالشخص والجنس تحددهما سابقة المضارعة، في حين أن العدد يحدد بقرينة لفظية هي الفتحة الطويلة(الألف) لتدل على الاثنين،والضمة الطويلـــة(الواو) لتدل على الجماعة، في حين أن المفرد علامته عدمية(zero morpheme). وبذلك فإن أهمية الضمة تكمن في أنها علامة للإعراب، فنجدها تسقط عندما يبنى الفعل عند اتصاله بنون النسوة.

سابعاً : مخالفة القائلين بأن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه،إذ بينت أنه مبني على السكون دائماً، كما بينت أن حذف حرف العلة من آخر الفعل الناقص سببه صوتي وليس تركيبياً كما هو معروف. ومثل ذلك يقال في المضارع المجزوم من هذه الأفعال،إذ تكون علامة الجزم دائماً السكون(عُدْم الحركة).

ثامناً : الاتفاق مع المستشرقين القائلين بأن الفتحة الـــــتي نراها في آخر الأفعال المؤكدة، جزء من لاحقة التوكيد، بمعنى أننا نضيف اللاحقة(an(na عند توكيد تلك الأفعال، وبذلك فإن تلك الفتحة ليست علامة بناء، وليست حركة طارئة للتخلص من الساكنين؛ لأننا نراها أيضاً في الأفعال التي لم يكن آخرها ساكناً نحو "لأكتبن" الذي أصله "أكتبْ"، وعليه فإنني اتفقت مع بعض القدماء القائلين بأن مثل ذلك الفعل يبقى على إعرابه.

ملخص

إسناد الأفعال إلى الضمائر

(دراسة في البنية والتركيب)

يعالج هذا البحث موضوع إسناد الأفعال إلى الضمائر ، وما يرافق ذلك من تغيرات صوتية ، ذات أثر في بنية الفعل المسند – معتمدة في ذلك على خصائص البنية المقطعية للعربية – وأخرى تركيبية تتعلق بمسألتي بناء الفعل وإعرابه عند إسناده .

وقد قامت هذه الدراسة على عرض ما قاله اللغويون العرب القدماء ، وما توصلت إليه الدراسات الصرفية والصوتية الحديثة ، فناقشت بعضاً منها و ردته ، وقبلت بعضها بأدلة جديدة ، واعتمدت على بعضها الآخر في إعطاء آراء جديدة وتدعيمها بالأدلة والحجج المناسبة ؛ إذ خالفت القدماء في مسألة بناء الماضي المجرد على الفتح ، أو على الضم عند اتصاله بواو الجماعة . وبينت أن بناء " فَعَل " من الأجوف غير موجود ، وبذلك تم تفسير السبب الذي من أجله نرى فاءه محركة بالضم في نحو " قُلت " وبالكسر في نحو "بِعت " .

كما وضحت الدراسة السبب الذي من أجله ترد الواو الرابعة فما فوق إلى الياء في نحو قولنا " استدعينا ". وذهبت إلى أن السوابق التي نراها في الفعل المضارع ذات دلالة ضميرية . وبينت أن فعل الأمر مبني على السكون دائماً ، وأن ما نراه من حذف لحرف العلة في نحو " ارمِ " سببه صوتي ذو علاقة بخصائص البنية المقطعية للعربية وليس تركيبياً .

وأخيراً ، فقد بينت الدراسة أن الفتحة التي نراها في آخر الأفعال المؤكدة بالنون ، جزء من لاحقة التوكيد، بمعنى أننا نضيف اللاحقة " –ن / – ن " عند توكيد تلك الأفعال ، ثم بينت التغيرات التي تطرأ على بنية الفعل المسند إلى الضمائر عند توكيده بتلك النون .

Abstract

Attributing Verbs To Pronouns

(A Morphological And Syntatic Study)

This study deals with the attribution of verbs to pronouns and the Phonological changes that accompany this process, particularly,the characteristics of the morphological structure of Arabic - and the other syntactic changes that are related to both the form of the verb and its declension as being attributed .

This study has reviewed the opinion of ancient linguists of Arabic and the findings of the modern morphological and phonological studies . Some of these opinions have been discussed and refuted ; others have been accepted producing other new pieces of evidence . Some others have also been used by me to obtain new opinions that can be supported by compatible pieces of evidence . I have disagreed with the ancient linguists as to the formation of al - madi (tbe perfect) ended by the short fath vowel,or, the short damm vowel, or connected with the plural suffix"u","ي", and demonstrated that forming the hollow according to fa ala" does not exist, and this of course accounts for converting"fa" to "fu" as in"qultu" and by "fi" as in "bi tu".

The study explains why the waw,i.e.(w) to be converted into ya ,i.e.(y) if the (w) comes in the fourth or the following place in terms of letter order as in "istad ay na " and maintains that the so-called huruf al-mudara a that appear at the beginning of al-mudari " the imperfect"refer the nature of the subject in terms of almost(person). The study also maintains that the imperative has to be always ended by no vowel,i.e."sukun", and that the omission of the vowel as it appears in of the syllabic structure of Arabic and not to syntactic reasons.

Finally, this study shows that the short vowel"a" "fath" seen at the end of strengthened verbs. by tbe so-called nun al-tawkid, is believed to be a/an. In other words, the suffix "an"/"anna" has to he added as we strengthen verbs. This study also reviews the changes that strike the verb ended by the suffix an/anna as being attributed to different pronouns.

قائمة المصادر والمراجع.

أ – العربية :–

(١) القرآن الكريم

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د.فوزي الشايب، رسالة دكتوراة مخطوطة، جامعة عين شمس،١٩٨٣.

(٣) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار، دون طبعة ،١٩٥٧،مطبعة الترقي بدمشق

(٤) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق : الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الثالثة،١٩٨٧،عالم الكتب.

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق:– الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥،مؤسسة الرسالة بيروت.

(٦) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس. الطبعة الخامسة، ١٩٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٧) الأصول في النحو، ابن السّراج، تحقيق:– الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى،١٩٨٥، مؤسسة الرسالة بيروت ـ لبنان.

(٨) إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه،١٩٨٥، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان.

(٩) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق:– الدكتور زهير غازي زاهد، دون طبعة، ١٩٧٧،مطبعة العاني – بغداد.

(١٠) الألسنية العربية"١"، ريمون طحان، الطبعة الأولى،١٩٧٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(١١)أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق:– الدكتور: فخر صالح سليمان قداره،١٩٨٩،دار عمّار ـ عمّان ، دار الجيل ـ بيروت.

(١٢) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دون طبعة، دون تاريخ،دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون طبعة ، ١٩٨٢.

(١٤) الأيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دون طبعة،١٩٥٩،مطبعة المدني، بمصر.

(١٥) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، دار الكتب العلمية بيروت.

(١٦)بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

(١٧) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري. تحقيق: طه عبد الحميد طه،دون طبعة، ١٩٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(١٨)التأكيد بالنون،طبيعتة، أصله وأثره،د.فوزي الشايب، بحث نشر في مجلة "درسات" الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث ١٩٨٨.
(١٩) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، دار الفكر ـ دمشق.
(٢٠) تذكرة النحاة، أبو حيان ، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى ١٩٨٦مؤسسة الرسالة بيروت.
(٢١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك حققه وقدم له :محمد كامل بركات،دون طبعة، ١٩٦٧، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
(٢٢) تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة ، الطبعة الثانية، ١٩٨١، جامعة حلب.
(٢٣) التطبيق الصرفي ، الدكتور عبده الراجحي، دون طبعة، ١٩٨٤، دار النهضة العربية ، بيروت ـ لبنان.
(٢٤) التطبيق النحوي،الدكتور عبده الراجحي، دون طبعة ،١٩٧٩،دار النهضة العربية،بيروت ـ لبنان
(٢٥) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ١٩٢٩، مطبعة السماح.
(٢٦) التعريف بعلم اللغة، ديفيد كريستال، ترجمة وتعليق: الدكتور حلمي خليل، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
(٢٧) الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور علي الحمد ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ودار الأمل ـ إربد.
(٢٨) حاشية الخضري على ابن عقيل، الشيخ محمد الخضري، دون طبعة ، دون تاريخ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٢٩) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح، الشّيخ يس الحمصي، دون طبعة، دون تاريخ، دارالفكر.
(٣٠) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(٣١) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دون طبعة، ١٩٨٠، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
(٣٢)الخصائص، ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
(٣٣) دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده،١٩٧٩، مؤسسة الصباح الكويت.
(٣٤) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، عالم الكتب، القاهرة.

(٣٥) دروس في التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، ١٩٥٨، مطبعة السعادة بمصر.
(٣٦) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، دون طبعة، ١٩٦٦، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.
(٣٧) الرد على النحاة، ابن مضاء القطبي،تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، دار المعارف.
(٣٨) رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، تحقيق : أحمد محمد الخرّاط، دون طبعة، ١٩٧٥،دمشق.
(٣٩) السبعة في القراءات العشر، ابن مجاهد تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، دار المعارف القاهرة.
(٤٠) سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى،١٩٨٥، دار القلم، دمشق.
(٤١) شرح التحفة الوردية، ابن الوردي، تحقيق: الدكتور صلاح روّاي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، دار الثقافة العربية بالقاهرة.
(٤٢) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك، دون طبعة، دون تاريخ، دار الفكر.
(٤٣)شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ١٩٨٠، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
(٤٤) شرح السعد على تصريف الزنجاني، التفتزاني، دون طبعة، دون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٥) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دون طبعة، ١٩٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
(٤٦) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠،دار الخير.
(٤٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٦٩، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
(٤٨) شرح الكافية في النحو، الأستراباذي، دون طبعة، دون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
(٤٩) شرح المراح في التصريف، العيني ، تحقيق : عبد الستار جواد ، دون طبعة ، دون تاريخ .
(٥٠) شرح المفصل، ابن يعيش، دون طبعة، دون تاريخ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
(٥١) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاد، تحقيق : خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، الكويت.
(٥٢) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، المكتبة العربية بحلب.

(٥٣) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ـ الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، دار العلم للملايين ،بيروت ، لبنان.
(٥٤) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش تعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دون تاريخ، دار المشرق، بيروت.
(٥٥) الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة. دارسة صرفصوتيه ،تفريد السيد عنبر، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الرابع ـ العدد الثاني ـ جمادى الأولى ، ١٤٠٦هـ فبراير ١٩٨٦.
(٥٦) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمه عن الألمانية، الدكتور رمضان عبد التواب، ١٩٧٧، مطبوعات جامعة الرياض.
(٥٧) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جورجي زيدان، مراجعة وتعليق، د.مراد كامل، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢، دار الحداثة ـ لبنان.

(٥٨) الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين الجامي، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة الرّفاعي، ١٩٨٣، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،الجمهورية العراقية.
(٥٩) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، د. نهاد الموسى، دون طبعة، ١٩٧٦، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره.
(٦٠) في تصريف الأفعال، الدكتور عبد الرحمن شاهين، دون طبعة، ١٩٨٧ ، مكتبة الشباب، المنيرة.
(٦١) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
(٦٢) الكامل ، للمبرد، دون طبعة، دون تاريخ ، مؤسسة المعارف، بيروت.
(٦٣) الكتاب، سيبوية، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨،مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
(٦٤) الكتابة العربية والسامية، رمزي البعلبكي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، دار العلم للملايين.
(٦٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٦٦) لباب الإعراب، الإسفراييني، دراسة وتحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، دار الرفاعي، الرياض.
(٦٧) لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، دون طبعة، ١٩٦٩، دار المعارف، القاهرة.
(٦٨) لسان العرب ، ابن منظور، دون طبعة، دار صادر ـ بيروت .
(٦٩) لغات البشر، ماريوباي، ترجمة صلاح الفربي ، الجامعة الأمريكية، ايداع ١٩٧٠، القاهرة.
(٧٠) اللغة، فندريس، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. دون طبعة، ١٩٥٠ ، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٧١) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان. الطبعة الثانية، ١٩٧٩، الهئية المصرية العامة للكتاب.
(٧٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية. الدكتور عبده الراجحي. دون طبعة، ١٩٦٩، دار المعارف القاهرة.
(٧٣) الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، د. فوزي الشايب، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود ـ كلية الآداب، ١٩٩١.
(٧٤) المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي. د. فوزي الشايب بحث مشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن صيف عام ١٩٨٨م
(٧٥) مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر.
(٧٦) مجموعة الشافية في علمي الصرف و الخط ، الجاربردي، دون طبعة، دون تاريخ، عالم الكتب، بيروت .
(٧٧)محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث.
(٧٨) المزهر في علوم العربية وأنواعها، السيوطي، دون طبعة ، دون تاريخ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
(٧٩) المغني الجديد في علم الصرف ، د. محمد خير الحلواني، دون طبعة، دون تاريخ، دار الشروق العربي، بيروت ـ لبنان
(٨٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ،حققه وعلق عليه : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدا لله، الطبعة السادسة، ١٩٨٥،دار الفكر، بيروت .
(٨١) المفصل في علم اللغة، الزمخشري، تحقيق : الدكتور محمد عزالدين السعيدي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، دار إحياء العلوم ، بيروت .
(٨٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دون طبعة ١٩٨٢، منشورات وزارة الثقافه والإعلام ، الجمهورية العراقية .
(٨٣) المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، دون طبعة ، ١٩٦٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي .
(٨٤) معاني القرآن ، الأخفش ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، عالم الكتب.
(٨٥) معاني القرآن ، الفرّاء، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، عالم الكتب، بيروت .
(٨٦) الممتع في التصريف، ابن عصفور ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، دار المعرفة، بيروت، لبنان
(٨٧) المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف، المازني تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة

الأولى ـ ١٩٥٤، مكتبه ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر .
(٨٨) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د. فوزي الشايب، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، جمادى الأولى شوال ١٤٠٦هـ كانون الثاني ـ حزيران ،١٩٨٦م .
(٨٩) المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي"، د. عبد الصبور شاهين، دون طبعة، ١٩٨٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٩٠) نتائج الفكر في النحو ، السهيلي، تحقيق : الدكتور محمد ابراهيم البنا ، دون طبعة ، دون تاريخ، دار الاعتصام.
(٩١) النحو الوافي ، عباس حسن ، الطبعة الخامسة، دون تاريخ، دار المعارف بمصر .
(٩٢) نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني ، تحقيق : محمد عبد المقصود درويش ، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، دار الطباعة الحديثة.
(٩٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ، تحقيق : محمد علي الضباع، دون طبعة، ١٩٥٠، مكتبة البابي الحلبي القاهرة.
(٩٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم، ١٩٩٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.
(٩٥) وقفه مع اللغة ، د. فوزي الشايب ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،العدد ٣٥ ـ السنة الثانية عشرة ، تموز ـ كانون الأول ١٩٨٨ .

ب – المراجع الأجنبية

96)Comparative Grammar of the Semitic Languages, O Leary., , Amsterdam Phillopress.
(97) Course in Gereral Linguistics, Saussure, 1966 Mc Graw-Hill Book Company New York.
98) A Grammar of the Arabic Language, W. Wright, Third Edition , 1986, Cambridge university press, Cambridge.
99) An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Moscati, Third Printing, 1980, OTTO HARRASSOWITZ, WIESBADEN.
100) Lectures on the Compartive Grammar of the Semitic Languages, W.Wright, Phillo Press, 1981, Phillo Press , Amsterdam.
101) New Horizons in Linguistics, John Lyons, 1980, Penguin Books.